AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

وداد البرغوثي "للهدف":
الكلُّ الفلسطينيّ رجالًا ونساءً، مُطالَبٌ ببناء البرنامج النضالي الوطني المشترك الذي من خلاله يمارس كلّ أشكال النضال.

المرأة والأرض

القضية
الهوية
الحرية

(ملف)

الهدف - فلسطين - العدد 48 (1522) - نيسان / أبريل 2023

شهداء عملية كمال عدوان البطولية
بقيادة الفدائية الشهيدة
دَلاَل المُغربي
١١ / ٣ / ١٩٧٨
الشهيد البطل / حسين مراد
الشهيد البطل / عبد الرؤوف عبد السلام
الشهيد البطل / محمد راجي شرعان
الشهيد البطل/ محمد صالح الشمري
الشهيد البطل / محمد فضل عبد الرحيم
الشهيد البطل / محمد محمود عبد الرحيم
الشهيد البطل/ محمود محمد أبو منيف
الشهيد البطل / عامر أحمد عمرية
الشهيد البطل / خالد عبد الفتاح يوسف
الشهيد البطل / يحيى محمد سكاف
الأسير البطل / خالد أبو أصبع
الأسير البطل / حسين فياض
AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

الافتتاحية

كل الحقيقة للجماهير

بدتْ لحظةُ حوارة الفلسطينيّة في اللحظة «الإسرائيليّة» التي هاجمتها وأقامت بها «حفلة الدم والحرق والتدمير»؛ وكأنها النموذجُ المُصغّر للتعبير عن طبيعة العقليّة الصهيونيّة وبنيتها تجاهَ كامل فلسطين؛ بمدنها وقراها وبلداتها وسكانها، لهذا لم يتورّع كلٌّ من: «بن غفير» و «سموتريتش» في الدعوة «لمسح حوارة عن الوجود»، والأبرز هي الدعوة لأن يكون هذا الأمر «مخطّطًا له ومنظّمًا»؛ أي أن يتعهد بذلك الجيش الصهيوني... وهنا فإنّ هذه العقليّة لم تكن «تردّ» على العمليّة الفدائيّة التي نفذها الشهيد المقاوم عبد الفتاح خروشة، بل تؤكد أنّها امتدادٌ لما سبق وتلا عام 1948، من مجازرَ ومذابحَ وتطهير عرقيٍّ لأصحاب الأرض الفلسطينيّين، وتدمير 530 مدينةً وقرية وبلدةً فلسطينيّة، وإخفاء معالم معظمها.

لحظةُ حوارة الفلسطينيّة تجلّت بتلك المقاومة التي لم تستطع العقليّةُ الصهيونيّة أن تنقضّ عليها، أو تجهضها في أقلّ تقدير؛ ليخرج علينا الفدائيُّ المقاومُ الرفيق ليث نصار؛ ليعطيَ جوابًا فلسطينيًّا فرديًّا كما خروشة، على سؤال: هل المقاومةُ قادرةٌ أن تكون بمستوى اللحظة؟ ليأتيَ الجوابُ الجماعيّ من قبل كتائب الشهيد أبو علي مصطفى، ومن قلب حوارة؛ لتحضر اللحظة الفلسطينيّة المُقاومة، بتناغمها بين الفرديّ والجماعي، وتكاملها مع كتيبة جنين وأريحا وعرين الأسود... إنّها تلك اللحظة التي تحملُ معها رسائلها المتعدّدة:

وأوّلها: أنّ المقاومة؛ ثقافةً ونهجًا ووسيلةً، هي ليست خيارًا بالنسبة للشعب الفلسطيني، بل نهجُ حياة؛ فهي المعادل الموضوعي للاحتلال ووجوده وأهدافه المعادية للوجود والحقوق الفلسطينيّة. وعليه؛ فإنّ قوى المقاومة وتشكيلاتها يجب أن تكون أكثر تنظيمًا وهيكلة وسريّة، بما لا يسمح لمظاهر الشكلانيّة والاستعراضيّة وضعف الحسّ الأمنيّ أن تغزوها.

وثانيها: تكامل قوى المقاومة وتشكيلاتها، مع عمقها/حاضنتها الشعبيّة، التي هي متراسها/درعها الأوّل والأخير، وهذا التكاملُ لا يكون إلا من بوابّة احترامٍ وتقديرٍ لتلك الحاضنة، وتوفير مقومات صمودها وتعزيزه.

وثالثها: أنّ المقاومة مرتبطةٌ وملتصقةٌ بمهمّتها الدفاعيّة عن شعبها؛ باعتبارها جزءًا لا يتجزّأ من مهمّتها الوطنيّة التحريريّة، وهذه كانت - وستبقى - المهمّة الأساسيّة لكلّ قوى شعبنا المُقاومة، التي لم ترهن المشروع الوطني الفلسطيني لاشتراطات التسوية ومفاوضاتها الاستسلاميّة، ولم ترضخ لإملاءات عدوّها التاريخي.

ورابعها: أنّ «مشروع» التسوية بكلّ ما شكل من رهانات لدى بعض الأطراف الفلسطينيّة، لم يكن سوى مشروع صهيونيٍّ لإعطاء هذا المشروع دعائمَ جديدة؛ ليستمرَّ في اندفاعه نحو تحقيق أهدافِ مشروعه الاستعماري، لهذا فهو لم يكن بحاجةٍ لأكثرَ من أدوات فلسطينيّة داخليّة، تحتجزُ تطوّرَ نضال الشعب الفلسطينيّ، وتعملُ على تقطيع زمنه المقاوم؛ لهذا كانت ركيزتها الرئيسيّة لاستمرار وجودها «تنسيقها الأمني» مع العدو.

وخامسها: أنّ العدوّ الصهيونيّ بكامل عتاده وقوّته التي لا يمكنُ الاستهانة بها، لم ولن يفلح بالإجهاز على مقاومة شعبنا الفلسطيني، أو تصفية قدرته الدائمة في اجتراح أدوات وأشكال لمواجهة غزوته، متعدّدة الأبعاد والأهداف؛ فتجربة ما يزيد عن قرن من المواجَهة، أكّدت أنّ إرادة الشعب الفلسطيني على القتال كانت حاضرةً باستمرار، وأنّ كلّ «حفلة الدم والحرق والتدمير»، لم تمنع ليثًا من الخروج من عرينه؛ ليسدّد ضربة قاتلة لعدوّه.

لحظة حوارة الفلسطينيّة، تعلنُ أنّ هناك دورًا كبيرًا تحفظُهُ جماهيرُ شعبنا لمن يضطّلع به؛ دورًا يستجيبُ للضمير الجمعيّ الفلسطينيّ وذاكرته الحيّة التي تحتفظُ وتختزنُ في داخلها بتجربة ممتدّة في المواجهة والاشتباك المُستمرّ؛ ذاكرةٌ لن تحتفظ إلا بأسماء من قاوم ودافع واستُشهدَ من أجل مشروعها الوطني؛ مشروع التحرير والعودة والاستقلال وتقرير المصير■

في هذا العدد

الافتتاحية: لحظة حوارة الفلسطينية: الرسائل المتعددة.....3

(الملف) المرأة والأرض: القضية.. الهوية.. الحرية

مقابلة مع وداد البرغوثي: أجراها فادي الشافعي 6

مروان عبد العال: نازيون في مركز الأرض.....10

وسام رفيدي: المرأة والنهج الجدلي للتحرر.....12

طلال عوكل: في الهدف- يوم الأرض: مؤشر وعي مبكر.....13

وسام الفقعاوي:الأرض في دائرة الصراع.....14

خالد فارس: جدلية المرأة الفلسطينية.....18

تيسير محيسن: في ذكرى يوم الأرض: الأرض وطن وهوية.....20

إلهام الحكيم: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: الواقع والمأمول.....22

شؤون عربية..

غازي الصوراني: استنهاض قوى اليسار الماركسي العربية.....24

عليان عليان: العلاقات السورية العربية إلى أين؟ 26

حاتم استانبولي: يجب أن تسقط الأوهام.....28

محمد أبو شريفة: المصالحة السعودية -الإيرانية في الميزان العربي.....30

موسى العزب: لقاء العقبة بين محاولات الاحتواء وتقطيع الوقت.....32

الطاهر المعز: لمحة عن الوضع في تونس.....34

شؤون العدو..

أحمد مصطفى جابر: «الصهيونية الدينية» التيار والحزب.....36

محمد صوان: حركة الاحتجاجات في «إسرائيل» إلى أين؟..... 40

نواف الزرو: من هرتسل إلى سموتريتش.....42

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

AL-HADAF
الهدف
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الغلاف الأول
جيفارا عبد القادر

الغلافان الثاني والثالث
نضال أبو مايلة

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

الهدف – فلسطين العدد 48 (1522) نيسان / أبريل 2023

كلمة

يأتي هذا العددُ الجديدُ من الهدف في خضمِّ مناسباتٍ مهمّةٍ وأساسيّةٍ في تاريخ شعبنا وكفاحه البطولي؛ بدءًا من يوم الأرض الخالد، الذي نستعيده اليوم بكامل معانيه وظروفه، وسَطَ هجمةٍ صهيونيّةٍ تشمل كلّ فلسطين التاريخيّة، تستهدفُ الأرض والإنسان، مرورًا بيوم المرأة العالمي، الذي يتّخذ في فلسطين شكلًا استثنائيًّا، في ظل الظروف المركّبة والمعقّدة التي تعيشها المرأة الفلسطينيّة في جدليّة الكفاح الوطني والاجتماعي.

ومن هنا جاء عنوانُ الملف ليمزج بين هذين العنوانين الأساسيين: (المرأة والأرض: القضيّة.. الهُويّة.. الحريّة)، حيث المرأة التي قدّمت الروح الغالية في يوم الأرض ممثّلة بالشهيدة خديجة شواهنة، هي اليوم أيضًا في مقدّمة الصفوف في الكفاح اليومي الدائم، هي الأسيرة والشهيدة وأم وأخت وزوجة الشهيد. يحضر دورها في القرية والمخيم والمدينة صنوًا للأرض، وتعبيرًا عن روحها وهُويّتها.

في هذا العدد تحيّةٌ لذكرى الرفيق القائد محمد الأسود (جيفارا غزة) الذي عُدَّ يوم استشهاده يومًا للشهيد الجبهاوي، الشهيد القائد الذي ما زالت تجربته الفذّة تحتاج لمزيدٍ من القراءة والبحث والتعلّم منها.

نحيّي أيضًا في عددنا هذا الذكرى الشريفة لعمليّة كمال عدوان، ولأبطال مجموعة دير ياسين الفدائيّة، وفي مقدّمتهم الشهيدة دلال المغربي.

في هذا العدد بالإضافة إلى الملف، تغطيةٌ واسعةٌ ومهمّةٌ للشؤون العربيّة والدوليّة ولشؤون العدوّ، إضافة إلى ملفٍّ ثقافيٍّ غنيّ ■

أكرم عطاالله: في إسرائيل صدام بين ثقافتين..... 44
خاص (الهدف): تناقضات العدو لا تخل بوحدة القتلة 45

شؤون دولية..

خاص(الهدف): الحاجة والضرورة في الاتفاق السعودي الإيراني..... 46
رضي الموسوي: أمريكا والخليج: اهتزاز الصورة..... 48
كاظم الموسوي: الولايات المتحدة واحتلال العراق..... 50
عابد الزريعي: عن الممارسة الميدانية لليسار في أمريكا اللاتينية..... 52
إسحق أبو الوليد: تشافيز عشر سنوات من الغياب..... 54
خاص(الهدف): لماذا تخاف «إسرائيل» من أمر اعتقال بوتين؟..... 56

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: رضوى عاشور: فعل الكتابة المستمر..... 57
وليد عبد الرحيم: مي زيادة: مركب الحرية المرتبك في وحل الحياة.. 58
علاء حمد: انفلات الحواس في النص الحديث..... 60
سعيد بشتاوي: النرجسية اليهودية مظاهر وأسباب..... 62
ثائر أبو عياش: نفسي تستحق الحب أكثر مما يفعلون..... 64
تغريد عبد العال: مالفا رواية وجود لم يكتمل..... 65
خاص(الهدف): كارل ماركس والمسألة اليهودية..... 66

المناضلة والأكاديمية وداد البرغوثي «للهدف»:

الكلُّ الفلسطينيّ رجالًا ونساءً، مُطالَبٌ ببناء البرنامج النضالي الوطني المشترك الذي من خلاله يمارس كلّ أشكال النضال

أجرى المقابلة: فادي الشافعي

حوار

لا قيمةَ للأرضِ دون صاحبها،
ولا قيمةَ للإنسان إنْ لم يدافع عن أرضه..
لا تعايشْ مع الاحتلال، والوطنُ لأهله وأهله فقط –
وحدهم لا شريك لهم فيه..

وداد البرغوثي، امرأةٌ فلسطينيّةٌ عاديةٌ تعشقُ الأرض والوطن وتعشق الحياة. ولدت في قرية كوبر التي تبعد عن مدينة رام الله 15 كم. شعارها في الحياة: «كن إنساناً أو مت وأنت تحاول»، ومنذ ولادتها عام 1958، ومحاولتها لم تقف لعلها تنجح وهي على قيد الحياة.

استطاعت، وبمساعدة العائلة أن تنجز مراحلها التعليميّة، من المدرسة إلى الجامعة إبان الاتّحاد السوفييتي، ثمّ روسيا التي حصلت منها على درجة الدكتوراة في الإعلام. عملت في الإعلام منذ 1984 حتى 2000، وبعد ذلك تفرغت للعمل الأكاديمي في جامعة بيرزيت وحتّى الآن.

أنجزت ما يزيد على عشرين مؤلّفًا ما بين رواياتٍ ودواوين شعريّة وقصصٍ قصيرةٍ وأبحاثٍ وترجمةٍ من اللغة الروسيّة إلى العربيّة، نشر نصفها كتبًا.

تعرفت إلى سجون الاحتلال مبكّرًا، إمّا زائرةً لأبٍ أو خطيب ثمّ زوج ثمّ ابنٍ وحتّى تعرفت إلى الإقامة فيها، ولو لفترات قصيرة مثل المسكوبيّة وهشارون. هذه التجارب الغنية كانت – ولم تزل – زادها في الكتابة الأدبية والصحفية... وتقول إنّها تشرّفت بالكتابة في الهدف أكثر من مرّة.

هذه مقابلةٌ مع امرأة عادية كما تقول عن نفسها، وهي كذلك لأنها نموذجٌ معياريٌّ للمرأة الفلسطينيّة، في كفاحها السياسيّ والاجتماعيّ، إنها امرأةٌ فلسطينيّةٌ عاديّة.. أصبحت رمزًا لأنها كذلك.

مع نجلها البطل فساد البرغوثي الأسير في سجون الاحتلال

*** لا تكادُ الهجمةُ الصهيونيّةُ ضدّ الشعب الفلسطيني تتوقّف إلا لتستمر بعنف أكبرَ وإجرام أكثرَ تغوّلًا، وبشكل خاص، وإن لم يكن استثنائيًّا، شهدنا مؤخرًا تصاعدًا في وتيرة هذه الجرائم التي يقوم فيها جناحا الاحتلال؛ الجيش والمستوطنين بأدوار محددة ومتناغمة ومتكاملة، باعتبارك فلسطينيّة منخرطة في الفعل الكفاحي، كيف تصفين وتحللين هذه الهجمة؟ وما قراءتك لطبيعة هذا الصراع ومستقبله؟**

** بدايةً أشكركم في الهدف على هذه الاستضافة، علمًا أنّني لا أقدّم نفسي محلّلة، لكنني - باعتباري واحدةً من هذا الشعب، ومن جيل نشأ وترعرع وعانى من ويلات الاحتلال، ومن هجماته العدوانيّة - أرى أنّ كلّ لحظة تمرُّ تتصاعد فيها فاشيّة المحتل، ولم تمرّ لحظةٌ دون هذا التصعيد الذي يؤكّدُ دائمًا الطبيعة الإحلاليّة لهذا الصراع التناحري، ويؤكّد أن الاحتلال الذي هو أسوأ احتلال عرفه التاريخ والمؤرخون يهدفُ إلى القضاء على شعبنا وقضيتنا، واعتقدوا أن أوسلوا ومفرزاتها ستكون الأداة التي ستسهم في تقويض النضال الفلسطيني، لكن هذه الوصفة ثبت فشلها بالمطلق، وتصاعدت المقاومة، حيث لا يتوقعون، لذلك فقد الاحتلال أدواته للسيطرة، وأصبح يصعّد من هجماته وجنونه، متلقّيًا الضوءَ الأخضرَ من الإمبرياليّة العالميّة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة، وما يواكب ذلك من صمت وتواطؤ المنظومة الدولية وصعود الأحزاب الأكثر تطرّفًا وعدوانيّةً في البرلمان، ومن ثمَّ في تشكيلة حكومة الكيان، وبزعامة نتنياهو المستعد أن يحرق الأخضر واليابس كي يفلت من العقاب والمحاكمة على فساده.

لكن هذا المحتل كلما زادت غطرسته؛ فتح على نفسه أبواب جهنم، فالمقاومة الفلسطينية تتصاعد وأزمة الكيان الداخليّة تتفاقم. فلم يكن في أيّ يوم من الأيّام أكثر هشاشة وتفكّكًا مما هو عليه اليوم، سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا، وهذا، وإن طال الزمن، يبشّرُ بالخير بالنسبة لقضيتنا ونضال شعبنا.

*** من فائض القول: إن نضال الفلسطينيات يتبع - كما هو مفترض- مسارًا جدليًا بين النضال الوطني ضدّ الاحتلال، والنضال السياسي المجتمعي لانتزاع المزيد من الحقوق على طريق المساواة التامة ك»حضورهن في تركيبة الخارطة السياسيّة الفلسطينية، الحق في العمل، رفع سن الحضانة، تحقيق العدالة في الأجور، وإقرار قانون حماية الأسرة».. من تجربتك الخاصة، وحضورك العام: كيف ينعكس هذا الجدل تحدّيًا مركبًا على النساء الفلسطينيات؟ وهنا أين تضعين موقع العلاقة بين الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي في الحالة الفلسطينية؟**

** كون المرأة الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من شعبنا ونضاله، فدورها لا يمكن أن ينفصل عن دور الشعب وحركته الوطنية والاجتماعية، ولعلنا لا نحتاج للتأكيد على أن تحرّر المرأة مقياسٌ لتحرّر الأمّة، وهذه قضيّةٌ متداخلةٌ لا أرى أنّها قضيّة المرأة وحدها، بل هي قضية المجتمع بأسره. ما نحتاجه هو ألا ينفصل نضال المرأة الوطني عن نضالها الاجتماعي، قد تحتاجُ إلى تكتيكات ضمن استراتيجيّة النضال، وإتقان الانتقال من الوطني إلى الاجتماعي والعكس صحيح، حسب مقتضيات كل مرحلة، وهنا لا بدَّ من العلاقة السلسة والنسيج المتقن لهذه العلاقة بين مكونات المجتمع المختلفة. بمعنى أنّ إقرار القانون أي قانون، لمصلحة المرأة هو مصلحة للرجل والطفل والأسرة ككل، المعركة واحدة لكلا الجنسين، وإذا فهم الطرفان هذه المعادلة، فإنّ هذا يؤدي بالتأكيد إلى تكامل الأدوار لا إلى التناقض والتنافر، سواء كان ذلك في معركة التحرر الوطني أو التحرر الاجتماعي.

*** في افتراض حديث عن نظرية نسوية في الحالة الفلسطينية، على الأغلب ارتبطت أو تولدت عن النظرية الغربية الاستعمارية، عبر أدواتها المسماة مؤسسات المجتمع المدني الممولة من الخارج، التي غزت المجتمع الفلسطيني مع بدء الشروع في نهج التسوية مدريد - أوسلو، حيث أخضع ترتيب أولويات برامج العمل النسوي الفلسطيني لتوجهات الممول الأوروبي، برأيك أين القصور الذي أصاب الحركة الوطنية على هذا الصعيد؟ وكيف يمكن للمرأة الفلسطينية أنّ تبني برنامجًا نضاليًا وطنيًا، ينطلق من تقدير لاحتياجاتها وهي من ترتّب أولوياته؟**

** كان للمرأة الفلسطينية برنامجها النضالي الذي يعبر عن تطلعاتها عبر انخراطها ضمن فصائل العمل الوطني ومؤسساته، وكانت جزءًا لا يتجزأ من الحركة الوطنية، وهذا أكدته وأكده دورها تاريخيًّا حتى الانتفاضة الكبرى عام 1987، ومع ظهور الأصوات المنادية بقطف ثمار الانتفاضة وخفوت وهج العمل الوطني وصولا إلى أوسلو، كانت هناك تدفّقات للمال الأجنبيّ الغربيّ وللنظريّات الغربيّة باعتبار النظريّات نفسها سلعةً يتحدّد بها هذا المال، وأصبحت المؤسّسات النسوية، وليس النسوية وحدها، بل ومؤسّسات اجتماعيّة وسياسيّة كثيرة «عمال، طفولة، حقوق إنسان... إلخ سوقًا مفتوحًا لكلّ ذلك.

من وجهة نظري، هذا المال المتدفّق كان المطلوب منه والدور المناط به هو قطع رأس الانتفاضة التي أصبحت مرعبةً للمحتلّ، ولكلّ المتساوقين معه، وهي أي الانتفاضة في الوقت نفسه قطعت الطريق على خطة التنمية الأردنيّة، كان هذا الموضوع مؤرّقًا جدًّا، وفي ذلك الوقت أي في مطلع تسعينات القرن الماضي، كتبت قصيدة تعبّر عن ذلك نشرتها في جريدة القدس، تحذّر من هذا التمويل المشبوه منها هذا المقطع:

ادعموا الصومال إن شئتم ففيها
بالملايين تعدون الجياع
ادعموهم.. أطعموهم.. أنقذوهم من ضياع
وكأني بجواب من وراء الأفق يأتي
ليس في الصومال ما يدعى انتفاضة
فبماذا سنقايض جوعهم ؟

عودًا على السؤال: كيف للمرأة أن تبني برنامجًا نضاليًّا ؟ المرأة

على ركام منزلها الذي دمره الاحتلال

ليست وحدها في الميدان، السؤال الأهم هو الكل الفلسطيني رجالًا ونساء، مطالب ببناء البرنامج النضالي الوطني المشترك الذي من خلاله يمارس كل أشكال النضال، أن نتحرر جميعًا من حالة الانفلاش التي ورثنا إياها أوسلو، أوسلو هو نكبتنا الثانية، من خلال أوسلو بنينا « دولة الوهم» التي وقفت بين فصائل العمل الوطني وبين العمل الوطني نفسه، المؤمنون بأوسلو تجرعوا الوهم بجرعات كبيرة حتى تخدروا، والذين لم يؤمنوا بأوسلو «تشرنقوا» إما حول أنفسهم أو قريبًا من سلطات أوسلو. المطلوب من الكل الوطني أن يتصدى للاحتلال ولكل ملحقاته بما فيها السلطة التي تحولت إلى خادم مطيع للاحتلال ومشروعه.

علينا ألا ننسى أنّنا ما زلنا نعيش تحت الاحتلال، وكنس الاحتلال، هو أول أولوياتنا الوطنية والحزبية والاجتماعية، وما سوى ذلك هو محاولات لحرف البوصلة عن اتجاهها الطبيعي. البرامج المعدة في الغرب، التي تتلقّفها المؤسّسات النسويّة، وغير النسويّة كونها برامج ومشاريع مستقطبة للتمويل تنطوي على كثير من الخبث الذي يهدف لحرف النضال عن سياقه الطبيعي مِن أجل أن تنسينا أن هناك احتلالًا.

*** أنجزت نحو 20 كتابًا ومخطوطة، تنوعت بين الشعر والأبحاث والترجمات.. ما هي المسؤولية التي تقع على عاتق المرأة الفلسطينية المثقفة تجاه المجتمع الفلسطيني عمومًا والنساء الأخريات على وجه الخصوص، وما هي الرسالة التي تحاولين إيصالها إلى القارئ عبر الكتابة؟**

المثقّفُ هو ابن مجتمعه وابن بيئته ووطنه، وثقافته ينبغي أن تفيد هذا المجتمع وهذا الوطن بالدرجة الأولى، عليه أن يجسر الهوة بينه وبين أهله وناسه، وأن تقربه ثقافته منهم لا أن تبعده عنهم كما يحدث لدى بعض المثقفين الذين يبتعدون عن مجتمعاتهم بحجة أن مجتمعاتهم لا تفهمهم. مطلوب من المثقف أن يفهم مجتمعه وليس العكس. أما رسائلي التي أحاول إيصالها من خلال أعمالي ومن خلال حياتي وممارساتي اليومية، فأولاها ألا تعايش مع الاحتلال ولا أدواته وأفكاره، وأن الوطن لأهله وأهله فقط - وحدهم لا شريك لهم فيه- اعتدلت موازين القوى أو مالت، وهذه الفكرة تتطلب أناسا منفتحين على العالم وعلى الثقافات انفتاحا يحافظ على ثقافتهم وكينونتهم وهويتهم الوطنية والقومية والاجتماعية.

*** جاءت روايتك «البيوت»، كأقرب ما يكون إلى سيرة روائية لتجربتك وتجربة أسرتك خلال فترة الاعتقال والإبعاد من قبل العدو الصهيوني، فهل لك أن تضعي القرّاء في أبرز ملامح هذه التجربة؟**

** تجربتي التي صغتها في هذه الرواية كان الهدف منها هو تسليط الضوء على الحاضنة الاجتماعية للنضال الوطني باعتبار هذه الحاضنة مكملًا رئيسيًّا، وتقوم بدور تكامليٍّ مع هذه النضال. هذه الحاضنة وجدتها وأثرت فيَّ حينَ أفرج عني من السجن بعد مدة اعتقال قصيرة في عزل سجن هشارون، وكان الإفراج مشروطًا بالحبس المنزلي في بيت غير بيتي ومنطقة غير منطقتي. وفوجئت أنني في بيت أناسٍ لم أكن أعرفهم أو يعرفونني من قبل وكان الأمر ثقيلًا جدًّا على نفسي قبل التجربة، لكن اللحظات الأولى لاستقبالي في ذلك البيت كانت كافية لتمسح عني كل ضيق، لما وجدته في هذه الأسرة الطيبة المضيافة من حبٍّ واحتضان وكرم أخلاق، ليس من الأسرة الصغيرة فحسب، بل من العائلة الكبيرة الممتدة، وهذا السلوك ليس معي وحدي، بل معي ومع عائلتي وزواري من أصدقاء وأقارب وزملاء.

أقمت في المنزل أكثر من أسبوعين، كل يوم يمر تتعزز روابط الألفة والمحبة بيننا، كان هذا في وقت كنّا نبحثُ عن شقة لنستأجرها تفي بالمواصفات التي فرضتها المحكمة، وكان أصحاب العقارات يخافون من تأجير الشقق حين يعرفون الغرض، فإما يرفضون مباشرة بحجة أو دونها، أو يطرحون شروطًا تعجيزية. لكن صديقًا لابن عمي منحنا شقة يملكها في كفر عقب دون مقابل مكثنا فيها شهرين.

من ناحية ثانية فقد وجدنا هذا الالتفاف الكبير حولنا من الأهل والأقارب والأصدقاء الذين كانوا عونًا لنا في محنتنا. لأجل كل هؤلاء الذين شكلوا حاضنة كتبت هذه الرواية، وكنت أسابق الزمن والمرض وفقدان الذاكرة أو أي شيء يمكن أن يعيق إنجازها، فكتبتها خلال شهرٍ واحدٍ فقط.

*** بعد اعتقال ابنك قسام، أحد أبطال عملية «عين بوبين»، وهدم منزلك قلت «كل البيوت التي تُهدم لا تساوي فردة حذاء ابني أو فردة حذاء أي مناضل فلسطيني»، كيف برأيك غدا المكان/ المأوى/الأرض في السياق الفلسطيني عنوانًا للنضال والتحدي؟**

** صحيحٌ أنّ إنساننا الفلسطيني يبقى رأسمالنا الأساس والأوّل، فما بالكم حين يكون هذا الإنسان ابنًا ومناضلًا. فقيمته دون شك تكون أعلى وأكبر. ومع ذلك فالمناضل يناضل من أجل الأرض إذن الأرض تستحق هذا الثمن. لن ندخل في جدلية من الأغلى الأرض أم الإنسان، فلا قيمة للأرض بدون صاحبها وحاميها، ولا قيمة للإنسان إن لم يدافع عن أرضه. فالقيمة لكليهما ليست قيمة مادية محضة، بل هي قيمة معنوية، إنسانية رمزية لا تنفصل عراها.

الشاعر السوفييتي رسول حمزاتوف قال جملة: وطني يبدأ من موقد بيتي. بمعنى أن البيت هو المكان الأكثر دفئا في الوطن وربما في كل الكرة الأرضية والموقد هو المكان الأكثر دفئا في البيت. بدون الدفء يشعر الإنسان بالبرد، والبيت بالنسبة للشعب هو الوطن، يعني أن البيت هو الوطن الصغير الذي هو جزءٌ لا يتجزّأ من الوطن الكبير، فلا يمكن للإنسان أن يكون آمنًا دون بيت ولا يمكن للبيت أن يكون آمنًا إلا إذا كان محميًّا ضمن وطنٍ آمنٍ وحرّ. وهذه ليست مجرد نظرة أو

نظرية، لكنها الحقيقة التي يدركها الفلسطيني أكثر من كل شعوب الأرض قاطبة.

عبارة سمعتها من زميل دراسة عراقي وأحب أن أرددها: من يخرج من الجغرافيا يخرج من التاريخ، وهنا يقصد الخارجين من الجغرافيا بمحض إرادتهم، فالبقاء في الجغرافيا والنضال من أجل العودة للجغرافيا شرط للبقاء في التاريخ. إذن؛ فالأرض، البيت، الملاذ، المأوى يظل عنوانا للتحدي والبقاء، وهو عنوان النضال الوطني.

*** كانت تجربة قسام ورفاقه «سامر ووليد ويزن...» في التحقيق قاسية جدًا، حيث بدأت قبل اعتقاله من خلال إطلاق الكلاب البوليسية عليه في منزل العائلة، ومن ثم التعرض إلى شتى أنواع التعذيب المادي والمعنوي.. كأم وصاحبة تجربة اعتقال.. كيف واجهت هذه التجربة على قساوتها؟**

** لن أتحدث عن الأمر برومانسية، ولن أقول: أنني لم أتأثر أو أنني أقوى من ذلك، أدرك تماما ويدرك ولداي وزوجي وكما أدرك آباؤنا من قبلنا أن الوطن يستحق من كل أبنائه وبناته أن يقدموا أقصى ما يمكن تقديمه، وأننا سنتحمل من أجله هذا العذاب حتى لو كان نهش الكلاب للحمنا. فلا يمكن أن نترك الكلاب التي نهشت لحمنا أن تنهش لحم الوطن هو وطننا نحن لا وطنهم. لحمنا مر على أنيابهم المفترسة. إيماننا العميق بعدالة قضيتنا وقداستها وبحقنا التاريخي في أرضنا لا يدع لنا مجالا لأن نضعف، ويجب أن نبقى أقوياء. ليس من حقنا أن نضعف، وخياراتنا محدودة جدا إما أن نواجه أو نواجه، هو ديّن يجب أن نسدده لمن سبقونا ولمن سيلحقون بنا. نضال شعبنا سلسلة متصلة من الحلقات، وكل فرد هو حلقة في السلسلة إذا انقطعت إحدى الحلقات قد تنقطع السلسلة ويجب ألا تنقطع.

*** «أعيدوا جامعة بيرزيت نبراسًا للحرية والنقاء.. أعيدوا جامعة بيرزيت قائدة للعمل الوطني.. أعيدوا جامعة بيرزيت جامعة للفقراء.. أعيدوا جامعة بيرزيت جامعة الكل...»، هذا ما سبق وكتبته؛ كأستاذة في جامعة بيرزيت وأكاديمية متخصصة في الإعلام، هل فعلًا ألخوف على رسالة ودور الجامعة الوطني قائم؟ وكيف تقرأين محاولات السلطة الفلسطينية السيطرة على الجامعات الأهلية، خاصة تلك التي كان لها دور وطني ومجتمعي مشهود؟**

** حقيقة الخوف موجود، واليد على القلب، الجامعة بهذا الإرث الحضاري والنضالي الكبير تتراجع يوما عن يوم، تتراجع عن دورها النضالي التاريخي، الجامعة تتجه وبخطى حثيثة نحو الالتحاق بالسوق، مرافقها تتجه نحو الخصخصة بعدما كانت جامعة الكل، نظرة إدارتها لحقوق العاملين فيها نظرة لامبالية، لا تختلف عن نظرة أي رب عمل، أصابع السلطة تتغلغل بشكل أو بآخر في ثنيا الجامعة دون أن تظهر إداراتها أي اعتراض أو ضيق، بدءا من صمتها على سلطة تأكل حصة الجامعات من موازنة التعليم وانتهاء بسعيها لكسر نقابة العاملين

مرورا بصمتها وارتجافها أمام الاعتقالات السياسية التي تمارسها أجهزة بلا أدنى رادع من أخلاق أو ضمير ضد الوطنيين من أبناء الجامعة وكأن ممارسات الاحتلال من اعتقالات وإعدامات وتضييقات وحواجز وهدم بيوت وممارسات وحشية لا أول لها ولا آخر. السلطة تسعى للاستحواذ على

مع نجليها قسام وكرمل أثناء اعتقال ثلاثتهم

الجامعات ووضعها تحت عباءتها كي لا تخلق أجيال حرة تنتقد وتعارض مكونات السلطة بكل ما آلت إليه من تنازل وتخاذل وإسفاف بحق الوطن والمواطن.

*** ثمة جيل جديد من الشابات الفلسطينيات اللواتي يكبرن اليوم أيضًا في ظل الاحتلال كما فعلت أنت، وربما تضيع الخرائط وتختلط الطرق، فالعنف الاحتلالي الاقتصادي والسياسي المحلي والمجتمعي يطالهن أيضًا، ما رسالتك إلى هؤلاء الشابات؟ وكيف ترين مكانتهن في مستقبل فلسطين؟**

** تمر السنوات تلو السنوات ونرى أن الجيل الذي يأتي يزداد تمسكا عن الجيل الذي قبله، وهذا ليس من قبيل التفاؤل، بل من باب القراءة المنطقية للواقع، ففي بدايات الاحتلال والنكبة أنطلت على أجدادنا خدعة العودة بعد أسبوع وها نحن على عتبة العام الخامس والسبعين للنكبة و«لم ينته الأسبوع» الموعود، خيارات البحث عن بدائل الوطن انتهت كون الفلسطيني لم يجد بديلا لا في بلاد العرب ولا في بلاد الغرب، وأجهزت نتائج ما سموه «الثورات العربية» على ما تبقى من بريق سراب الهجرة، أما دول التطبيع العربي فقد كشفت عن أنيابها وخيانتها، وكذلك السلطة الفلسطينية، أكملت تقريبا ثلاثين عاما من التهافت والهرولة والانحدار نحو حضيض التطبيع والخيانة دون أن تحظى سوى بوصمة العار، وها هي أزمة الاحتلال وصراعاته الداخلية المتفاقمة أكثر حدة من أي وقت مضى.

وما يجري على الساحة الدولية من اصطفافات عالمية، وهذا التمحور ضد روسيا وإيران والصين والقوى الحليفة أو الأقرب لشعبنا، جعل الأجيال الشابة الفلسطينية ذكورا وإناثا ترى الخريطة بأوضح صورها وتجلياتها. تصعيد العدو لهجماته المستمرة خلق حالة مقاومة مستمرة على مستوى الجماعات ومستوى الأفراد. لدي الأمل كبير والتفاؤل بأن القادم أفضل وهذا يشعرني بنوع من الطمأنينة، المهم ألا يُضيّع شعبنا وقواه السياسية الفرصة■

نازيّون في مركزِ الأرض

مروان عبد العال. روائيٌّ وكاتب، عضو المكتب السياسيّ للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين/ لبنان

صدفةً... أغراني العنوان لمشاهدة هذا الفيلم الخيالي: «نازيّون في مركز الأرض»، ورغم خياليّة الفيلم، لكنّه لم يخرج علينا بكائنات فضائيّة، كما عوّدتنا السينما الهوليوديّة، بل الذين ينزلون من الفضاء، هم بشرٌ لا نعرف إن كان من الصواب القول: إنهم بشرٌ مثلنا، لكن في تفاصيل الفيلم نكتشف أنّهم كانوا بشرًا يعيشون بيننا، لكن بفعل الحروب الهوجاء التي تدور بين البشر، وكثرة الغزوات المسعورة التي حرقت الأخضر واليابس، فقد هربوا من الكرة الأرضيّة منذ أكثر من سبعة عقود، واستقروّا في غيتو مُغلق خاصٍّ بهم داخل الفضاء، وكلّهم أملٌ أن يعودوا مجدّدًا إلى الأرض.

هذه الفانتازيا السينمائيّة جعلتني أتساءل لماذا الأرض ومن هؤلاء ؟ خاصّة عندما عرفت أن هذه العودة لن تكون إلّا غزوًا جديدًا، غزوًا فضائيًّا لكن بأيادٍ بشريّة، يأتينا من الفضاء لكن كلّ ما فيه أرضي، وعلى شيءٍ من استرداد ما كانت عليه فئة من البشر، وفي الزمن الغابرٍ كانت على سطح هذه الأرض، في غزو العالم وإخضاعه كاملا تحت أحذية الجنود المدجّجين بأسلحة فضائيّة حديثة، يسلخون الوجوه ويزجون فروات الرؤوسً، لهم متعة القتل الحداثوي؛ ويزينون صدورهم بشارات نازيّة. طوابيرٍ من البشرٍ تمشي سيرًا على الأقدام إلى معتقلٍ أوشفيتز. تذكرت قصصًا من يوم النكبة الفلسطينية، كيف اقتلعوا من الأرض، روى لاجئٌ في المخيّم أنّه كان يصعب التفكير في المشي، لم يكن يشعر بقدميه، فعندما يترك الإنسان أرضه بالقوّة، ترتبط أقدامه بطلقات الحرب، بالفعل، مثل الذي كان يهيمون في الأرض، التقطت صورًا فوتوغرافيّة، لوجه مشحونٍ بالضياع يعني دون أرض، يتحوّل إلى الجسد الإنساني الجميل إلى هيكلٍ عظميّ، يرتفع ويحلّق في هواء المنفى، كلّ من نزح على عجَل، كان يركضُ بملابس النوم الخاصّة به، ولا يسمع سوى نباح كلابٍ ضالة. هناك شوهد رجال الغستابو ينهبون مكتبه بناءً على أوامر جوبلز، وزير الدعاية النازية، يترجم مقولته الشهيرة: «كلما سمعت كلمة ثقافة تحسّست مسدسي» ويستجيب الضابط برتبة رفيعة فيمزق كتابًا لمحمود درويش، بعدما قام مترجمُ الجيش بقراءة قصيدة:

عَلى هَذِهِ الأَرْض مَا يَسْتَحِقّ الحَياةْ: تَرَدّدُ إبريلَ، رَائِحَةُ الخُبْزِ في
الفَجْرِ، آراءُ امْرأَةٍ فِي الرّجالِ، كِتَابَاتُ أَسْخِيْلِيوس، أوّلُ الحُبّ، عشْبٌ
عَلَى حجرٍ، أُمّهاتٌ تَقِفْنَ عَلَى خَيْطِ نايٍ، وخوفُ الغُزَاةِ مِنَ الذّكرياتْ.

بدأت التّعامل مع ما تقدّم بجديّةٍ مفرطة، وعلى قدر ما من التجهّم، لم يعد الأمر مدعاة للضحك، ولم أعد أحتمل أكثر هذا التناقض بين الكآبة والسخرية، بين الضحك والبكاء، وهذا الخيال الواقعي الجارح في تقديم هذا الغزو في قالب كوميديّ، وهو ليس إلا فيلمًا يمزج الخيال العلمي بالكوميدياً، ولعلّ هذه الخلطة كانت ناجحة في إشغال مخيّلتي، وإن كان الفيلم فكّر حقًا بما كنت أفكر فيه، ورموزه تخفي الكثير من المعاني ضمن هذا السياق، لا بل إنّ الأمر يتعدّى ذلك ليكون الفيلم بمثابة نظرة مستقبليّة ساخرة لما ستصير إليه دولة «إسرائيل» اليوم أوً ما هي عليه الآنً، طالما أنّ ما نشاهده بوصفه استشرافًا مستقبليًّا ولا يأتي من العدم.

«السيطرة التامة على كامل الأرض» هذا هو هدف الغزاة منذ أن نشأت الحركة الصهيونيّة، وإلى الوقت الحاضر، الأرض هي العمود الفقري للغزو الصهيوني، واحتلال الأرض عام 1948، ثمَّ عام 1967، والاستيطان المستمرّ في الضفّة الغربيّة، معركة الأرض الذي أشعل الشرارة الأولى في يوم الأرض في 30 آذار عام 1976، ولم تتوقف مواجهات عارمة رفضًا لمخطّطاتٍ إسرائيليّةٍ لمصادرة عشرات آلاف الدونمات تمهيدًا

لبناء مشاريعَ استيطانيّة على أراضيهم، وتحت ذريعة «تطوير الجليل» وتطوير النقب المسمّى بـ«مخطّط برافر». أعادني فيلم نازيون في مركز الأرض، إلى جنوح الصهيونيّة بطريقة نازيّة بالتعامل مع الأرض مركزاً روحيًّا للبداية الفظيعة، ونظرهم أنّ الشخصيّة اليهوديّة أصيبت بالذبول والطفيليّة؛ لأنّها فقدت علاقتها بالأرض الزراعيّة وبأيّ عمل منتج.

لكن النّازية ليست من الفضاء، بل هي من قلب الحضارة الغربيّة ولها أشقاء وأحفاد جدد، والصهيونيّة شبيه لها، وذلك ما يفيد بأنّهما (النازية والصهيونيّة) حركتان عنصريتان أوروبيتان الأصل والمنشأ وانطلقتا من نظرية التفوق والنقاء العرقي، وعملتا على مقاومة اندماج اليهود وعزلهم وتهجيرهم إلى فلسطين، وأكّد ذلك فيلسوف النازية الفريد روزنبيرغ في كتابه «محاكمة اليهود في العصور المتغيّرة» على هذا القاسم المشترك بين النازية والصهيونيّة، وكتب يقول: «يجب تقديم العون الفعال للصهيونيّة حتى يمكن نقل أكبر عدد من اليهود الألمان سنويًّا إلى فلسطين». والصهيونيّة لم تنزل من الفضاء بل من حركة عنصريّة أوروبيّة لتغزو مركز الأرض الّتي قامتْ على ادّعاء دينيٍّ صهيونيٍّ استعماريّ، يرتكز على «وهب الله الأرض لليهوديّ» وتماهي النازية في الصهيونية. وهذا لا يتّسق مع الطبيعة الاستعماريّة الّتي شهدتها المنطقة، الّتي كانت تنطلق من مبدأ أنّ المستعمِر هو الّذي صنع الأرض، لذلك لا يسعَد المستوطن بن غفير أكثر من حرق بلدة حوارة، لكنّها لن تكون الأولى ولا الأخيرة؛ وهو يحلمُ بتحقيق حلمه منذ أن حدّثه جدّه عن الهولوكوست، لا يفرحه شيءٌ أكثر من قرار المجلس الوزاري عندما صادق على طلبه بالموافقة على تحويل بؤر إلى مستوطنات، ويخرج منشرحًا مصرّحًا»... ولكن هذا لا يكفي ونريد المزيد».. هوايته قتل الشهداء مرتين، لا يشفي غليله إلا احتجاز جثامين، ولا هوسه السادي إلا المطالبة بإعدام الأسرى وبالكرسي الكهربائي... نازيٌّ جديدٌ لا جذور له، لا تعرفة الشوارع العتيقة ولا بطاح الأرض الخضراء، لا يطيق عشبها ويحقد على أعشابها، لذلك ينتقم من هذه الأرض سلبًا ونهبًا وتهويدًا، كما يعبث فيها تقتيلًا وتقطيعًا وتجزئةً ونسف بيوت؛ لأن الأرض كنايةٌ عن قيمة الوطن الفلسطينيّ ومحور الصراع وأسلوب حياة كاملة، مرتبطة بالبنية النفسيّة والجسديّة لشعبٍ عربيٍّ فلسطيني.

بعد الانتهاء من الفيلم، صادفت ذكرى يوم الأرض الخالد، والأفكار لم تهدأ، لقد ارتفعت تجاه السماء، وعادت إلى الأرض، وذهبت غربًا وعادت شرقًا، ولكن عندما ترى الغزاة وعصابات الاستيطان تلتهم الأرض، أتخيّل هتلر الإسرائيلي ابن النازية مازال حيًّا، وكلّ ما يقوم به لإعادة بناء الهيكل ليس سوى خرافة، فهو يتحيّن الفرصة لمعاودة غزو العالم مجدّدًا؛ الأمرُ الذي قد نشاهدُهُ يومًا في الفيلم عن جيش يرتدي الزيّ العسكريّ النازي، والدرّاجات ذات المقعد الجانبي الإضافي، وسيارات «فولكس فاغن» إضافةً إلى المسدّسات والرشاشات التي استخدمها النازيّون في الحرب العالميّة الثانية، ولنشاهد في الوقت نفسه ما له أن يكون عتادًا حربيًّا على اتّصال بأدوات أخرى وأنواع معدّلة من الرشاشات التي ستكون جميعًا وفيةً للموديل النازي.

وستذاع عبر القنوات والفضائيّات التلفزيونيّة رسالةٌ إلى العالم مصدرها مستوطنة في ضواحي القدس، هذه الرسالة هي لم تكن إلّا خطابًا لهتلر، وسرعان ما تندلعُ الحرب في سبيل الحق، وتسمع تحية وسط الضجيج «عاش هتلر»، لنتقلب إلى «مات هتلر» قبل أن يعلن بن غفير ترشحه أمينًا عامًّا للأمم المتّحدة بعد أن نال جائزة نوبل بوصفه ممثّلًا للكهانية العنصريّة، وهو يعطي دروسًا في علم الجريمة والاحتلال والفاشية التي تتسيّد كلّ شيء في مجتمع يجري تحشيد جميع أفراده في خدمة غرض واحد يتمثّل بمحاربة أبناء الأرض. لقد أوصى قادة الصهاينة أن يذهب يهودي المنفى إلى فلسطين؛ ليعمل بنفسه ويزرع أرضها بيديه، فيزيل ما علق بذاته في الشتات، ويكون آخر اليهود في المنفى.

وهكذا، فإنّ اليهودي ينبغي أن يفلح الأرض بيديه لا ينتدب عاملًا عربيًّا، وإن فعل ذلك فإنّه يتنازل عن الأرض ويصبح لديه قابلية للتفريط بها، بل يكون شريكًا في هدم الفكرة الصهيونيّة من أساسها. ومن هنا تظل الأرض ليست مجرد مناسبة بل دعوةٌ للتجذّر بها، أي أن تلامسها بنفسك. ثم اقتحام الأرض، أي أن تزرعها بنفسك. أوّلًا: إنّ الصراع مع الصهيونيّة وتجسيدها السياسي هو على امتداد أرض فلسطين التاريخيّة. وثانيًا: إنّ أفعال العنصريّة الصهيونيّة ستضع كلّ الشعب الفلسطيني أمام تحدي الاشتباك التاريخي الشامل مع دعاة «اليهود فوق الجميع» النسخة الجديدة للنازية «ألمانيا فوق الجميع»، و«أرض الميعاد» في مواجهة «أرض الأجداد». وثالثًا: إن الوحدة الوطنية والشعبيّة والإنسانيّة على مساحة الحريّة الكونيّة هي ناظم ونسق الصراع المتكامل والمركب هو العامل الأقوى في مسيرة صراعنا مع العدو الصهيوني.

قبل أن ينتهي العرض الأخير لفيلم «نازيون في مركز الأرض» إنهم في مركز الأرض، يقيمون الحواجز ويرفعون الجدران يفرقون التلاميذ عن مدارسهم والفلاح عن أرضه، إنهم يقتلعون الزيتون، لذلك لا بدَّ أن تستيقظ الأرض، أن تتمرّد، أن يولد الرفض، النازيون قد عادوا من الرايخ الثالث إلى الهيكل الثالث! حان الوقت لهزّة كبيرة مصحوبة بهدير مخيف، ويلفظهم مركز الأرض، لغة كلّ أبناء الأرض تنطلق في صرخة واحدة وقبضة واحدة، تبشّر بالنصر على هتلر الإسرائيلي؛ أو على النازي الأخير ■

المرأةُ والفهمُ الجدليّ للتحرّر الوطنيّ والديموقراطيّ

وسام الرفيدي. كاتبٌ وباحثٌ في علم الاجتماع السياسي/ فلسطين

إنّ قضيّةَ العلاقة بين الوطني والإجتماعي في تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية وتناوُلها، وما أثير حولها من نقاش من قبل العديد من الباحثين والكتاب في دراستهم للتغيرات التي أصابت الحركة النسوية ما بعد اتفاقيات أوسلو ونشوء سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود على أقل 22% من فلسطين التاريخية؛ ما تزال قضيّةً راهنةً وحاضرةً باستمرار، خاصةً أننا لم ننجز بعدُ أيًّا من القضيّتين المرتبطتين بها، وأقصد التحرّر الوطنيّ والتحرّر الاجتماعي، حيث يحتاج الأمرُ من كل المهتمين: باحثين - سياسيّين - كتّاب وطنيّين تقديميّين جذريّين أن يقفوا أمامها بالنقاش الفكري والسياسي الذي يستحق، وهنا ارتأيت أن أسهم في هذا النقاش من خلال، مادة مستلة من كتابي المعنون: (المرأة الفلسطينية والرواية بين زمنين: أوسلو والمقاومة)*، الصادر عام 2017، حيث ما تزال تحتفظ بجوهرية ما جاء بها حول الموضوع المحدّد، قيد النقاش.

في العلاقة بين الوطني والاجتماعي:

مثلّما تطوّرت الحركة النسويّة من الدور الإغاثي- باعتباره دورًا اجتماعيًّا بالأساس- إلى الدورِ الوطني، حدث تطوّرٌ على فهم المرأة لدورها الاجتماعي أيضًا في المرحلة ما بعد عام 1967 والمرحلة ما بعد اتفاق أوسلو.

يقدم غازي الخليلي وصفًا واقعيًّا مؤثّرًا لدور المرأة في العمل المسلّح دفاعًا عن المقاومة الفلسطينيّة في لبنان، خاصّةً في تل الزعتر، ويقرّر أن «الخط العام للثورة الفلسطينية كما تبلور في السنوات الأخيرة - يعني أواسط السبعينات - يؤكّد على اشتراك المرأة في جميع المجالات النضاليّة والسياسيّة والتعبويّة، وتجنيد طاقتهن لخدمة المعركة» (1) ويضيف أن هذا الدور ارتبط بكفاءة المرأة وجدارتها. ويعدد الخليلي «مهام المرأة» ابتداءً من القتال والقيام بالعمليّات العسكريّة وتعبئة الرجال والنساء وتنظيمهما، مرورًا بإعداد الطعام للمقاتلين والإسعاف، وصولًا لإدارة المكاتب والمؤسّسات؛ دون أن يتجاهل على أية حال واقع التجريبيّة في سلوك فتح فيما يتعلّق بالمرأة، أو التناقض القائم بين الطرح النظري الرسمي للجبهة الشعبيّة لقضيّة المرأة والممارسة الفعليّة (2).

فالطرحُ الاجتماعيُّ كما يشير الخليلي، كان نظريًّا أكثر منه برنامجًا اجتماعيًّا، رغم ما يؤكّده من أن هذا الطرح كان مبكرًا، مشيرًا لثلاث مقالاتٍ فتحاويّةٍ مبكّرةٍ طرحت المسألة الاجتماعيّة (3).

وما يمكنُ استنتاجُهُ من رصد الخليلي المبكّر للوطنيّ والاجتماعيّ هو الآتي:

1. طغيان الاعتبار الوطني على الاعتبار الاجتماعي في مشاركة المرأة في المقاومة الفلسطينيّة، على قاعدة الرغبة بتعبئة الشعب بفئاته كافةً في المعركة المسلّحة ضدّ الاحتلال الصهيوني، دفاعًا عن المقاومة في وجه الاعتداءات على حقّها بالوجود والقتال عبر الدول العربيّة (لبنان والأردن تحديدًا)؛ دون نسيان حقيقة أن هذه المشاركة الوطنيّة عزّزت الطابع الشعبيّ - الديموقراطيّ للمقاومة، وطرحت النساء قوّةً اجتماعيّة.

2. دور المرأة الاجتماعي تحديدًا كان يتأتى من المشاركة ذاتها في المقاومة المسلّحة ونتيجةً لها، باعتبار أن تلك المشاركة كانت توسّع من الحيّز العام للمرأة - حيّزًا مقاومًا - على حساب الحيّز الخاص، وتطرحها قوّةً اجتماعيّةً في المقاومة، إضافةً للقوى الأخرى المشكلة للحركة.

3. كانت مكانة المرأة ودورها - قوةً اجتماعيّة ذات خصائص محددة - تطرح نظريًّا في برامج القوى دون أن يعني هذا تلازم الطرح النظري البرنامجي مع الممارسة الفعليّة أو مع القناعات السائدة.

4. التوجّه نحو تعزيز مكانة المرأة كان براغماتيًّا تتطلبه المعركة أكثر منه قناعة أيديولوجية - على الأقل بالنسبة لحركة فتح - (الخليلي، مرجع سابق).

ريادة دور المرأة قبل أوسلو ولوثة الأجندات والتمويل بعده:

أما داخل فلسطين فكانت الصورة مختلفةً بعض الشيء؛ فالتأطير الواسع للنساء في الأحزاب والمؤسسات واللجان الشعبية، والمشاركة الميدانية في فعاليات النضال الشعبي، والانخراط في تشكيل التعاونيات الإنتاجية، وتشكيل الفروع الريفية للمنظمات النسائية، والتضحيات النسوية، إن كانت اعتقالًا أو جرحًا أو استشهادًا أو معاناة يومية... كل ذلك نقل دور المرأة الاجتماعي والسياسي نقلة نوعية، وتعمقت أكثر الصلة بين الدور السياسي بالمفهوم الحصري (مقاومة الاحتلال) والدور الاجتماعي (الإنتاجي والاقتصادي) (4).

وتؤكد آيلين كتّاب في دراستها هذه حول المرأة والانتفاضة الأولى على الأهمية الكبيرة للتعاونيات الإنتاجية التي شكلتها النساء بمبادرة من القوى اليسارية، ناقدة بذلك تحليل من أسمتهم «بعض الأكاديميات» اللواتي يشككن في تأثير الأفق التقدمي على المضمون الاجتماعي لهذه التعاونيات (5).

لذلك يصح وصف الانتفاضة الأولى نقطةَ تحوّلٍ مهمّة على صعيد دور المرأة الاجتماعي ومكانتها. ففي هذه المرحلة تبلورت الكادرات والقيادات النسوية، وتعمّقت خبرة العديد من النساء في الحقول الاجتماعيّة والسياسيّة والتنظيميّة، وتحوّلت إلى قوّة اجتماعيّة ذات حضور في الحركة الشعبيّة الفلسطينيّة ببعديها الوطنّي والاجتماعي. وكان لا بدَّ لكلّ ذلك أن يترك تأثيره على وعي النساء للمسألة الاجتماعية (بالمعنى الحصري)؛ فنشطت النساء في التثقيف الاجتماعي التقدمي الذي يطرح قضايا المرأة ببعديها الوطني والطبقي. إنّ كل هذا لم ينتج فقط من تأثير الانتفاضة، بل ومن طابع عمل وبرامج وتعبئة المنظمات النسوية منذ مطلع الثمانينات، ومن حقيقة «تشكيلها على قاعدة فكريّة ديموقراطيّة تنطلقُ من الفهم الجدلي للتحرر الوطنيّ والديموقراطي وما يترتب عليه من ترسيخ للمساواة والعدالة الاجتماعيّة» (6).

نستنتجُ من كل ما سبق أن الانتفاضة الفلسطينية قد أرست بداية التوازن المطلوب بين الدور الاجتماعي والوطني للمرأة

ولكن هذا التوازن سرعان ما تضعضع بفعل التطور الحاصل في الحركة النسوية ما بعد أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية كما مرّ سابقًا؛ إذ جرى التركيز على المسألة الاجتماعية بمفردات جديدة (النوع الاجتماعي، حقوق النساء، القوانين، الأحوال الشخصية، المشاركة في مواقع القرار ...) بمعزل عن البعد الوطني - الديموقراطي، فيما بدأ يترنح أكثر فأكثر الطابع الشعبي للحركة، وتهتكت العلاقة بينها وبين الحزب، وتأسست المنظمات ذات الطابع النخبوي المعتمدة على التمويل الخارجي، وتراجع كثيراً دور النساء السياسي في مقاومة الاحتلال. وقد عرَّجت آيلين كتَّاب ونداء عواد على هذه المظاهر بالتفصيل (7) ، وإن كانت «كتَّاب» افتقدت القدرة على التقاط ما للتمويل الخارجي من أثر على بنية وبرامج المؤسسات النسويةً الجديدة ما بعد أوسلو (8). وكل هذا عنى طغيان الطابع الاجتماعي بشكل مشوه، وعبر أجندات لا تتفق دائمًا ومتطلبات إعادة بناء حركة نسوية فاعلة اجتماعيًّا ووطنيًّا■

هوامش:

* كتاب (المرأة الفلسطينية والرواية بين زمنين: أوسلو والمقاومة) الصادر عن دار الفارابي في بيروت في العام 2018 للباحث وسام رفيدي، وهو بالأساس رسالة ماجستير في علم اجتماع الرواية من جامعة بيرزيت.

1- الخليلي. غازي. المرأة الفلسطينية والثورة - دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية. بيروت-لبنان. 1977. ص 111.

2- مرجع سابق: 115-130

3- نفسه: 117

4- مشاكل المرأة الفلسطينية في الانتفاضة. في الانتفاضة مبادرة شعبية- دراسة لأدوار القوى الاجتماعية (إعداد) مجموعة من الباحثين. دون دار نشر. 1990.

5- Hiltermann, Joost R. Behind the Intifada. Princeton University Press.USA. 1991]

6- كتاب، آيلين وعواد، نداء. الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية. معهد دراسات المرأة- جامعة بيرزيت. فلسطين. 2003. ص 99

7- Hiltremann215 ص مرجع سابق.

8- استندت كتاب وعواد في بحثيهما المشترك في الوصول للاستنتاجات أعلاه على منهجيتين: تحليل مضمون البرامج النسوية للمؤسسات ومقابلات موسعة مع قيادات العمل النسوي في فلسطين

في الهدف

يومُ الأرض مؤشّرُ وعيٍ مبكّر

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي/ فلسطين

كان ذلك قبل سبعة وأربعين عامًا، كان قبل الانتفاضة الشعبيّة الكبرى، وقبل توقيع اتفاقية أوسلو حين خرج الفلسطينيون في الأراضي المحتلّة عام 1948، دفاعًا عن الأرض. منذ ذلك الوقت، وحتى هذا العام، يخرج الفلسطينيون إحياءً لذكرى يوم الأرض في الثلاثين من آذار كلّ عام. ربّما يطغى البعد الروتيني على مثل هذ اليوم، حيث تأخذ النشاطات أشكالًا معتادة، لكن لذلك اليوم أبعادٌ استراتيجيّةٌ عميقةٌ في وعي الفلسطينيين للصراع أسبابه ومآلاته.

انتفاضةُ يوم الأرض قبل سبعة وأربعين عامًا، وفي الداخل الفلسطيني. جاءت بعد عامين فقط من إقرار منظّمة التحرير الفلسطينيّة للنقاط العشر والبرنامج المرحلي، وكأنّها كانت ردًّا وتصحيحًا، من قبل من اكتووا مبكرًا من السياسة الإسرائيليّة العنصريّة التي لم تتوقّف عن سرقة الأرض.

كان اندلاعُ انتفاضة يوم الأرض، تعبيرًا مبكّرًا، عن مدى مركزيّة الأرض في الصراع وأهميّتها، أكثر مما هو ردٌّ على مصادرة أرض، أو استشهاد ستة فلسطينيين. ومبكّرًا أيضًا أدرك الفلسطينيون مدى أهميّة وحدة الساحات، حتى قبل أن يدركها الفلسطينيون اليوم، فلقد كان يوم الأرض يومًا وطنيًّا بامتياز تجاوز في رمزيّته، معاني التضامن، والإعلان عن التمسّك بالحقوق التاريخيّة.

يومُ الأرض هذا العام مخيفٌ لإسرائيل، ومخيفٌ لحلفائها الدوليين، وتتحسّب لخطورته قوى إقليميّة ودوليّة عند الحديث عن احتمالات انفجار الأوضاع في شهر رمضان، فإنّ الأمر يتجاوز التداعيات الناجمة عن استفزازات الاحتلال، وأهميّة الدوافع الإيمانيّة، فثمّة دوافعُ وطنيّةٌ عميقة، حيث سيخرج الفلسطينيون في كل الأرض الفلسطينية المحتلّة، وأساسًا المحتلة منذ عام 1948، حيث الأوضاعُ متوترةٌ أصلًا وقابلةٌ للانفجار لسبب العنصرية الاحتلاليّة المتصاعدة.

في هذا العام تشكّل ذكرى يوم الأرض إعلانًا لاستعادة الوعي الفلسطيني إزاء الصّراع بما أنّه صراعٌ مفتوحٌ على كلّ الأرض، وكلّ الحقوق التاريخيّة.

الأرضُ في دائرةِ الصّراع: ماذا قالوا؟
(رواياتٌ يهوديّة مضادّة)

د. وسام الفقعاوي. أكاديمي. رئيس تحرير (الهدف)/ فلسطين

«إنّ علّمنة التوراة تمّت في موازاة تأميم الشتات. وجرى تحويل الأسطورة المُؤسّسة حول نفي الشعب اليهوديّ على يدي الرومان إلى ذريعة صلبة للحقوق التاريخيّة في فلسطين، التي تحوّلت في الخطاب الصهيوني إلى أرض إسرائيل» (شلومو ساند: كيف لم أعد يهوديًّا؟).

أرضُ فلسطين: ماذا قال الغزاة؟

في الأدبيّات والدراسات الصهيونيّة بما فيها الكتابات الأدبيّة - إنْ لم تكن تلك في طليعتها - حيث عدّها غسّان كنفاني في دراسته الرائدة «في الأدب الصهيوني» أنّها أسهمت بدور كبير في استيلاد الحركة الصهيونيّة السياسيّة، من خلال «الحنين» إلى أرض الميعاد، وإعادة «البعث» فيها، وإنهاء «الدياسبورا/ الشتات» بالعودة للموطن الأصلي الذي منحه «الرب» لشعبه المختار؛ بموازاة تصوير الأيديولوجيا الصهيونيّة أنّ البلاد (أي فلسطين)؛ قاحلةٌ وتغطّيها المستنقعات والصحراء، ومن يقيم بها؛ هم من عشائر البدو الرُحّل المُتخلّفين.

تساءلت وأجابت غولدا مائير في مذكراتها التي اختارت لها اسمًا ذا دلالة تاريخيّة «بيت أبي» الصادر عام 1972: وهل ازدهرت الصّحراء في إسرائيل ونحن في المنفى؟ وهل غطّت الأشجار جبال يهودا؟ لا.. إنّها صخور؛ صحراء؛ ملاريا؛ تراخوما. هكذا كانت البلادُ قبل أن نعود، وهي ذاتها التي تساءلت يومًا ما: من هم الفلسطينيون؟ ليجيب عليها الوزير الصهيوني بتسلئيل سموتريتش الجاهل في التاريخ مثلها، حتى ذلك التاريخ الذي يَدّعون أنه تاريخٌ توراتيّ؛ زاعمًا: «إنه لا يوجد شعبٌ فلسطينيٌّ، وإنّ هذا ليس إلا اختراعًا عمره أقل من مائة عام».

وكان كتب المندوب السامي الصهيوني هربرت صموئيل عام 1925، أي قبل صدور مذكرات غولدا بما يزيد عن خمسين عامًا، وتصريحات «سموتريتش» في حدود قرن من الزمان، وكأنه يقدّم إجابات متقدّمة تاريخيًّا على أسئلتها وتصريحاته المتأخرة: «إنّ المستوطنين في كلّ أنحاء البلاد؛ يعملون في الأرض بتلهّف وإيمان. إنّ المستنقعات والقفار تتحوّل إلى حدائق غنّاء. بلاد مُتخلفة تتحوّل إلى دولة متطوّرة، وهؤلاء الناس الذين يقومون بهذه الأعمال جديرونَ بأن يُحوّلوا العدو إلى صديق» (1).

وأما رئيس الفدراتسيا الصهيونيّة ليهود رومانيا، بعد أن قام عام 1926 بجولة في سهل مرج بن عامر، كَتَبَ: «بين الحين والآخر تشاهد أشجار الصبار والنخيل تبرز الطابع الشرقي التقليدي إلى جانب أشجار الكينا، التي زرعها المستوطنون الجدد لتخفيف المستنقعات، وهي تبرز الطابع الجديد والمميّز» (2).

عند اندلاع حرب 1948 كان يوجد في فلسطين 293 مستوطنةً زراعيّةً يهوديّة: 117 موشاف و 149 كيبوتس و 29 مستوطنةً زراعيّةً أخرى. وبين عامي 1948 – 1949 تمت إقامة نحو170 مستوطنة أخرى، وبحلول سنة 1950 كان عدد المستوطنات التي أنشئت خلال السنوات الثلاث تلك يساوي عدد المستوطنات التي أنشئت خلال الست والستين سنة السابقة (1882 – 1949)؛ فالنشاط الاستيطانيّ الزراعيّ كان جوهر المشروع الصهيوني، الذي قام على فكرة أن «تخليص الأرض»؛ يتطلب إسكانها بتجمّعاتٍ من «اليهود الذين يخرجون الخبز من الأرض».

لقد كان هناك عددٌ من العوامل المهمّة في برنامج الاستيطان الصهيوني، أوّلها: تَشبّع طلائع المستوطنين القادمين بالرواية الصهيونيّة حول أرض الميعاد – مع ملاحظة أن معظم قادة الحركة الصهيونيّة الأوائل، إمّا ملحدون أو علمانيون، وجزء منهم قادم من مواقع اليسار -. ثانيها: المورد البشري، الذي تَنظّم قدومه الممنهج من خلال موجات الهجرة المتتالية، من أغلب دول أوروبا قبل سنة 1948. وثالثها: مورد الأرض، التي لم تكن متوفرة؛ فمجموع ما استحوذ عليه اليهود الصهاينة لم يتجاوز 6%، قبل أن تستطع بالتطهير العرقي والمجازر والتهجير القسري الاستحواذ على معظمها.

في أوائل يونيو/حزيران 1948؛ اتّخذ تدمير القرى والمدن شكلَ مهمّة سياسيّة ممنهجة؛ تهدف إلى منع الفلسطينيين من العودةً إلى أراضيهم وبيوتهم، حيث كان حسب قادة الحركة الصهيونية الذين أوكلوا المهمة إلى الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية، أن تدمير هذه القرى والمدن؛ مفتاح منع العودة إليها، فإلى جانب فلاحة الأرض المُهجّر أهلها، وإقامة المستوطنات اليهوديّة؛ كان من المفروض أن يضمن ذلك تحويل «الشتات العجيب» إلى «ترانسفير ارتجاعي»، أي بأثر رجعي.

لقد حاولت الحركة الصهيونية، ومنذ بواكير بدايتها في القرن التاسع عشر على الأقل؛ محاولة نفي الوجود الفلسطيني من خلال نفي حقه في الأرض، التي عُدت «أرض الميعاد» لشعب الله المختار، وفي مرحلة لاحقة صوّرت الأرض بأنّها قاحلة ومتصحّرة ومستنقعات مُتناثرة، وفي مرحلة أخرى بأن «سكانها» هم من البدو العرب الرُحّل، الذين لا مكان لهم أو مأوى، ومتخلفين أيضًا. فهذه الثلاثية؛ تتطلب أن تستند إلى أيديولوجيا يهوديّة ترمي إلى «استعادة الأرض» لأصحابها المُبشّرين بها من ربّهم «يهوه»، ومن ثمَّ «الاستعادة» حولّتها

إلى أرض مخضرّة ومزدهرة، ومن ثَمَّ فإنّ «شعبها» الذي استعادها هو نموذج لخلاصة الحضارة الغربيّة في الشرق المتخلّف!

اختراعُ الشعب اليهودي: مَن أين جاءوا؟

بالتزامن مع ظهور مفهوم القوميّة في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر؛ أخذت تلك الأيديولوجيا والهُويّة الفوقيّة الجمعيّة التي احتضنت وصهرت جميع الثقافات في العصر الحديث؛ تستخدمان مصطلح «شعب» في تناول الوجود الاجتماعي القائم في حيّز جغرافيّ محدّد، وله ملامحُ وسماتٌ وخصائصُ تُشير إلى قواعدَ وسلوكيّات ثقافيّة دنيويّة مشتركة/متجانسةً (لهجةً/لجهات لُغوية متقاربة، نشاط اقتصادي موحد، مأكولات وملابس وعادات، ألحان موسيقية شعبية متوارثة...)، أي شبكة العلاقات التي تربط الشكل الذي يوجد عليه هذا الشعب، والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، عبر إقليمهم (الجغرافيا) الذي يقطنونه وينتمون إليه ويتمتعون بجنسيته، وبذلك يقترب مفهوم الشعب من مفهوم الأمة؛ غير أن الذي يميز مفهوم الأمة هو أنّها تَصَوُّرٌ يتضمن فكرة الاجتماع السياسي أو الدولة، أي في إطار جدلية الدولة/الأمة.

يعدُّ شلومو ساند، في كتابه «اختراع الشعب اليهودي»، صاحب الثلاثيّة التي اكتملت بكتابيه الآخرين: «اختراع أرض إسرائيل» و «كيف لم أعدْ يهوديًّا؟»، بأن كتاب: «تاريخ اليهود في العصور القديمة وحتى أيامنا» للمؤلّف هاينريخ غريتس المولود في بولندا، وتُرجم إلى العبرية في مرحلة مبكرة نسبيًا، منذ بدأت أجزاؤه الأولى بالصدور في خمسينات القرن التاسع عشر، وكان له حضورٌ مكثّفٌ وواضحٌ في أغلب كتب التاريخ العامة التي تبحث في تاريخ اليهود، التي نادرًا ما تخلو من ذكر أو إشارة لكتاب «غريتس» وصاحبه؛ «يشكل أول مُؤلّف بُذل فيه جهدٌ بانفعال وتناغم لاختراع الشعب اليهودي، بينما أضحى مصطلح شعب، يتضمن جزئيًّا المُعطى الصريح للأمة العصريّة.

وعلى الرغم من أن غريتس لم يكن صهيونيًّا تمامًا على الإطلاق، إلا أنه كان بالذات، وبلا منازع؛ الشخص الذي صاغ النماذج القوميّة لكتابة تاريخ اليهود. لقد نجح غريتس ببراعة فائقة ...في حبك الرواية الوحدويّة، التي قلّصت بدورها إشكاليّة التعدديّة، وأنتجت تاريخًا متعاقبًا ومتسلسلًا؛ حافظ دائمًا على وحدته على الرغم مما اعتراه من تشعّب» (3).

وبهذا حسب «ساند» أيضًا، كفت اليهوديّة من وجهة نظر الكثيرين عن كونها حضارةً دينيّةً متنوّعةً وغنيّة؛ نجحت في البقاء في ظلّ حضارات أعظم منها، لكنّها تحوّلت إلى شعبٍ عرقيٍّ عريقٍ اقتُلع من وطنه في أرضٍ كنعان، ووصل بإرادته إلى أرض وارسو وكييف وبرلين ولندن وغيرها!

وهكذا؛ فإنّ الميثة (الأساطير) المسيحيّة الشائعة عن اليهوديّ الخاطئ، والمُرتحل التي نُسجت لتتحوّل إلى ركيزة صلبة لليهوديّة الحاخاميّة في القرون الأولى للميلاد؛ وَجَدَت مؤرّخًا شرعَ بترجمتها إلى رواية يهوديّة ما قبل قوميّة. وهنا من أجل تصميم نموذج جديد للزمن؛ كان لا بدَّ من هدم النموذج القديم، من أجل الشروع في بناء أمة على أسس رفض الكتابات التي نفت ذلك تمامًا.

لكن واجهت «دولة إسرائيل» الناشئة والقائمة على تجميع أبناء الجاليات اليهوديّة من سائر أنحاء أوروبا والعالم، في سنواتها الأولى «المشكلة الملحّة المتمثّلة في صنع شعب وأمّة جديدة» (4)، بعد أن بدأت في صنع عملية الصهر الثقافي من بوّابة تعليم ما عرف بالتاريخ «العضويّ للشعب اليهوديّ»، من خلال تدريس التناخ وحتى الهالاخاة في مستويات التعليم الرسمي كافة، لكن مع ظهور الوضعية العلمية، لم يعد ذلك «التاريخ» قادرًا على الصمود، خاصة بعد انتشار علم الوراثة، الذي أثبت كما علم الآثار أنّ ما سمّي «بالشعب اليهودي»، وما يجمعه من خصائصَ ومشتركات مميّزة وموحّدة لا يصمدُ أمام العلم والتاريخ معًا؛ فكانَ لا بدَّ من التأسيس لذلك بفكرة نقاء العرق اليهودي، بمعنى أن التأسيس لفكرة الشعب تنطلق أساسًا من قاعدة عرقيّة/إثنيّة، وهنا يقول ساند: «في دولة تُعرّف نفسها دولة يهوديّة، وفي الوقت الذي لا توجد فيه أية علامات فارقة تميّز الوجود اليهودي العلماني على الصعيد العالمي، فإنّ الهُويّة الجماعيّة ما انفكت تحتاج إلى تصوّر ضبابيٍّ واعد؛ حول تاريخ أصل بيولوجيٍّ قديم ومشترك. فخلف كلّ فعل رسميٍّ في سياسة الهُويّات في إسرائيل ما زالت تقبعُ حتى الآن، مارِدًا طويلًا أسود؛ فكرة الشعب العرقي الخالد» (5).

لكن بقيت وستبقى المعضلة التي واجهت الصهاينة وستواجههم دومًا؛ هي أن يثبتوا بأنهم متحدّرون من العبرانيين القدامى، وهو زعمٌ لا يصمد أمام حقائق التاريخ والعلم وبشكل قاطع يحسمُ شلومو ساند المسألة بقوله: «فاليهوديّة، مثل المسيحيّة والإسلام، كانت على الدوام حضارة دينيّة مهمّة وليست ثقافة - شعبيّة قوميّة. إنّ الذي وحّد اليهود على مرّ التاريخ هو مكوّنات عقائديّة قويّة وممارسة طقوس غارقة في القدم. ولكن مثلما نعلم جميعًا لا موطن للإيمان، وخلافًا لذلك، فإنّ الشعوب ينبغي لها وطن. لذلك اضطرّت الصهيونيّة إلى تأميم الديانة اليهوديّة، وتحويل الجماعات اليهوديّة إلى سيرة شعب إثني» (6).

غنيٌّ عن القول هنا، إنّ الصهيونيّة العلمانيّة، منذ تأسيس «إسرائيل»، يواجهها سؤالٌ أساسي، لم تستطع الإجابة عنه حتى اليوم، ولا حتّى مؤيّدوها الذين لم يألوا جهدًا في محاولة الإجابة عن سؤال: من هو اليهودي؟

فكل ركام الأبحاث التي أنتجوها، كانت تضعهم أمام السؤال من جديد، حتى اختلاق التعريف لجهة الأم اليهوديّة، لم يضع حلًا للمعضلة، ولن يضعها أبدًا!

إختلاقُ إسرائيل القديمة: كيف نحرّر التاريخ الفلسطيني؟

إنّ استملاك الماضي هو جزءٌ من سياسة الحاضر، لذلك فإنّ أحد العوامل المهمّة في البحث عمّا يسمّى «تاريخ إسرائيل القديم»، وإن كان غير مصرّح به؛ هو أنّ كتابة التاريخ عملٌ سياسيٌ، حيث أن المواقف والآراء السياسيّة تحدّد برنامج البحث، وتؤثر بشكل قويٍّ في نتائج الأبحاث، وهذا البرنامج بدوره؛ يؤدّي إلى كتابة «نصوص تاريخيّة منحازة»، وهذا أكثر ما ينطبق على ما سمّي بالدراسات التوراتيّة التي ركّزت؛ بل إنّها اختلقت كيانًا هو «إسرائيل القديمة»، في تجاهل تامّ للتاريخ الفلسطينيّ بشكله المتواصل والمتكامل، حيث يؤكّدُ كيث وايتلام بأنّ اتّجاهات البحث عند الأوربيّين قبل سنة 1948، وفيما بعد ذلك؛ اهتمّت بالبحث عن جذور الدولة القوميّة في التاريخ التوراتيّ، ومنذ إنشاء دولة إسرائيل الحديثة؛ أعيد فرض ذلك في خطاب الدراسات التوراتيّة عند الإسرائيليين التي اهتمت وشغلت نفسها بالبحث عن جذورها في تاريخ إسرائيل القديم، كما يوضح

ذلك بجلاء مشروع المساداة (7). وهنا يؤكّد شلومو ساند، أنّ التحويل الفعلي الذي جرى لـ«أرض إسرائيل» اللاهوتية؛ وبروزها مصطلحًا جيو – سياسيًّا واضحًا؛ كان في بداية القرن العشرين فقط، بعد أن مكثت لأعوام في المُطهر البروتستانتي. وقد أخذت الصهيونيّة الاستيطانيّة هذا الاسم من التقليد الرباني، من بين جملة أمور أخرى، من أجل محو بلستينا (فلسطين) التي كانت مقبولة، وبالطبع في أوروبا كلّها، بل في وسط جميع القادة الصهاينة؛ أبناء الجيل الأول، ووسمته باسم خاص للحيّز في لغة المستوطنين الجدد؟ (8).

في ضوء ذلك ستكون المهمة الكبيرة، هي تحرير التاريخ الفلسطيني، بشكل كامل من كلّ ما سمّي بالدراساتً التوراتيّة، بما في ذلك محاولات البعض «لطباعة» التوراة نفسها في أماكنَ عربيّة أخرى، مثل القول إنّ: التوارة عسيريّة أو يمنية، في محاولة لتأكيد عدم وجودها (تاريخها) في فلسطين، وأنه مرتبطٌ بمكان (تاريخ) آخر؛ لأنّ ذلك من حيث يعون هؤلاء أم لا؛ ينطلق من قاعدة تصديق الرواية التوراتيّة، بما ينفي اختلاقها من الأساس؛ لدواعي سياسيّة – استعماريّة إمبرياليّة بحتة، أسهمت به ما سمّي بالدراسات التوراتيّة، من خلال الإسهام في خلق تصوّر عن الماضي؛ أنكر أي مطالبات أخرىً به، حيث نجحت «إسرائيل» أوّ الإمبراطوريّة المتخيّلة والمُختلقة في ذلك، وهذا ما نجد تأكيدًا له عند «وايتلام» عندما يذهبُ إلى أن «الخطاب المهيمن للدراسات التوراتية؛ متورّطٌ في عملية تجريد الفلسطينيين من ماضيهم وأرضهم، بتكراره المستمرّ عددًا من الادّعاءات التي تربط الماضي بالحاضر» (9) التي منها امتلاك الأرض ملكيّةً مطلقةً باختلاقٍ تاريخيٍّ مُطلق.

لكن كلّ هذه الادّعاءات لم تصمد أمام كلّ عمليّات البحث الآثاري (الآركيولوجي) التي بدأت بالتنقيب في أرض فلسطين منذ أواخر القرن الثامن عشر. وعليه؛ فالمطلوبُ كما يدعو «وايتلام» نفسه: تحرير التاريخ الفلسطيني خصوصًا، والعربيّ عمومًا، من ثقل إثبات صحّة «تاريخ» خلقته حركة الاستعمار الإمبريالي لتحقيق أهداف سياسيّة؛ ما يزال مستمرًا بقوّة دفعهًا من جهة، وقصور خوض معركة التحرير المطلوبة من جهةٍ أخرى.

التاريخ والدين اليهودي: ثِقلُ مَنْ على مَن؟

حسب الدارج فيما سمّي بالدراسات التوراتيّة؛ فعادة ما يُقسّم التاريخ اليهودي إلى أربع فترات كبرى، الأولى منه تعرف بالفترة التوراتيّة التي كُتبت خلالها معظم التوراة اليهوديّة (وهي العهد القديم في التراث المسيحي)، واستمرّت هذه الفترة – رغم عدم وضوح بدايتها - حتّى نحو القرن الخامس قبل الميلاد، وفي هذه الفترة الزمنيّة لم توجد اليهوديّة على الأقلّ بصفاتها الكبيرة. فيما بدأت المرحلة الثانية المسمّاة عادةً بفترة «الهيكل الثاني» في القرن الخامس قبل الميلاد، واستمرّت حتّى دماره على يد الرومان 70 بعد الميلاد، وهذه الفترة كانت التكوينيّة لليهوديّة بصفاتها اللاحقة، حيث - حسب زعم هذه الدراسات - في هذه الفترة ظهر مصطلح «اليهود»؛ دالًا على أولئك الناس الذين اتّبعوا الدين اليهودي، والاسم «يهودا» دالًا على الأرض التي عاش فيها اليهود. وقرب نهاية هذه الفترة بعدما غزا اليهود معظم فلسطين؛ تبنى الرومان مصطلح «يهودا» في وصف فلسطين. ومن ثمّ يُؤرّخ للفترة الثالثة عام 70 بعد الميلاد، أي ما يسمى بدمار الهيكل الثاني، بينما يؤرخها آخرون عام 135 بعد الميلاد، حينما انتهى آخر أكبر تمرّد يهوديٍّ ضدّ الإمبراطوريّة الرومانيّة. فيما يعدون أن الفترة الرابعة والحديثة من «التاريخ اليهودي» هي التي نعيشها، وبدأت مع «العودة» إلى فلسطين وإقامة دولة إسرائيل/يهودا.

في سياق الرد على الانتقادات التي وجهت إلى كتابه الأوّل «اختراع الشعب اليهودي»، التي ادّعت في جانب منها، بأنه فشلٌ في فصل العلاقة بين «أرض الآباء» والتجربة اليهوديّة، كما ذهب المؤرّخ البريطاني المتصهين سايمون شاما، وفي جانب آخر؛ ادّعت أنّ في نيته تقويض «الحق التاريخي لليهود في وطنهم القديم: أرض إسرائيل»؛ يقول شلومو ساند مؤلف الكتاب، إنّه فوجئ كثيرًا بهذا النقد؛ إذ لم يفكر بالمطلق أنّ الكتاب يُقوّض هذا الحق؛ لعدم وجود اعتقاد لديه على الإطلاق بأنّ لليهود حقًا تاريخيًّا في فلسطين. وهذا بدوره ما جعله يعكف عدة أعوام على دراسة التاريخ؛ بهدف استكمال الحلقة التي بدأها على طريق نفي ميثة (أسطورة) الشعب اليهودي، من خلال كتاب يفكك فيه ميثة (أسطورة) اختراع «أرض إسرائيل» حيّزًا إقليميًّا للشعب اليهودي، من خلال الكشف عن تدحرج هذا الاختراع في الهستوريوغرافيا (التصور التاريخي) الصهيونية والممارسات الاستيطانية الصهيونية منذ بدء شحن المشروع الصهيوني الحديث (1897) بغايات استيطان فلسطين، ومن ثَمَّ تفنيد الأسطورة القائلة إنّ «أرض إسرائيل» كانت دائمًا مُلكًا «للشعب اليهودي»؛ بوعد من الله (10).

يؤكّد «ساند» أنّه بعد عمليّة تدقيق وبحث وتنقيب في التناخ، وفيَ الأدبيّاتً اليهوديّة القديمة؛ تبيّن له بعدم وجود «أرض إسرائيل» فيها، مؤكّدًا أنّ كلمة «وطن» تظهر تسع عشرة مرّة في جميع أسفار التناخ ونصفها في سفر التكوين، لكن المصطلح يتعلّق بمسقط الرأس أو المكان الذي يدلّ على أصل عائلة، لا بإقليم جيو – سياسي، مثلما كانت لدى اليونان أو الرومان. ليس هذا فحسب، بل أكّد أيضًا إلى أنّ «الديانة اليهوديّة – نسبة إلى يهوه»، لم تنمُ في أرض كنعان، وأن نشوء التوحيد حدث خارج «أرض الميعاد» ليصل إلى قوله الفصل، بعدم اعتقاده أنّه في أي وقت مضى وُجد شعب يهودي نُفي. إن فلسطين التي تسمى بهذا الاسم حتى في الديانة اليهوديّة ذاتها، التي لم تكن أرضًا يهوديّة يومًا؛ لم تكن في ذهن أتباع هذه الديانة حتى مطلع القرن التاسع عشر مكانًا لدولة علمانيّة، بل كانت تعدُّ بالنسبة لأجيالٍ متعاقبة من اليهود بصفتها مكانًا مُقدّسًا (11) ، إلى أن جعلت الصهيونيّة؛ اليهوديّة علمانيّة وقوميّة. «ومن أجل أن يحقّق المفكّرون الصهاينة مشروعهم؛ طالبوا بالأرض التوراتيّة واستحضروها، أو بالأحرى اخترعوها مهدًا لحركتهم القوميّة. وبحسب رؤيتهم؛ أصبحت فلسطين بلدًا يحتله غرباء ويجب استرداده. وصفة الغرباء هنا تعني كلّ من لم يكن يهوديًّا وعاش في فلسطين منذ الحقبة الرومانيّة» (12). لذلك؛ فإنّ حلم الأيديولوجيّة اليهوديّة التي تتبنّاها «دولة إسرائيل»، هي أرضٌ مستعادةٌ بالكامل لا يملك فيها أو يعمل فيها أي أحد من غير اليهود، وذلك يعود بحسب «إسرائيل شاحاك» إلى أنّ «إسرائيل» تنشر بين مواطنيها اليهود أيديولوجيّة قصريّة استبعاديّة عن استعادة الأرض، وهدفها الرسمي هو التقليل من عدد غير اليهود (الأغيار – الغرباء)، وهو ليس الفلسطيني فحسب،

بل كل من هو غير يهودي، وبناءً على ذلك، فإنّ الأرض التي استُعيدت حتى الآن، هي التي انتقلت من ملكيّة غير اليهود إلى الملكيّة اليهوديّة (13)، حيث تغدو الأرض غير المستعادة، بحسب هذه الأيديولوجيّة الاستبعاديّة أرضًا محتلّة؛ يجب استعادتها، واستعادة كامل الأرض لا تتم إلا بالطرد أو الترحيل أو التطهير العرقي للسكان الأصلانيين، حسب تعريف إيلان بابه، وهنا بالضبط يكون ثقل التاريخ والدين اليهودي واقعًا على أصحابه أكثر من غيرهم، حيث يؤكد «شاحاك» ذلك بقوله: «إنّ الخطر الرئيسي الذي تشكّله إسرائيل - دولة يهوديّة - لشعبها ذاته ولليهود الآخرين ولجيرانها، هو سعيها بدوافعَ أيديولوجيّة للتوسّع الإقليميّ وسلسلة الحروب الحتمية الناتجة عن هذا الهدف، وكلما أصبحت إسرائيل يهوديةً أكثر، أو كما يقولون بالعبرية: عادت أكثر يهوديّة - وهي العملية الجارية في إسرائيل منذ 1967 على الأقل - كلما أصبحت سياساتها الفعلية موجّهةً باعتبارات أيديولوجيّة يهوديّة وأصبحت سياساتٌ أقلّ عقلانيّةً» (14).

طبعًا يوضح «شاحاك» أنّه لا يقصد من استخدام مصطلح «عقلاني» الإشارة إلى تقييم أخلاقيٍّ للسياسات الإسرائيليّة أو احتياجاتها الأمنيّة والدفاعيّة المزعومة، بل إلى السياسات الإمبرياليّة الإسرائيليّة القائمة على مصالحها المُفترضة؛ فالتحليلُ الدقيقُ للاستراتيجيّات الإسرائيليّة الكبرى ومبادئ سياستها الفعليّة ومحدداتها يُظهر أنّ الأيديولوجيّة اليهوديّة هي أكثر من أي عاملٍ آخر، المحدد الرئيس لها.

المشهد المقدّس... يكتمل بالتطهير العرقي، وطمس الأرض!

عن سابق إصرار وترصّد تمَّ تدميرُ المشهد العربيّ الفلسطيني، على أيدي الغزاة الجدد؛ رافعي لواء «الكتاب المقدس»، الذي لا يمكن أن يتكرّس إلا بمشهد التدمير المقدّس للأرض وقتل أصحابها الأصلانيين قسرًا وطردهم بأوامر من الرب (يهوه)؛ رب الشعب المختار وأرض الميعاد، لذلك يجب أن يتغيّر كلّ شيء: الخرائط والآثار وأسماء المدن والبلدات والقرى والخِرب والجبال والسهول والهضاب والجداول والأشجار والطرق... وبالحرب الدائمة على «الغوييم/الأغيار»؛ فهكذا يكتمل مشهد «أرض إسرائيل» أو المشهد المقدّس؛ فيومًا صرخ بن غوريون بجنوده «الحرب ستعطينا الأرض»، ورسم وجنوده (جنود الرب) الخطط الكفيلة بذلك، حيث «لم تختلف عمليات التطهير في النصف الثاني من أيار/مايو 1948 عما كانت عليه في نيسان/أبريل والنصف الأول من أيار/مايو. بكلمات أخرى: لم يتأثر الطرد الجماعيّ بانتهاء الانتداب، إنّما استمرَّ بلا توقّف. حدث تطهيرٌ عرقيّ في اليوم السابق لـ 15 أيار/مايو 1948، وحدثت عمليات تطهير عرقيّ مماثلةٌ في اليوم التالي له. وكأن لدى إسرائيل قوات كافية للتعامل مع الجيوش العربية، وللاستمرار في عملية تطهير البلد في الوقت نفسه» (15). هنا تسقط كذبة أنّ الفلسطينيين تركوا مدنهم وقراهم وبلداتهم (أرضهم) وهربوا طوعًا؛ فبحسب إيلان بابه، فإنها لم تكن سوى تلفيق محض، كما جرى إلى جانبها تلفيق أسماء الأماكن العربيّة الفلسطينيّة؛ بأسماء «عبريّة» من خلال تشكيل لجنة خاصّة بذلك، أطلق عليها اسم «لجنة التسميات»؛ بهدف رسم خارطة عبريّة بديلة للخارطة العربية للمكان، التي سارت عملية تثبيت ركائزها جنبًا إلى جنب، مع تدمير جميع المؤشرات الدالّة على أنّ القرى العربيّة المُهجورة كانت مأهولة (16).

يسرد «بابه» واقعة تغيير اسم قرية صطاف الفلسطينية؛ الموجودة في واحد من أجمل الأماكن في أعالي جبال القدس، التي طُرد سكّانها ودمرت أغلبيتها عام 1948، وبعد قرار تحويلها من قبل الصندوق القومي اليهودي إلى موقع سياحي، بحثت «لجنة التسميات الإسرائيليّة» عن ترابط المكان والتوراة، إلا إنّها فشلت في العثور على صلة له بالمصادر اليهوديّة؛ فحاولت ربطًا كروم العنب المحيطة بالقرية، بالكروم المذكورة في المزامير التوراتيّة ونشيد الأنشاد؛ فابتدعت اسمًا من مبتكر خيالها (بكوراه - ثمار أوّل الصيف)، لكنّها تخلّت عنه بعد فترة وجيزة؛ لأنّ الاسم الأصلي (صطاف) هو الذي استمرّ (17).

وأختمُ بما كتبه الشاعر محمود درويش في قصيدته «سقوط القمر»:

من أين جاؤوا؟
وكرم اللوز سيّجه
أهلي وأهلك
بالأشواك والكبدِ!..■

الهوامش:

1- لمن ترسم الحدود، مجموعة من القصص العبرية الإسرائيلية، ترجمة: سليمان ناطور، اتحاد الكتاب الفلسطينيين، القدس، 1996، ص 8

2- المرجع نفسه: ص 8

3- شلومو ساند: اختراع الشعب اليهودي، ترجمة: سعيد عيّاش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، ط.2، 2013، ص 107

4- المرجع نفسه: ص 350

5- المرجع نفسه: ص 358

6- المرجع نفسه: ص 10

7- كيث وايتلام: اختلاق إسرائيل القديمة: إسكات التاريخ الفلسطيني، ترجمة: سحر الهنيدي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1999، ص51. (مساداة أو مسعادة كلمة آرامية تعني القلعة، وحسب الأساطير والخرافات اليهودية هي آخر قلعة سقطت في أيدي الرومان أثناء التمرد اليهودي ضد الإمبراطورية الرومانية، وحسب ادعائهم، فإنها تقع على أعلى قمة صخرية عند البحر الميت).

8- شلومو ساند: اختراع أرض إسرائيل، ترجمة: أنطوان شلحت وأسعد زعبي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2014، ص 47.

9- كيث وايتلام: اختلاق إسرائيل القديمة، مرجع سبق ذكره، ص 271

10- شلومو ساند: اختراع أرض إسرائيل، مرجع سابق، ص 12 – 13

11- المرجع نفسه: ص 14

12- إيلان بابه: التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط.1، 2007، ص 19

13- إسرائيل شاحاك: التاريخ اليهودي والدين اليهودي ثقل ثلاثة آلاف عام، ترجمة: رزق أبو الكاس، مؤسسة ينابيع للإعلام، 2001، ص 11

14- المرجع نفسه: ص 12 – 13

15- إيلان بابه: التطهير العرقي في فلسطين، مرجع سابق. ص 142-143

16- ميرون بنفنيستي: المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ عام 1948، ترجمة: سامي مسلم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، ط.1، 2001، ص 69

17- إيلان بابه: التطهير العرقي في فلسطين، مرجع سابق. ص 261 - 262

جدليّةُ المرأةِ الفلسطينيّة

خالد فارس. كاتبٌ في شؤونِ السياسةِ والفلسفة/ قطر

يشيرُ التشريحُ الفيسيولوجيُّ (تشريح وظائف الأعضاء)، للرجل والمرأة إلى تمايزاتٍ وتماثلات بين الرجال والنساء، والنساء والنساء، والرجال والرجال، من ناحيّة تركيبة ألفيزياء والكيمياء الحيويّة، إلّا أنّنا لا نستطيعُ أن نشير إلى ما هو ذكيٌّ أو عبقريٌّ أو واعٍ أم غير واعٍ. بمعنى لو أنّنا أخذنا أيّ عنصر أو كل عناصر التشريح الفيسيولوجيّ للمرأة أو الرجل، فلن نجد ما يدّلنا على مكنون طاقة ممارسة القُدْرَة الذهْنيَة العَقلانية. البِنْيَة الفيسيولوجيّة للمرأة والرجل، تأتي من أصلٍ واحد وهو الجنسُ البشري، أي إن كلًا منا بداخله كائنٌ إنسانيّ. نافل القول: إنّ المرأة والرجل سيّان من ناحية أنّه لا يمكن إحالة العقلانيّة والذكاء والعبقريّة والوعي إلى أيّ تمييز على مستوى الفسيولوجيا. وكل ما يمكنُنا قوله إنّه الفيزياء والكيمياء الحيويّة للإنسانً تحمل إمكاناتٍ وطاقاتٍ بداخلها، لكنّها غيرُ فاعلة، بذاتها، أي إنّها طاقةٌ كامنةٌ في الفسيولوجيا.

السؤال الذي يطرح نفسه: كيف نحرّر الطاقة الكامنة المَكْنونَة والمُخْتَزَنة في فيسيولوجيا الإنسان، ونستخرجها في ممارسات عقلانيّة عمليّة، تنبعُ من تفكير وتخطيط ووعيّ وذكاء وفطنة؟ فهي بذاتها لاَ تعني شَيئًا، ليست عقلانيّة، لكنّ بواسطةً شيءٍ مًا، تؤولُ وتتطوّرُ كذلك.

لو اتّخذ أيّ مجتمع من التمايز الفيسيولوجي مُنطلقًا له، سيجدُ نفسه في خِضَمّ علاقات تقسيم اجتماعيٍّ على أساس الدمِ والعرقِ واللونِ والمذهب والدين إلخ، والدعوة إلى بناء نظام اجتماعيٍّ يَخْتَزِلُ ويَنْتَقِصُ مكنونَ الطّاقة الذّهْنِيَة والإبداعية المُتاحة ومخزونها، التي عند كل الناس، سَواسِية. فلا بد لأي تقسيمٍ اجتماعيٍّ أن يلجأ إلى معيارٍ ذي صلةٍ بالتمايز الفسيولوجي.

أقامت الأديانُ التمييزَ على أساس الدم «دم حرام على دم، وليس حرامًا على دم آخر» وبين «المرأة والرجل». اتخذت الصهيونية من الدين اليهودي مُنطلقًا يضعُ اليهود فوق الجميع «شعب الله المختار». وجدت النازية والفاشية في مسألة العرْق نقطةً مركزيّةً لها. ولو نظرنا إلى كلّ هذه التقسيمات، يعود سببها إلى قيام تمييزٍ فسيولوجيٍّ بين البشر وعدمِ الاعتراف بالإنسان كونه كائنًا بشريًّا من جنس واحدٍ. وحتّى سياسات الهُويّة ترتبط بتمايزات فسيولوجيّة ذات بعد سُلالي أبوي - بطريياركي: العائلة، القبيلة، النسب، الكنسيّة، إلخ، جُلّها أشكال مختلفة لتمييز مجموع على آخر، لأسباب تتعلّقُ باغتراب هذا المجموع عن الكائن البشري، وتحويله بذاته الفيسيولوجية، إلى كتلة اجتماعيّة تَتَمَيّزُ وتَتَعَالى، وتتخطى المجموع الاجتماعي، في سعيها للتحكّم والسيطرة.

المرأةُ الفلسطينيُّة التي تحملُ الجنسيّة «الإسرائيليّة»:

للمرأة الإسرائيليّة اليهوديّة ميزةٌ فسيولوجيّة، عرْقيّة سياسيّة، مَنَحَتها إيّاه اليهوديّةَ السياسيّة الصهيونيّة؛ وذلك لأنّ تعريف اليهوديّ ينبعُ من الأمومة، «طلب الحاخاميّة الكبرى في إسرائيل وثائق تثبتُ يهوديّة الأم والجدة وأم الجدة وأم أم الجدة عند التقدّم للزواج.» تستندُ هُويّة الدولة القوميّة السياسيّة الصهيونيّة على تمييز الجنس الأنثوي اليهودي، كونها الحاضن والحامل الاجتماعي لهُويّة اليهوديّ الدينيّة. بذا فإنّ الهُويّة السياسيّة للدولة اليهوديّة تستندُ إلى تمييز جِنس المرأة اليهوديّة. فالأمُّ اليهوديّة مُكوّنٌ ومانِحٌ لهُويَّة الدَّوْلَة اليهوديّة. وهذا يعطيهَا كونَها يهوديّة، مكانة تَتَعالى فيها على المرأة الفلسطينيّة.

تتكوّنُ الكولونياليّة الإسرائيليّة من قسمين: الأوّل كولونياليّة وطنيّة-قوميّة، والثاني: كولونياليّة اجتماعيّة. كلاهما يتداخلان ويتكاملان معًا في بنية تاريخيّة واحدة متشابكة.

تَهدَفُ الكولونياليّةُ الوطنيّة (اختراع وطن قوميّ لليهود في العالم، على أرضً فلسطين)، إلى محو الوجود الوطني الفلسطيني، حيث تأسّست على عدميّة السواسية الوطنيّة أو القوميّة مع غير اليهودي. وتهدفُ الكولونياليّة الاجتماعيّة، إلى عدم السواسية الاجتماعية على الأقلّ في تمييز علاقة المرأة اليهوديّة بالهُويّة السياسيّة. تُمْنَحُ الجنْسيَّة الإسْرائيلية لتَجسيد الكولونيالِيَة المَزدوجة، الَوطنية والاجتماعية. الهامش الذي تَمْنَحُه الجنسية يَنْحَصرُ في نِقاشات اجتماعيّة وبرلمانيّة ذاَت طابع مدنّيٍ، جوهرهاً مدنيّ: إداريّ خدماتيّ منافع عقاريّة ورَيع للأجر. ولكنها نقاشات لا تتحدى أو تتواجه مع جوهر المشروع الكولونيالي.

لو نظرنا إلى بنْيَة الخطاب الصهيوني، سنجد أنّه يحاول الإيهام بأنه خطاب سَواسية اجتماعيّة، لكنّه في الوقت ذاته يُعْلنها صَراحةً أنّه لا إمكانيّة تاريخيّة لَسواسيةٍ وطنيّةٍ أو قوميّةٍ بين

اليهوديّ - الإسرائيليّ والفلسطينيّ.

يَفرِضُ الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية جدليّة نضالٍ مُعقّدة من خلال أدوات الجنسية الممنوحة لها، والقوانين التي بناءً عليها تمّ منحُ هذه الجنسيّة. حيث تفرض عليها الجنسية الإسرائيلية أنماط انصياع اجتماعيّ، منها أنّها أقلّ طَبَقيًّا-عِرْقيًّا من المرأة اليهوديّة، لأنّه ليس لها دور في هُويَّة الدولة السياسية، مثل الأم اليهودية، ومن ثمَّ فإنّ النظام الصهيوني يسعى الى مؤسّسة وشرْعَنة نسوية صهيونيّة عِرْقية جاثمة اجتماعيًّا على النَسَويَة الفلسطينية. كما تفرض عليها أن تتنازل عن إنتاج هُويّةٍ سياسيّةٍ وجوديّةٍ فلسطينيّة، تنتمي لها.

يَتَحرّكُ المشروعُ الكولونيالي الإسرائيلي وَفْقَ تقسيم اجتماعي، يَفْتَرِضُ مُسبقًا، أنّ المرأة الفلسطينية ليسَ لها مكانة مثلَ المرأة اليهودية، بل هي أقل، وأنّها تحت سَقْف ثوابت صَهْيونيّة استعماريّة، غير قابلة للتّغيير، وهذا التقسيم أدى إلى تحديد دور المرأة الفلسطينية، حصرًا، في إعادة إنتاج الهُوية اليهودية السياسية الصهيونية للدولة والمجتمع. بهذا التفريغ السياسي للمرأة الفلسطينية، كلما نجح، يتحول إلى ثقافة عامة، مهيمنة على الواجدان النَسَوي الفلسطيني. ثم تجد هذه الثقافة أنها بحاجة إلى إطارٍ سياسيٍّ لكي تتحرّك فيه، فَتَجِدُ في حراكات المجتمع المدنيّ الليبرالي والعمل البرلماني حَيّزًا لها. إلا أنّ هذه الثقافة وهذا النوع من الممارسة السياسيّة سببه أنّه الخَيارُ المفروض المُسَيْطِر، وليس خيارًا حرًّا مستقلًا. فهو يُجَسِّدُ نظامَ اغترابٍ عن تحرّرها.

التقسيمُ الذي ترعاه «إسرائيل» سنده فَصلِ السياسي عن المدني، وجعل السياسي الوطني - القوميّ، حكرًا للإسرائيلي، والمدني الخدماتي وريع الأجر، مُشارَكة مع الفلسطيني ذكر أم أنثى. تتحوّل فيها المشاركة إلى مَدَنِيَّة رَيْعيَّة، أو مجتمع مدني العضوية فيه على أساس رَيْعي. تُحافظ «إسرائيل» على مركزيّة النسوية اليهودية ومركزية القوميَة اليهودية، سواء من خلال الجنسية أو القوانين أو تفتيت المجتمع الفلسطيني، وتحويله إلى مُواطني رَيْع. فتَجِد النسوية الفلسطينية نفسها أمام كمّاشة سياسيّة قوميّة ونَسَوِيَّةٍ يهوديّةٍ عِرْقِيَّة، آليات فناء وجودها السياسي التحرري.

المرأةُ الفلسطينيَّة في فلسطين المحتلّة عام ١٩٦٧ والشتات:

سؤال المرأة الفلسطينية هو سؤال المجتمع الفلسطيني، وليس منفصلًا عنه. لذلك فإنّ نقطة البداية هي البنية الاجتماعيّة.

تعيشُ المرأة الفلسطينيّة في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1967، ضمن بنية بطريركيّة أبويّة قَبليّة، تهدف إلى تمييزها عن الرجل على أسس فيسيولوجيّة.

فالواقعُ يفرضُ عليها أن تعمَل بالمباشر من داخل هذه البنية، من عمقها وتفاصيلها، من مستوياتها المتعدّدة. وهذا يميّزُ المرأة الفلسطينيّة عن الرجل من صَوْب نوع المُمارسة الاجتماعيّة المفروضة من البنية الاجتماعيّة. حيث علاقة الرجل بالبنية الاجتماعيّة علاقة فيها مرونة أكثر، أي إنّ هذه البنية تسمح للرجل أن يكون له هامش اجتماعيٌّ على تخوم البطريركيّة الاجتماعيّة، أما المرأة تفرض البنية عليها أن تكون في قلب الحالة البطريركية - البنية الأبوية.

يتمُّ تقسيم العمل الاجتماعي على أساس البنية الأبويّة، أدّى بالمرأة الفلسطينيّة إلى أن تتراجع نحو العمل المنزلي أو أن تخرج من المنزل نحو أعمال ذات طبيعة خدماتيّة استهلاكيّة، أو رَيْع الأجر، فَتَحَوّلَ دَوْرُها إلى إعادةِ إنتاج الواقع، وليس إنتاج واقع جديد. وهو دورٌ مهمٌّ، لكنّه جعل البنْيَة الأبويّة هي التي تتحكّم وتُدير عملية إنتاج الحياة، يعني تعميم هذه البنية الأبويّة، وجعلها البنْيَة العامة الاجتماعيّة، التي تسيطرُ على عمليّات المجتمع كلّه: السياسي الاقتصادي الثقافي، فتَعَمَّقَ اغتراب المرأة عن العمليّات الاجتماعيّة التحرّريّة، وتناتج من ذلك مزيدٌ من إخضاعٍ للمرأة الفلسطينية، بدوامة تكرار دائري.

القضيّةُ الأساسيّةُ للمرأة الفلسطينية في إعادة إحياء المشروع الوطني الفلسطيني. وذلك لأنّه لا وجود بنيويّ سياسيّ للفلسطيني، إلا من خلال حركته السياسيّة، في ظلّ وجود الاحتلال، وواقع الشتات. إنّ إضعاف الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة ووحدتها السياسيّة، سوف يقود الى اغتراب المرأة عن التحرّر السياسي، وبدلًا عنه تبحث عن ربط تحرّرها من خلال إعادة إنتاج البُنى الاجتماعية التي تُقيّدها أصلًا، أو حريّة في مجتمع مدنيّ ليبراليٍّ يقومُ على الفرديّة المنفلتة عن العام الاجتماعيّ الذي لا مهمّات تحرّريّة لديه، أو «فبركة» نظام سياسي يجعل من الوجود الصهيونيّ طبيعيًّا.

السياق الجدليّ:

الجدلُ الذي يُمَجّدُ ما هو قائم، أطلق عليه ماركس جدلًا صوفيًّا. أما الجدل في شكله العقلاني فهو الفاضح الذي «ينطوي على فهم إيجابيّ لما هو قائم، ونفي هذا الوضع القائم وانهياره...» (كارل ماركس. رأس المال).

مارَسَ هيجل وماركس الكتابة الجدلية على مستوى الفقرة وعلى مستوى الموضوع الكلي. حاول مهدي عامل أن يكون رائدًا في هذه التجربة التي بحاجة إلى التقييم النقدي.

تسعى القوى المَوْضوعية الكولونيالية، في صناعة بنْيَة عُليا، تتعالى فيها على الشعوب. وفي المقابل تسعى الشعوب إلى ممارسات مجتمعيّة لكسر هذه البنية وتجاوزها نحو بنية تحرّرية. إنّ رصدَ وتشخيص البنيَة الجاثمة على الشعوبِ، والممارسات النقيضة، هو تمرينٌ لكتابة نصوصٍ جدليّةٍ تحرّريةٍ للإنسان.

القاسمُ المشترك بين جدلية اغتراب المرأة في فلسطين المحتلة 1948و1967، هو أن كليهما يُفْرَضُ عليه إعادة إنتاج واقع هو سببُ قيود وأغلال مفروضة عليه. وخصوصية الحالة النسَوية في فلسطين المحتلة 1948، فإن هناك آليات فناء للوجود السياسي، فهي من جهة ليست بمستوى النسوية اليهوديّة التي لها مكانة أعلى في الدولة اليهودية، ومقيدة بأغلال الجنسية التي تفرض عليها كولونيالية قومية يهودية.

أما حالة المرأة التي تعيش في فلسطين المحتلة عام 1967، فهي مُحَدَّدَة في بنْيَة أبوية تعيقُها من أن تُمارس مُباشَرةً إنتاجًا حقيقيًّا لحياتها ضمن مجتمعها، بل عليها أن تُعيد إنتاج البنْيَة الأبَوِيَّة.

يَحْضُر هذا المقال تمرينًا على بناء نصّ جَدَليٍّ على مُسْتَوى فقرات المقال. والسؤال حول كيف تَمَّ تناول الجدل على مستوى الفقرة؟ مثال من فقرة المرأة الفلسطينيّة التي تحمل الجنسيّة الإسرائيليّة:

قدمنا في الفقرة الأولى معلومةً عينيّةً (ميزة فيسيولوجية للمرأة اليهودية)، في الثانية تحدّثنا عن مُكوّن البنْيَة، في الثالثة عن هدفها، الرابعة على ماذا تفرض - سيطرة، في الخامسة كيف تتحرّك. في كل فقرة حاولنا أن نشير إلى عجز الممارسات ذات البعد المدني؛ لأنّها اغترابٌ وتفريغٌ سياسيّ، واتبعنا قدر المتاح المنهج ذاته في فقرة المرأة الفلسطينيّة في فلسطين المحتلّة 1967 ■

في ذكرى يومِ الأرض:
الأرضُ وطنٌ وهُويّة!

م. تيسير محيسن. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

شكّلت «الأرضُ» في السرديّة الفلسطينيّة نقطةَ ارتكاز أساسيّة؛ فهي الوطنُ السليب، والأمُّ الأسيرة، والحبيبةُ المغتصبة. هي عِرْضُنا؛ أي كل ما يُوجبُ إراقة الدم ذودًا عنه، وهي «المكانُ» الذي اقتلعنا كرهًا منه، ونسعى للعودة إليه رغم أنف الغاصبين؛ لكلّ ذلك، نحتفل، نحن الأبناء والأحفاد، بيومها النضالي منذ 47 عامًا، تأكيدًا على كل المعاني والدلالات التي انطوى عليها ذلك اليوم، وشحذًا لهمم الدفاع عنها، والحفاظ عليها، واسترداد ما سُلب منها.

يصادفُ يوم الثلاثين من آذار من كلّ عام ذكرى «يوم الأرض»، الذي جاء بعد هبّة فلسطينيي 48، ضد الاستيلاء على الأراضي، والاقتلاع، والتهويد، تأكيدًا على انتمائهم وهويتهم وتشبثهم بوطنهم وأرضهم. بمناسبة الاحتفال بذكرى هذا اليوم، سوف أتوقف عند بعض معاني الأرض ودلالاتها بالنسبة لنا، وموقعها من مجمل مشروعنا الوطني. ولأنّ الحرب علينا ما زالت متّصلة، زمانًا ومكانًا، وغلاة الصهيونيّة، الذين تربّعوا على عرش «كيانها» حكومةً يمينيّةً فاشيّة، يعلنون أنّهم إنّما جاؤوا ليحسموا أمرنا، بالقتل أو الطرد أو السماح بالبقاء أذلاء مهانين فوق تراب وطننا، ولكن تحت نعالهم.. ولأنّ الأمر كذلك، فالمارد الفلسطينيُّ يصحو من غفوته، والحصان الأصيل ينهض من كبوته، ويخرج من نفق الوهم طاردًا الجبن والكسل ليعيد للأرض اسمها ومجدها! وليجدد عهد الوفاء والعهد «لن نغفر ولن ننسى»، و«إنا هنا باقون»، و«سنطردهم من هواء الجليل».

ومنذ النكبة، شكّلت الأرض، لفظًا ومعنى، الضلع الثالث في لازمة الخطاب السياسي والعاطفي للفلسطينيين كلّهم: الأرض، العودة، الحريّة! ومعًا شكّلت مضمون هُويّتهم، وجوهر مشروعهم الوطني. الأرض هي الوطن. لأنّ أوّل ما يفعله الاحتلال أو الاستعمار هو سلب الأرض والاستيلاء عليها، علاوةً على قتل سكّانها أو تشريدهم. وعلى عكس التجربة الحداثيّة الغربيّة، فوعي الإنسان بذاته في بلادنا جاء إثر وعيه بوطنه الذي اقتلع منه وشرّد عنه. الأرض، أو الوطن، أو فلسطين كلّها أسماء تحمل معنًى واحدًا: لحظة وعي الفلسطيني بذاته حينما سُلبت منه ذاته! فظل يبحث عنها، ويحلم بالعودة إليها، ويقسم أن يموت دونها وأن ينتقم من مغتصبيها! ومن شدة طغيان هذا المعنى، ديست إنسانيّة الإنسان، وانتهكت كرامته في كثير من الأحيان بحجة الكفاح من أجل تحرير الأرض. غاب البُعد الإنساني والمجتمعي عن مشروع الفلسطينيين طويلا، حتى تبدّت عيوبه مع أول سلطة تنشأ على جزء من «الأرض». وربّما هذا ما جعل بعض الفصائل تحملُ شعارً «تحرير الأرض والإنسان» الذي قلّما طبّق في الواقع.

ويفسّر البعض أنّ الفلسطيني ما بعد النكبة، في مواجهة الشتات والتشتيت، كان في حاجة إلى بعث شخصيّته الوطنيّة ولملمة شتاتها، فكان الوطن، أو الأرض المسلوبة، تمثّل توجّهًا عامًا ومشتركًا، لتعزيز الوقوف في وجه استعمار يهدّدُ بالزوال والإحلال، بما حملته من محتوى ثقافي وتاريخي وديني، وبما تمثّله من فضاء جغرافيّ «مكاني» يجسّد بواكير الوعي بالذات الجمعيّة في مواجهة الآخر. هذا الوعي الذي ارتبط عضويًّا بفكرة المشروع الوطني طغى على كل ما عداه من مفاهيم من قبيل الحرية والمواطنة وحقوق الفرد. ولعلنا في حاجة إلى بعض التصويب (بعد 7 عقود على النكبة وإبان خطر داهم بنكبة جديدة): إعادة تركيب الهرم على قاعدته السليمة، إعادة الاعتبار للإنسان الفلسطيني قيمةً في ذاته، تجسد الكيان في سياقه التاريخي والثقافي والسياسي العام. وهنا يصبح مفهوم الوطن متصلًا بالأرض وبالإنسان. وعلى هذا النحو، تحافظ العملية التاريخية المسماة «بناء الأمة» على مجراها ومسيرها النضالي؛ انطلاقًا من تدوير البُنى العضويّة، وإعادة الاعتبار للفرد الحر، وليتحقّق، من ثمَّ، العقد الاجتماعي أساسًا للسيادة وقيام الدولة - الأمّة.

المعنى الآخر للأرض، الذي سوف نتناوله هنا، الطبيعة ومواردها ومناظرها، ومن ثَمَّ التفاعل البشري معها، وما تولد منه، ونجم عنه، من جغرافيا وتراث وثقافة وطقوس، وحضارات تبدلت وتغيرت بتبدل العصور والأزمان. ومع هذا التبدل اختلفت خصائص العلاقة بين الإنسان والأرض. في هذا الصدد، كانت الأرضُ بالنسبة للفلسطيني قاعدة الإنتاج الأساسية، ولما فقدها، كاد أن يفقد ذاته ومصيره، لولا أن استعاض عنها مؤقّتًا بمنظومة قيميّة وثقافيّة ورمزيّة ساعدته على الصمود والنضال، لكنّها بدت تذوي في الآونة الأخيرة مع تشقّق الهُويّة، وطول فترة النضال، وفشل نموذج «الحكم الذاتي» واشتداد الهجمة الصهيونية في آخر تجلياتها الفاشية.

غني عن القول: إنّه مع اغتصاب الأرض بوصفها «طبيعة» يتمُّ مصادرة نمط الحياة السائد بأبعاده الاجتماعية والاقتصاديّة والثقافيّة والتحكّم في «جسد وروح ونفس وعقل» سكانها أو من يتبق منهم إلى أن تندلع شرارة التمرّد. ولذلك تعدُّ سياسة «نزع الملكية» بمثابة نزع للروح بالمعني الأنطولوجي، بما تؤدي إليه من تغيير جوهريّ في السمات الاجتماعية والتقليدية والثقافية لمالكيها الأصليين، والاعتداء على عالم المعنى الذي تمثله الأرض وتدميره، وإيجاد واقع يسهل على قوى الاحتلال أو الاستعمار التعامل معه بما يخدم أهدافه ويعزز بقاءه.

ثمّ إنّ الأرض ثقافةٌ وهُويّة؛ حيث الارتباط بها والانتماء إليها يتحققان بالعمل فيها والتفاعل معها وتوليد رموز ومعاني وطقوس شكلت متن الثقافة الفلسطينية ومرتكزاتها عبر أجيال تتوارثها جيلًا بعد جيل. الارتباط بالأرض بالنسبة للفلسطيني شكّل صورته لذاته وعلاقته بالآخرين وكذلك جوهره وتاريخه وذاكرته الجمعية؛ ولهذا قدّر الصهيوني أنّ الاستيلاء على الأرض يضرب الهُويّة والكيانيّة والوجود، ويصبح الفلسطيني مجرّد «كائن» بيولوجي فائض عن الحاجة، منقطع الجذور؛ فيسهل طرده أو التحكّم فيه أو استغلاله. هذا ويعدُّ بعض المهتمين أن استعادة الذات الفلسطينية بما هي عمليّة سياسيّة وثقافيّة لا تكون إلا بالعودة إلى الأرض وثقافتها ومدلولاتها الرمزية والفعلية ومنظومة القيم المرتبطة بها والمنبثقة عن التمسك بها. ولذلك، ليس غريبًا، أن يستند بعث الهُويّة الوطنيّة الفلسطينيّة في جانبه الثقافي على الأقل إلى الرموز والإشارات والقيم المرتبطة بالأرض، التي شكّلت على مدار سنوات النضال مادّة لشحذ الهمم وحماية الرواية الفلسطينيّة وترويجها بالأدب والغناء والشعر والمسرح.

منذ البداية، كانت الأرضُ وما زالت الهدف الأوّل للمشروع الصهيوني، الذي انطوى على عمليتين: اقتلاع وتشريد (نزع ملكية واحلال). اليوم، تواصل سلطات الاحتلال سياسة التجزئة والتفتيت في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وما تنطوي عليه من استيلاء على الأراضي، وتوسيع الاستيطان وتقييد الحركة ومنع الوصول إلى الموارد، وتصاعد عنف المستوطنين، ومواصلة حصار غزة وعزل القدس، بما يرقّ إلى مستوى «جرائم ضد الإنسانيّة».

في أعقاب تشكيل حكومة اليمين الفاشي بزعامة بنيامين نتنياهو، تفاقمت الأوضاع وتسارعت وتائر التصعيد وتزايدت حدة الاعتداءات: تقييد حرية تنقل الأفراد والسلع عبر الحواجز ونقاط التفتيش الثابتة والمتحرّكة، مواصلة بناء جدار الفصل العنصري الذي يفصل آلاف الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية؛ ويعزل ١١ ألف مواطن يعيشون على الجانب الغربي منه، كما تواصل سلطات الاحتلال تقييد حرية البناء في القدس ومناطق «ج» وتهدم عشرات ومئات البيوت والمنشآت بحجة عدم الترخيص.

إلى ذلك، واصلت سلطاتُ الاحتلال توفير الأمن، والبنية التحتية، والخدمات لنحو 700 ألف مستوطن في الضفة الغربية (179 مستوطنة)، بما في ذلك شرقي القدس. هذا وتنتشر هناك 220 بؤرةً استيطانيّةً بالإضافة إلى 20 بؤرةً رعويّةً؛ بهدف السيطرة على أوسع مساحة من الأراضي، وتحويل الضفة إلى معازل. هذا وتتعرض القدس لعملية تهويد ممنهجة ومتسارعة. حين انتخب أرييل شارون رئيسًا للوزراء (2001) أعلن: جئت لاستكمل المرحلة الثانية من المشروع الصهيوني، كان يقصد ضم الضفة الغربية أو أجزاء واسعة منها، وهو ما انطوت عليه خطة الفصل والانطواء. بالمقابل، ظل الفلسطيني على موقفه: لا شيء يعادل، عنده، الأرض والعودة إليها سوى الموت في سبيلها فكان الرد على شارون ومن تلاه، بالرغم من الوهن والانقسام، ما نراه اليوم من تضحية وفداء. وهذا ما يؤكده سنويًّا إحياء ذكرى يوم الأرض، حدثًا كفاحيًا ودلالةً رمزيّة، رفضًا للتذويب والتفتيت والإنكار!

منذ 1967، بذلت جميع حكومات إسرائيل جهودًا كبيرةً في مشروع الاستيطان وتوسيعه، سواءً من حيث مساحة الأرض أو من حيث عدد السكان، معتمدةً أسلوب العنف المباشر وغير المباشر، الرسميّ وغير الرسميّ، وهو ما مكّنها من التملّص من الإدانة الواسعة: احتفظت بمساحة معتبرة من الإنكار والادّعاء بأنّ المستوطنين وليس الجيشَ وليس أيّ مؤسسة رسمية تابعة للدولة (تؤكد الوقائع أن دولة الاحتلال هي ذاتها دولة المستوطنين، وأن عنفهم هو عنفٌ منظّمٌ وممأسس، وتتم ممارسته وفقًا لاستراتيجيّة محدّدة وموجهة نحو هدف: الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض دون سكانها).

تصرفت دولة الاحتلال مباشرة بعد حزيران 1967، وفق «خطة ألون»، التي أوصت بإقامة مستوطنات في مناطق ذات «أهمية أمنية» وحيث كان السكان الفلسطينيون متناثرون (الغور، جبل الخليل والقدس الموسعة)، ومع وصول الليكود إلى السلطة 1977، أقيمت مستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، بالاستناد إلى اعتبارات أمنية وأيديولوجية. هذا ولم توقف مسيرة «التسوية» مشروع الاستيطان بل شكلت غطاء له.

المرحلة الثانية من المشروع الصهيوني تعني ضم أجزاء واسعة من الضفة لأسباب توراتية مزعومة وأخرى جيوسياسية واستراتيجية وأمنية وبالطبع للحصول على مصالح اقتصادية مؤكدة، وفي سبيل ذلك: يستمر مشروع الاستيطان بغض النظر عن الانتهاك الفظ والواسع لحقوق الفلسطينيين (تقرير المصير، الحق في المساواة، الحق في الملكية، حرية التنقل..). تطور إسرائيل آلية قانونية بيروقراطية معقدة لتسهيل السيطرة والاستيلاء ونزع الملكيات، التحكم في منظومة تخطيط وإدارة الأراضي حتى تغيرت خارطة الضفة في غضون بضعة سنوات فقط. إن التغيير المتطرف الذي أدخلته إسرائيل على هذه الخارطة يمنع أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومستدامة في إطار ممارسة حق تقرير المصير.

وحين اعتقد العالم أن مشروع الانطواء قد انطوى مع صاحبه «شارون»، وأن مشروع الضم قد أسقط بمقايضة مع التطبيع، تقول الوقائع اليومية أن الحرب على الأرض (بوصفها وطنا وطبيعة وثقافة وهوية) مستمرة وتزداد ضراوة في الضفة الغربية تحديدا، فعملية نزع الملكية تتواصل وعملية نزع الشرعية (إسكاتنا وكتم أصواتنا)، تجد آذانا صاغية من مجتمع دولي متواطئ أو منشغل بقضاياها المعقدة والمستجدة، علما أن إسرائيل ترتكب جرائم ضد الإنسانية في رابعة النهار، ودون خشية من عقاب أو حتى مجرد إدانة!

الاتّحادُ العام للمرأةِ الفلسطينيّة: بين الواقع والمأمول

إلهام الحكيم. كاتبةٌ فلسطينيّة/ تركيا

ت. مريم أبو دقة

السيدة ريما كتانة نزال

تعريف: «الاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة منظّمةٌ فلسطينيّةٌ غيرُ حكوميّة تأسّس عام 1965 منظّمةً تنضوي تحت مظلّة منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ويعدُّ إطارًا لمنظّمات المرأة غير الحكوميّة في فلسطين، ويسعى لتعزيز مكانة المرأة الفلسطينيّة ورعاية المنظّمات النسائيّة غير الحكوميّة في فلسطين، مقرّاته في غزّة ورام الله، وله فروعٌ في العديد من الدول العربيّة». انتهى الاقتباس.

عقد الاتّحادُ مؤخّرًا المؤتمر التأسيسي له في السويد «مؤتمر شيرين أبو عاقلة» ويطمحُ لتوسيع وجوده في مختلف مناطق اللجوء والشتات، خاصّة بعد التغريبة المستمرّة للشعب الفلسطيني، وتوسّع رقعة لجوئه وشتاته.

مرَّ الاتّحاد بالعديد من المحطّات كما هو حال «م. ت. ف» ومؤسّساتها، حيث نشط حينًا وتعثّر أحيانًا، خاصّةً بالفترة المفصليّة المتّصلة بانتقال مركز ثقل العمل الوطني إلى الوطن بعد اتفاقيّات أوسلو1993، وانبثاق السلطة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، ثمّ الانقسام الكارثي بينهما، ومن ثَمَّ التأثير على الهيئات والمؤسّسات الفلسطينيّة كافةً، التي مازالت انعكاساتها وتجلّياتها حتّى اليوم.

لمزيدٍ من الإضاءة على مشهد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وواقعه؛ توجّهنا لعددٍ من الأخوات والناشطات في صفوف النساء للإجابة على بعض التساؤلات المشروعة في الشارع الفلسطيني.

الاتّحاد من موقعٍ وطنيٍّ واجتماعيٍّ مرموقٍ إلى ضحيّة لأوسلو والانقسام:

قالت الدكتورة مريم أبو دقة القياديّة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: إنّ نشأة الاتحاد العام للمرأة ارتبط بنشوء منظمة التحرير الفلسطينية، وكان أحد الأركان لها، إلى جانب اتّحاد العمال واتّحاد الطلبة، ويعدُّ قاعدةً من قواعد منظمة التحرير الملتزمة بميثاقها، وينضوي فيه ممثّلات الأطر النسوية التابعة لمنظمة التحرير، ويعبّر ويمثل النساء الفلسطينيات في الداخل والخارج، وأينما وجدت المرأة الفلسطينية، وكان للاتحاد دورٌ وطنيّ مهمٌّ سياسيٌّ واجتماعيٌّ وإعلاميٌّ واحتلّ موقعًا مرموقًا بين الاتّحادات النسوية العربيّة والعالميّة، وتختلف إنجازات الاتّحاد بعد اتفاق أوسلو وحدوث الخلافات والانقسامات السياسية على أثر هذا الاتفاق الكارثي، ونشوء السلطة أيضًا وبروز الحركات الإسلاميّة والانقسام بين الضفة وغزة، الذي عكس نفسه على الاتّحاد.

الداخل والخارج: التعارض أم التكامل؟!

من جهتها عدّت الأخت ريما كتانة نزال عضو الأمانة العامة للاتحاد: أن عودة قيادة الاتحاد العام للمرأة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ممثلًا بأمانته العامة إجمالًا وأكثرية عضوات المجلس الإداري، بعد توقيع اتفاق أوسلو مكن عددًا محدودًا من الفلسطينيين والفلسطينيّات من العودة وفق اتفاق أوسلو الموقّع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وعليه، كان من الطبيعي العمل على تجديد البرنامج السياسي والاجتماعي وتطويرهما للاتحاد وكذلك نظامه الداخلي؛ لأن البرنامج المعمول بهما يناسب السياق الذي يعيشه شعبنا في الخارج مستوعبًا واقع الوجود الفلسطيني في مخيّمات اللجوء والشتات، بينما كانت الصيغة التي كان يُعمل بها في الداخل سرّية؛ بسبب اعتبار الاحتلال وتصنيفه ضمن المنظمات المحظورة؛ بسبب تبعيته لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما أعاق العمل على تظهير طبيعته الشعبية، والتوجه إلى تنسيب النساء كما كان يجري في الخارج. لذلك اتخذ العمل في الوطن طابع التنسيق بين مندوبات الأطر النسوية والمستقلات من خلال هيئة تمّ تسميتها بفرع الداخل، ترتبط بها هيئةٌ في الشمال تتابع التنسيق في محافظات الشمال، وأخرى في الجنوب لمتابعة محافظات الجنوب، واتّصفت مهامّها بالطبيعة السياسيّة، وبوجه خاصّ إصدار بيانات ومواقف... بينما تمثّلت مندوبات الداخل فيً المؤتمر العام للاتحاد من خلال أخوات فلسطينيّات ومبعدات يعشن في الأردن بواقع 15 عضوة. لذلك ما بين عام 1994 و2009 انخرطت الأمانة العامة في الجهد التنظيمي ومواءمة الوثائق «فتح باب التنسيب الفردي»، وصولًا إلى عقد المؤتمر الخامس في آيار 2009، الذي جاء تتويجًا لعقد مؤتمرات الفروع بعد

عملية تنسيب واسعة تمَّ انتخاب 16 فرعًا منها 5 في قطاع غزّة و11 في الضفة، فلم يعد الداخل فرعًا، بل هو الوطن وانقلبت الآيّة ليتحوّل الوطن إلى مركز ثقل العمل التنظيميّ للاتّحاد... بعد نقل مركز الثقل إلى داخل الوطن.

ما سبق كان خطوةً نحو تطوير وثائق الاتحاد وأدبيّاته وفق سياق جديد، خطوة بعد اختبارها على الأرض ظهرت نواقصها وثغراتها، بسبب نسخ سياق الخارج على سياق وخصوصية تجربة الداخل مع إجراء تعديلات وتطويرات تنظيمية وبرنامجية، لكنها كانت قاصرة على الارتقاء لطبيعة الاحتياجات والمتطلّبات التي يجب تلبيتها بما يحفظ للاتحاد صفته التمثيلية كما كان في الخارج وتشكيله مظلّةً فعليّةً للمكوّنات النسائيّة العديدة في الوطن، التي ملأت الفراغ أثناء العمل السرّي وعملت على دعم صمود المجتمع وتماسكه وتعزيز الوعي، كما أسجّل على التجربة نقص الهيئات الوسيطة التي يمكنها التفاعل مع القاعدة العريضة المنسّبة بما يخدم فعالياتها وحيويتها واستقرارها، فلم يكن بإمكان هيئات الفروع القيام بمهمة التشغيل والتواصل دون هيئات أخرى أقرب للقاعدة في القرى الكثيرة المتباعدة والمخيمات دون تشكيل مناطق ومحليات.

الاتّحاد والسلطة الفلسطينية: أية علاقة؟!

وعن التغيرات التي جرت في الحالة الفلسطينية، وفي سياق ردها عن العلاقة القائمة بين السلطة والاتحاد، أوضحت «نزال» أن: التغيير الذي جرى على هوية الاتحاد بخصوص علاقته بالسلطة الفلسطينية وتبعيته لرؤيتها الاجتماعية وصمته على تردد الحكومة في الإيفاء بالتزاماتها تجاه قطاع المرأة الذي يعادل نصف المجتمع، وأخذ مصالحه ومطالبه على محمل الجدّ وإقرار القوانين اللازمة على قاعدة المساواة، وفقًا لإعلان الاستقلال، والقانون الأساسي. عوضًا عن الدور المدافع عن حرية العمل السياسي والتجمّع والتظاهر، فقد صمت الاتحاد على اعتداء الأجهزة الأمنيّة على المتظاهرات من ناشطات وصحفيّات بالضرب والملاحقة ومصادرة هواتفهنّ واحتجاز عدد منهنّ إثر التحركات التي وقعت لرفض واستنكار قتل الناشط نزار بنات وللدفاع عن حرية التعبير وضد ضغط الحريات العامة ورفض تأجيل الانتخابات العامة، هذه الحوادث شكلت محطة باعدت ما بين الاتحاد والمكونات النسوية من أطر نسوية معارضة ومؤسسات المجتمع المدني النسوية لتشكّل أزمة ثقة.

أكملت «نزال» بأنه: لا بدَّ من ملاحظة اختلاف ساحة الوطن عن باقي ساحات العمل الوطني على صعيد وجود عدد واسع من المكونات النسوية إلى جانب الأطر النسوية التابعة للأحزاب التي تأسست عام 1978 التي تشكّلت للقيام بمهام تخصصية قانونية وتربوية وصحية واقتصادية تكرس دورها من خلال قيامها بحماية المرأة والمجتمع ودعم صموده التي كان من الطبيعي اندماجها في بنية الاتحاد ليصبح المظلّة للحركة النسائيّة فعليًّا بعيدًا عن السيطرة والاحتواء.

العلاقة بين الهيئات القياديّة والوسيطة والقاعدة النسويّة: أين وصلنا؟!

لقد تعدّدت أشكال الأزمة التي عصفت الاتحاد، وبرزت أول ما برزت على مستوى العلاقات الداخلية فيه، وأرجعت «ريما نزال»، ذلك لعدد من الأسباب، أبرزها:

- ضعف قيادة الاتحاد: أسهم غياب دورية عقد المؤتمرات وتجديد قيادات الاتحاد إلى شيء من التكلّس وعدم القدرة على العطاء في ظل نظام كوتا المُحاصصة المعتمد في تشكيل هيئات الاتحاد.
- ضعف القاعدة: بسبب تقاليد تشكيل الهيئات بالاستناد إلى عدد التنسيبات التي يقوم بها كل إطار ومن ثم الغياب عن القاعدة المنسّبة وعدم تشغيلها بمهام من جانب، وعدم استيعاب القاعدة لبرنامج الاتحاد ومحاكاته هموم المنسّبات المعيشية، لم تشكّل القاعدة مصدر قوة عبر مشاركتها في الشارع حاملة مطالب الاتحاد المختلفة ذات الطابع الديمقراطي كتعزيز المشاركة في مراكز القرار أو إقرار القوانين ذات الصلة بحياة المرأة بما يؤدي إلى الضغط على الحكومة لتلبية المطالب.

وأكدت أن: غياب الانتخابات الداخلية جعل مبنى الاتحاد أقرب إلى الجسم الهلامي من حيث تماسكه واستقراره، علاوة على الاستخدام الموسمي لها، ويعود ذلك لتغييب العملية الديمقراطية «الانتخاب، مؤتمرات علاقة القيادة بالقاعدة، رسم الخطط» إلى الاعتبارات الذاتية، حيث كان من المتوقع أن تشهد الحالة النسوية الحيوية والفعالية والتجديد لو أحسن التعامل معها ضمن خطة لتعزيز وعيها وتشغيلها لتحصيل حقوقها من خلال إشراكها بوضع مهامها واندماجها بالتشكيلات القيادية على المستوى المحلي في المدن والمخيمات والقرى وتطوير دورها.

فيما أوردت د. أبو دقة سببًا إضافيًّا، يقف خلف طبيعة العلاقات الداخلية القائمة في الاتحاد، وهي عدم قدرة الكثير من عضوات الاتحاد تجاوز انتماؤهم الحزبي، لحساب الانتماء الوطني الأشمل، وهذا بدوره يضعف الانتماء للاتحاد مكوّنًا للعمل النسوي الجماعي، بعيدًا عن الفئوية الحزبية ما يترتب عليها من مثالب وسلبيات كبيرة.

الاتحاد والشتات: بين غياب الشرط التنظيمي وتعقيدات الواقع القائم:

قالت «نزال، إن الاتحاد يولي اهتمامه إلى توسيع وجوده في بلدان الشتات، خاصة بعد الهجرة القسرية للفلسطينيين عمومًا ما بعد انفجار الصراع الداخلي المسلّح في بعض الدول العربية التي تستضيف اللاجئين، أو تأثرها بالصراع، وبسبب الاضطهاد الممارس ضد المهاجرين الفلسطينيين في ساحات أخرى «سوريا، العراق، ليبيا، لبنان، مصر»، والتعقيدات والتهديدات المحيطة جراء غياب الأمن والأمان والعيش الكريم في ساحات أخرى. إنّ التوجّه نحو تشكيل لجان أو فروع تابعة للاتحاد في الساحات الجديدة وارد، لكنّه يحتاجُ إلى توفير المعلومات حول أماكن الوجود الفلسطيني والأماكن التي تشهد التركز السكاني.. هذه المعلومات ما زالت غير متوفرة؛ بسبب الحراك الدائم الذي تشهده الهجرة وعدم استقرارها بعد.

ورأت، أن تشكيل فروع الاتحاد في الخارج لن يشهد التسارع وسيتوقف على موقف السفارات الفلسطينية من التشكيل في المواقع المختلفة وتأييدها القائم على طبيعة الانتماء الحزبي للجالية. فيما أوضحت، أن التنسيق مع جميع الفروع الخارجية القديمة والجديدة منتظم عبر التقارير أو عبر زيارات تقوم بها عضوات من الأمانة العامة.

من جهتها اقترحت د. مريم أبو دقة، لتطوير عمل الاتحاد في صفوف النساء.. ضرورة التجديد في تركيبته لجهة تنسيب وحضور «صبايا، أكاديميات، عاملات... الخ»، قادرات على النهوض بواقع الاتحاد، بحيث ينعكس ذلك على تركيبة الاتحاد وهيئته القيادية. فالتجديد في الاتحاد للأسف لا يتم، وإن حدث يكون من قبل كل فصيل على حدا، والحصة الأكبر للفصيل المُسيطر، وليس بفضل آليات وانتخابات ديمقراطية، حيث ما هو متبع حصة كل فصيل.. فالانتخابات ليست دورية، وباب التنسيب للاتحاد يحدّد بوقتٍ وليس متاحًا بشكلٍ دائم■

على طريقِ استنهاضِ قوى اليسارِ الماركسيّ في الوطنِ العربيّ
لتحقيقِ الثورةِ الوطنيّةِ الديمقراطيّةِ بآفاقِها الاشتراكيّة

غازي الصوراني. باحثٌ ومفكّر/ فلسطين

لا أعتقدُ أنّ تقييمَ المرحلة الراهنة – من وجهة نظر أحزاب اليسار الماركسي وفصائله في مغرب الوطن العربي ومشرقه – ينطلق من كون هذه المرحلة هي الأخطرُ والأشدّ قتامةً في حياة شعوبنا ومجتمعاتنا وتطوّرهما، في ظل ظروف موضوعيّة باتت تستجدي صحوة العامل الذاتي ، وأقصد بذلك الحزب/الفصيل اليساري الماركسي الثوري، فهي مرحلة تستدعي منا مراجعة تجارب أحزابنا وفصائلنا بعقلٍ موضوعيٍّ ونقديٍّ وصولًا إلى الرؤى والبرامج التي تجسّدُ، عبر الممارسة، مصالح جماهير العمال والفلاحين الفقراء وأهدافهم، وكذلك كل الكادحين والمضطهدين في بلادنا، وتحريضهم ضدّ كل أشكال الاستغلال الطبقي ومظاهره، ومن ثمّ تنظيمهم، والتوسّع في صفوفهم؛ تمهيدًا لمراكمة عوامل الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية .

إنّ الأوضاع والظروف السياسيّة والمجتمعيّة السائدة في بلدان وطننا العربيّ في مرحلة الانحطاط الراهنة، لا تبشّر بفرص ثوريّة في الأمد المنظور، رغم أنّ وقائع الحياة تؤكّد لنا أنّ هناكَ أسسًا وعوامل موضوعيّة تستدعي تفعيل نشاط الحركات الثوريّة الهادفة إلى توعية جماهير العمال والفلاحين الفقراء والمضطهدين وتحريضهم وتنظيمهم كافةً، للنضال صوب تحقيق هدف إسقاط أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الكومبرادورية الحاكمة في بلادنا من جهة، ومواصلة النضال صوب إنهاء الوجود الإمبريالي الصهيوني من جهة ثانية، لكن تلك الأسس الموضوعيّة تحتاجُ بالضرورة إلى استنهاض العوامل الذاتيّة/الأحزاب اليساريّة؛ لكي تمارس دورها الطليعي وتفعيله للارتقاء بالتراكمات الكميّة، والوصول بها إلى لحظة التحوّلات النوعيّة أو القطع الثوريّ.

ففي ظلّ بشاعة الهيمنة الإمبرياليّة والصهيونيّة، وفي ظلّ بشاعة الاستبداد والتخلّف والتبعيّة والتفكّك وعمق الاستغلال الطبقي، فإنّ الحاجة إلى الثورة الشعبيّة الديمقراطيّة بآفاقها الاشتراكيّة تتزايد، لكن الإشكاليّة تكمن في استمرار أزمة اليسار العربي، أو العامل الذاتي/الحزبي، وفشله التاريخي في الانتخابات الديمقراطيّة (النيابية والبلدية والنقابية والطلابية وغيرها) ما يعني استمرار العجز في مواجهة العدو الوطني والطبقي؛ الأمرُ الذي يستدعي صحوة أحزاب اليسار الماركسي وفصائله واستنهاضها في بلادنا، بما يحقق الاستجابة النضاليّة الفعّالة التواصليّة للظروف الموضوعيّة، وشوق جماهير العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين للانعتاق والتحرر من كل مظاهر التخلف وأدوات التبعية والصراع الطائفي وكلّ أشكال الاستبداد والاستغلال.

فمنذ انطلاقة أحزاب اليسار وفصائله في بلادنا – رغم الفروق الزمنيّة بينها – صاغت وقدمت مشاريعَ وطنيّة تحرّريّة وديمقراطيّة اجتماعيّة /طبقيّة، تخطّت – في معظمها – المستوى الوطني نحو المستوى الإنساني الأرحب عبر مسيّرة نضاليّةٍ وكفاحيّةٍ شاقةٍ ضد القوى الاستعمارية والإمبرياليةً والرجعية المحلّية، لكن المفارقة أنّ هذا المظهر النضالي الساطع، لم يصمد طويلًا أمام انهيار التجربة الاشتراكيّة، وما نتج عنها ورافقها من تحوّلات عالميّة إقليميّة ومحلّيّة عزّزت السيطرة الطبقية الرجعيّة التابعة عبرَ التحالفَ الكومبرادوري البيروقراطي في الأنظمة العربية ومن ثم تكريس السيطرة الإمبريالية والصهيونية في بلادنا، حيثُ شهدت هذه الأحزاب والفصائل -بدرجاتٍ متفاوتة - حالةً من الانكفاء التنظيميّ والترهّل الفكريّ والتراجع والانحسار الشديدين في الأوساط الشعبية، وكانت تجربة الانتخابات في بعض البلدان العربية، دليلًا وبرهانًا ساطعًا على حجم عزلتها، وعلى حجم الأزمة العميقة التاريخية المتراكمة في بنيانها على المستويات كافةً، الفكريّة، والتنظيميّة، والسياسيّة، بدءًا من أزمة النظريّة والمنهج إلى أزمة الممارسة والتطبيق التي حملت في داخلها أشكالًا من تعدد الرؤى وتباين الاجتهادات – دون عمقٍ نظريٍّ في معظم الأحوال – بين كلٍ من المنهج الماركسي والليبرالي وفلسفتهما من ناحية، وغياب الوعي بطبيعة التطوّر التاريخي الاقتصادي الاجتماعي وأنماطه المتداخلة في بلادنا من ناحية ثانية؛ الأمرُ الذي أدّى إلى عجز أحزاب اليسار وفصائله عن متابعة القضايا المطلبيّة لجماهير الفقراء وهمومها ومعاناتها.

ومن ثَمَّ، فإنّ هذا القصور أو العجز عن التعاطي والتواصل مع الوعي العفوي للجماهير الشعبية الفقيرة، لم يكن صدفة، ذلك أن القاعدة الاجتماعية لأحزاب اليسار، كانت وما زالت في مساحة كبيرة منها تتكوّن أساسًا من فئات البرجوازيّة الصغيرة، وبعضٍ المثقفين الذين لم ينسلخ معظمهم عن انتمائه الطبقي أو العشائري أو الحمائلي، كما كان تبني هذه الأحزاب والفصائل للمنهج الماركسي الجدلي والفكر العقلاني عمومًا، شكليًّا ومظهريًّا هشًّا قابلًا للاختراق الليبرالي، والأصولي، بسبب فشل فصائل اليسار وأحزابه في مراكمة الوعي بالواقع المعاش من جهة، أو تعميق المنهج العلمي الجدلي، والفكر العقلاني في صفوف أحزابها وكوادرها من جهة ثانية؛ ما أدّى إلى انتشار حالة الهبوط المعرفي وتفكّك أو غياب الهُويّة الفكريّة - الماركسيّة ومنهجها تحديدًا- وسيادة أشكال متنوعة فيما يمكننا تسميته بالليبرالية الرثة، وما رافقها من مظاهر الفوضى والإرباك، والشلليّة والتكتّلات الضارّة؛ الأمرُ الذي عزّز حالة الرخاوة التنظيمية، التي ترافقت مع تراجع الهوية الفكرية أو التخلي عنها لدى البعض، وهي عوامل أفسحت المجال لتراكم وتفاقم الأزمات الداخلية، التي أدّت إلى مزيدٍ من إضعاف دور اليسار على الصعيدين الوطني التحرّري، والديمقراطي والمطلبي الداخلي. ومن ثمَّ لم تستطع تطبيق مضامين ذلك الفكر وآلياته في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة، رغم حملها لشعاراتها.

على أي حال، تظل الإجابة على سؤال: لماذا أخفقت وفشلت – وما زالت تخفق وتفشل - أحزاب اليسار وفصائله في الانتخابات النيابيّة أو النقابيّة، قضيّة مثارة لمزيدٍ من البحث

والتفكيك ومن ثَمَّ إعادة البناء، لإزاحة التراكمات السلبية، وحالة الترهّل والجمود والتراجع السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري التي أفرزت مجموعةً كبيرةً من أسباب الفشل التي أدّت إلى عزوف الجماهير الشعبيّة، نورد هنا بعضًا منها:

١. غياب الوعي بالنظرية ومنهجها المرتبط بوعي الواقع المعاش، وانتشار الأزمة التنظيمية الداخلية بمختلف مظاهرها ومكوناتها وتنوعها، إلى جانب غياب العلاقات الديمقراطية داخل هذه الأحزاب والفصائل.

2. فشل أحزاب وفصائل اليسار في تحويل أي قضيةٍ من القضايا التي تتبناها في برامجها وأدبيّاتها إلى قضيّة عامة؛ بسبب عدم اندماجها في أوساط الجماهير الفقيرة، وعجزها عن وعي القضايا الاقتصاديّة الاجتماعيّة والثقافيّة لمجتمعاتها؛ الأمرُ الذي أودى بها إلى العجز عن تحقيق مطالب الجماهير الفقيرة أو الإجابة على أسئلتها.

3. عجز قوى اليسار في تحويل الرفض الجماهيري لمظاهر التخلّف والفساد والاستبداد السائدة في الأنظمة الحاكمة إلى قوّة جماهيريّة في محيط هذه الفصائل والأحزاب؛ ما أدى إلى ما نشاهده اليوم من تمحور الحالة السياسيّة المجتمعيّة في كل بلداننا ضمن قطبي الصراع الرئيسيين: القطب اليميني الحاكم، وقطب اليمين الديني بكل تلاوينه التي نجحت - في إطار مخططات عدوانيّة خارجية - في تنظيم عشرات الآلاف من أوساط الجماهير الفقيرة عبر استغلالها أو تفاعلها مع عفويتهم وبساطتهم.

4. الفشل في بلورة الفكرة المركزية الواضحة والمرشدة لبناء التيار الديمقراطي التقدمي أو الطريق الثالث اليساري الواضح في هويته الماركسية ونهجها الجدلي طريقًا وحيدًا لوعي الواقع من جهة، وتجاوزه وتغييره من جهة ثانية.

5. فشل اليسار في تفعيل دوره حضورًا فاعلًا في إطار الأطر النقابيّة العماليّة والمهنيّة وغيرها من المؤسّسات.

6. عجز أحزاب اليسار وفصائله في بلداننا عن تنظيم أو اكتشاف قيادات جديدة طبيعيّة، نابعة من بين الجماهير، وتحويلها إلى كوادر حزبيّة.

7. تزايد حالة الإرباك الفكري الداخلي بين صفوف قادة أحزاب اليسار وفصائله وكوادره وقواعده، ويبدو أن هذا الإرباك أو اللبس قد أصاب مفهوم اليسار أيضًا، حيث لم يعد مدركًا بوضوح من/ما هو اليسار اليوم؟ هل هو الماركسي أم الناصري أم القومي، أم الليبرالي؟ الأسئلة كثيرةٌ ما يؤكّدُ على اتّساع الفجوة - بدرجة كبيرة - بين الهُويّة الفكريّة اليساريَّة من ناحية، وبين الغالبيّة من كوادر قوى اليسار وأعضائه من ناحية ثانية، وقد أدت هذه الحالة من غيابِ الوعي، إلى استمرار تغريب الواقع، حيث لم تعد أفكار قوى اليسار وأهدافها، أهدافًا شخصيّةً لأعضاء الحزب وكادراته، وغاب التلازم الجدليّ والثوريّ بينهما بصورة مفجعة.

ففي ضوء انتشار بعضِ مظاهر الإرباك المعرفي لدى معظم أحزاب اليسار الماركسي وفصائله في مشرق الوطن العربي ومغربه، لأسباب تاريخيّةٍ، موضوعيّة وذاتيّة، فإنّنا نَشهدُ فيضًا من الاتّجاهات أو الاجتهادات الفكريّة، المتنوّعة من حيث العمق أو التبسيط أو العفوية، بعضها يرى ضالته في الاشتراكيّة والماركسيّة ومنهجها، وبعضها الآخر يرى ضالته في الجمع بين الليبرالية والاشتراكية، وبعضها يرى في الليبرالية الرأسمالية وديمقراطيّتها منهجًا، وبعضها أصبح يرى هُويّته في الجمع بين الدين والليبراليّة والماركسيّة، عبر خليط لا يمكنُ إلّا أن نسمّيه أو نطلق عليه حالةً من الفوضى الفكريّة العفويّة بصورة عامة لا تملك - في معظمها - وعيًا متكاملًا لوجهتها. وبذلك يكون من المحتم على الكوادر الماركسية الطليعية في أحزابنا وفصائلنا أن تخوض المعركة الأيديولوجيّة بعقل مفتوح، وبصورة ديمقراطيّة تحترمُ الرأي والرأي الآخر، باعتبارها ضرورة أوليّة وماسة في هذه المرحلة، المملوءة بالمخاطر، والتعقيدات؛ بسبب عمق أوضاع التبعيّة والتخلّف الاجتماعيّ والاقتصاديّ والاستغلال في أنظمة الكومبرادور في بلادنا، وتزايد ارتهانها وخضوعها للتحالف الإمبريالي/ الصهيوني.

من هنا أتوجّه إلى كلّ الرفاق عمومًا، والشباب والشابات خصوصًا بالقول: إنّ البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلّص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة والشوفينيّة وكل أدوات الاستبداد الداخلي ومظاهره، أو تقديس القيادة وعبادة الأفراد، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة، كما على كل جوانب الواقع عبر الممارسة التنظيميّة والنضاليّة في أوساط الجماهير، كما أتمنى عليهم، بل أطالبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي، انطلاقًا من قناعتهم بأنّ أحزاب اليسار الماركسيّ العربيّ وحدها التي تملكُ الرؤية الاستراتيجيّة النقيضة للوجود الإمبرياليّ الصهيونيّ في بلادنا، ولكلّ قوى اليمين الليبرالي والرجعيّ، وهي وحدها أيضًا التي تملك الرؤية الاستراتيجيّة الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعيّة والاستغلال والقهر الطبقيّ وتحقيق الديمقراطيّة والعدالة والمساواة من منظور الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة... وهي من ثَمَّ وحدها التي تمثّل المستقبل لشعوب بلداننا عمومًا، وجماهيرها الشعبيّة من العمّال والفلاحين الفقراء خصوصًا، ينصهرون في وحدة سياسيّة طبقيّة مجتمعيّة واحدة تلغي التمايزات الشوفينيّة الإثنيّة كافّةً بين عربيٍّ وكرديٍّ وأمازيغيٍّ وأرمني... الخ، يعيشون ويبنون واقعهم ومستقبلهم معًا، تحت راية التقدّم والديمقراطيّة والاشتراكيّة ■

بعد كارثة الزلزال:
العلاقات السوريّة - العربيّة... هل من جديد؟

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

جاءت كارثةُ الزلزال في السادس من فبراير (شباط) الماضي، لتفجّرَ مفاجأةً سياسيّةً كبيرةً في العلاقات السوريّة العربيّة، هي الأكبر منذ عام 2011، عندما تمّ تجميدُ مقعد سورية في الجامعة العربيّة، ولتفتح آفاقًا جديدةً في هذه العلاقة، بعد أن اندغمت العديد من الأنظمة العربية في التآمر على سورية، إما مجبرةً أو عن سابق ترصّد وإصرار، عقابًا لها على موقفها الداعم للمقاومة والرافض للتطبيع، وعقابًا لها على موقفها التحالفي مع إيران في إطار محور المقاومة.

والمفاجأة هنا لم تقتصر على الجانب الإنساني، ممثّلًا بتسيير معظم الأنظمة العربية قوافل مساعدات إغاثية لسورية لنجدة الشعب السوري، في مواجهة الكارثة التي أودت بحياة ما يزيد عن (5000) آلافٍ مواطن، وأدت إلى تدمير ممتلكات وأحياء بكاملها في الشمال السوري وخاصة في مدينتي حلب واللاذقية، وبلدة جنديريس الخاضعة لسيطرة فصائل الإرهاب، بل تعدتها تجاه الجانب السياسي عبر التواصل مع الدولة السورية ورأسها الدكتور بشار الأسد.

معطيات التواصل السياسي العربي الرسمي مع دمشق:

وقد تمثّل هذا التواصل ابتداءً بالمكالمة الهاتفية الأولى للعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني مع الرئيس بشار الأسد منذ عام 2011، التي أكّد فيها وقوف الأردن إلى جانب سورية، في مواجهة كارثة الزلزال، وبقيام وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بزيارة دمشق ولقائه مع الرئيس الأسد، ومع وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، الذي ثمّن الزيارة مشيرًا إلى أنها جاءت في الوقت المناسب، وعبر عن امتنانه الكبير للدور الأردني في دعم سورية في مواجهة كارثة الزلزال. وقد توقع أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية «أيمن البراسنة» و«وليد العويمر» و«حسن المومني»، تحسن العلاقات الأردنية السورية في الفترة المقبلة، وأشار البراسنة إلى أهمية الزيارة، من زاوية أنها تنطوي على العديد من الأبعاد، منها محاولة إيجاد مخرج سياسي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 54/22، ومحاولة كسر العزلة المفروضة على سوريا، ومحاولة دبلوماسية نشطة لإعادة سوريا إلى «الحاضنة العربية»، لافتًا إلى وجود زخم لإعادة العلاقات مع سوريا من عدة أطراف (الأردن، ومصر، والإمارات، والعراق، ولبنان، وليبيا).

وتلت الزيارة الافتتاحية الأردنية الهامة، زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى دمشق، والاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مع الرئيس السوري بشار الأسد، لأول مرة منذ اندلاع الأزمة السورية، الذي أكد خلاله وقوف مصر إلى جانب الجمهورية العربية السورية في مواجهة نتائج الزلزال، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أنه رغم إغلاق السفارة السورية في القاهرة منذ عام 2011، إلا أن مصر رغم تخندقها سياسيًّا في محور دول الخليج، لم تشارك في المؤامرة على سورية، وظلت تؤكد على وحدة وسيادة سورية، ناهيك أنها ظلت على تواصل أمني مع سورية ودعمها في مواجهة فصائل الإرهاب.

يضاف إلى ما تقدم، قيام وزير خارجية الإمارات «عبد الله بن زايد» بزيارة جديدة لسورية ولقائه بالرئيس الأسد، واطلاعه عن كثب على آثار الزلزال، بعد أن أقامت الإمارات جسرًا جويًّا لإغاثة منكوبي الزلزال، معلنةً عن حملة «الفارس الشهم 2» لإغاثة سوريا، وشملت نقل آلاف الأطنان من المساعدات والمواد الإغاثية إلى سوريا، واعتماد أكثر من 100 مليون دولار مساعدة مالية متعلقة بالكارثة.

والتطور البارز أيضًا، تمثل في زيارة وفد وزاري لبناني كبير إلى دمشق، هو الأول من نوعه منذ اندلاع الأزمة السورية، برئاسة وزير الخارجية عبد الله أبو حبيب، ولقائه مع الرئيس الأسد، حيث شكلت هذه الزيارة مفاجأةً سياسيّة، لقيت ترحيبًا من الأوساط السياسية والشعبية في كل من سورية ولبنان، وأذابت كثيرًا من الجليد المتراكم من حوالي عقدين، في حين أصابت الزيارة القوى الانعزالية، وعلى رأسها حزب القوات اللبنانية بصدمة كبيرة، خاصةً أنها استخدمت وما تزال تستخدم أداةً ضد حزب الله وسورية وإيران وعموم محور المقاومة عمومًا، بانتظار تسويات إقليمية سرابيه، قد تنعكس على الداخل اللبناني وحساباته، وعلى العلاقات

السورية اللبنانية لمصلحتها.
وبخصوص السعودية، فرغم تأخر الجانب السعوي في إرسال المساعدات، مدة عشرة أيام على بدء كارثة الزلزال، إلا أن الأمور تعدت الجانب الأمني ممثلة بزيارة زيارة مدير المخابرات السعودي «خالد اللجيدان» إلى دمشق، إلى الجانب السياسي ممثلة بالتصريح اللافت للنظر لوزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، الذي أشار فيه إلى أن الرياض تبحث عن «طريقة للتواصل» مع دمشق، ناهيك عن رفع العلم السوري في الرياض أثناء زيارة الرئيس الصيني العاصمة السعودية.
كما نبّه انتباه المراقبين، قيام الرئيس الأسد بزيارة سلطنة عمان، ولقائه مع السلطان هيثم بن طارق، ثمن خلالها الأسد دور السلطنة، في عدم الانجرار إلى معاداة سورية وحفاظها على العلاقات الدبلوماسية معها، وكذلك دورها في دعم سورية في مواجهة نتائج الزلزال.
ولم تقتصر الأمور على الجانب الرسمي العربي، بل تعداه إلى الجانب البرلماني، تمثل بقرار من المؤتمر البرلماني العربي، الذي عقد في بغداد في الفترة من 23-26 فبراير (شباط) الماضي برئاسة محمد الحلبوسي، بزيارة رؤساء البرلمانات العربية دمشق، حيث تمت الزيارة والتقى رؤساء الوفود بالرئيس بشار الأسد، ولم يقتصر حديثهم عن التضامن مع سورية في مواجهة كارثة الزلزال، بل تعداه إلى الإشادة بدور سورية القومي الداعم للقضايا العربية على مختلف الصعد، حيث رأى العديد من المراقبين أن موقف البرلمان العربي حيال سورية، كان متسقًا وموجّهًا من قبل حكومات الدول العربية، باستثناء الكويت وقطر والمغرب. وقد رأى محللون سياسيون، أن زيارة وفد برلماني عربي لدمشق مؤشر لإعادة العلاقات العربية مع سوريا وجامعة الدول العربية، بعد نحو 12 عاما من تجميد عضويتها.
ما تقدّم شكّل تطورًا مهمًا في علاقة سورية مع أنظمة عربية، كانت حتى زمن قريب ترفض التواصل مع دمشق، تنفيذًا لإملاءات غربية، وفي الذاكرة القريبة جداً مؤتمر جوار العراق الذي عقد في عمان في ديسمبر (2022)، الذي شاركت فيه دول مجاورة وغير مجاورة للعراق: مصر والسعودية والبحرين وسلطنة عمان وقطر والبحرين وإيران وتركيا وفرنسا، التي كان لها دور أساسي في عقد المؤتمر إلى جانب الأردن، في حين تم استثناء سورية، التي تربطها حدود جغرافية مع العراق بطول (599) كيلو مترا، وفي الذاكرة أيضًا رفض العديد من الأنظمة العربية الاستجابة لمطلب الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ، بدعوة سورية لحضور القمة العربية التي عقدت في الجزائر، توطئة لاستعادة مقعدها في الجامعة العربية.

انقلاب أنظمة عربية على موقفها السابق من سورية... لماذا؟

والسؤال هنا: ما الذي دفع العديد من الأنظمة العربية للانقلاب على موقفها السابق حيال سورية؟
للإجابة على هذا السؤال، يمكن التأكيد على ما يلي:
1- أن بعض الدول العربية، سبق وأن أجبرت على اتخاذ موقف سلبي ومعادي لسورية إبان الأزمة منذ عام 2011، ليس في سياق مخطّط له سلفًا أو استراتيجي، إنّما تحت ضغط المصالح، في سياق إلزامي، وإلا فإنها ستخسر الدعم الاقتصادي الممنوح لها من هذه الدولة النفطية أو تلك، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنّها لم تتمكن من شق عصا الطاعة للإدارة الأمريكية، وسبق للسفير الأمريكي على سبيل المثال لا الحصر أن اجتمع مع رئيسي غرفة صناعة وتجارة عمان، وحذرهما من مواصلة التبادل التجاري مع دمشق، بعد إعادة فتح المعبر الحدودي بين سورية، إثر طرد الإرهابيين من معبر نصيب على الجانب السوري.
2- استثمار كارثة الزلزال للانفتاح السياسي على دمشق، إذ استثمرت العديد من الدول العربية الرخصة رقم (23) الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية، والتي جاءت نتيجة الضغوط الشعبية العربية والعالمية، والتي تعلق الحظر على بعض المعاملات المتعلقة بسوريا حتى يوم آب/أغسطس 2023، وتنص بوضوح على أن الغاية منها السماح بتحويل الأموال من سوريا وإليها لغرض محدد، هو تسهيل جهود الإغاثة المتعلقة بالزلزال تحديدًا، لا بأي غرض آخر، وأن قرار الخزانة لا ينطبق قرار الخزانة الأميركية على الدولة السورية أو أي من مؤسساتها أو فروعها، وضمنها البنك المركزي السوري.
وبات هذا الانفتاح على سورية بمثابة أمر واقع، تسعى الدول العربية للبناء عليه بعد أن أيقنت أن النظام السوري، بات أكثر تماسكاً واستقراراً من أية فترة سابقة، ناهيك أن بعض الدول مثل الأردن ولبنان من مصلحتها الاقتصادية عودة العلاقات مع سورية إلى سابق عهدها، نظراً للفوائد المتحققة على صعيد المبادلات التجارية.
3- انتصار سورية على المؤامرة الكونية دفع العديد من الدول لمراجعة موقفها، وعلى حد تعبير السيد حسن نصر الله «عندما نرى وفودًا عربية وغربية رسمية تزور سوريا نشعر بالسعادة ولا نقلق ولا نخاف»، مشيراً إلى أنّ «الانفتاح على سوريا هو اعتراف بانتصارها، وهو إعلان اليأس».
4- ولكن السبب الجوهري الذي جعل معظم الدول وخاصة دول الخليج المطبعة (الإمارات والبحرين) والسعودية، بالتواصل مع القيادة السورية، هو أنها باتت «تملك» هامشاً كبيراً للمناورة والتمرد النسبي على الإدارة الأمريكية، في ضوء تراجع هيمنتها على المنطقة، إثر انسحابها الذليل من أفغانستان، وفي ضوء تورطها في الحرب الأوكرانية ضد روسيا، وفشلها في تحقيق أهدافها، رغم الدعم العسكري غير المحدود لنظام زيلينسكي.
5- تنامي العلاقات العربية الرسمية وخاصة الخليجية مع الصين وروسيا، شجع هذه الدول على التمرد على الإملاءات الأمريكية، وبهذا الصدد نشير إلى الزيارة التاريخية للرئيس الصيني «شي جين بينغ» في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، وعقده ثلاث قمم « سعودية - صينية» و « خليجية - صينية» « وعربية - صينية»، حيث جرى توقيع اتفاقات مع الرياض بقيمة (30) مليار دولار، فضلا عن اتفاقيات مع دول عربية أخرى، ما أثار حفيظة الإدارة الأمريكية، التي وصفت زيارة «شي» للسعودية بانها تعكس محاولات الصين بسط نفوذها على العالم.
وأخيراً يمكننا الجزم بإن مرحلة ما قبل كارثة الزلزال، في علاقة سورية مع العديد من الدول العربية، ستختلف عن مرحلة ما بعد الزلزال، لجهة عودة العلاقات الدبلوماسية معها، توطئة لعودة الجامعة العربية إليها، وما يعزز هذا الاستنتاج المتغير الجديد ممثلا بالاتفاق السعودي الإيراني برعاية بكين، الذي سينعكس بالإيجاب على علاقات سورية مع الدول العربية التي سبق وأن شاركت في المؤامرة عليها■

يجب أن تسقط الأوهام!

حاتم استانبولي. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ القدس

ورد في خطّةْ ترامب للسّلام (عرفت بصفقة القرن)، تحت عنوان المعيقات أن المسؤوليّة الأمنيّة غرب النهر هي مسؤوليّة إسرائيليّة، جوّا وبرّا وبحرًا، وحدّد مسؤوليّة القوى الأمنيّة الفلسطينيّة هي إجهاض الأعمال الإرهابيّة التي تستهدف إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة والأردنيّة والمصريّة، وأكدت أن متطلبات الأمن الإسرائيليّ والأردنيّ والمصري تفرض ضرورة تشكيل لجانٍ رباعيّةٍ وخماسيّةٍ وسداسيّة.

وانبثق عن اجتماع بئر السبع الذي ضمَّ مصر والإمارات والبحرين والمغرب وإسرائيل والولايات المتّحدة (محور كوشنير)، الذي عقد في كيبوتس سديه بوكير في النقب في آذار 2022، ما يعرف بمنتدى النقب الذي شكل لجان عمل في الاختصاصات كافة، من أهمّها الأمنيّة والسياسيّة والسيّاحيّة والاقتصاديّة والماليّة، واتّفق على عقد اجتماعات دوريّة في كلّ عام. الاتفاق على استمرار اجتماعاته الدوريّة هوَ في الجوهر تنفيذ للبند الخاص باللجان في اتفاقية ترامب للسلام (صفقة القرن).

اجتماع العقبة الذي تم في 27-02-2023، ضم ممثلي السلطة والأردن وإسرائيل ومصر والولايات المتّحدة، هو في الجوهر، تنفيذ بند تشكيل اللجنة الخماسيّة، الذي ورد في صفقة القرن، وحدّد أنّ وظيفة هذه اللجنة في الجوهر هي وظيفةٌ أمنيّة لحماية أمن إسرائيل والأردن ومصر.

لقد جاء اجتماع العقبة، بعد زيارة نتنياهو للأردن، التي كانت أوّل محطّة له بعد نجاحه في تشكيل حكومته اليمينيّة الصهيونيّة المتطرّفة التي أعلنت أنّها ستخوضُ حربًا ضروسًا ضدّ الفلسطينيين، هذه الزيارة كانت سابقةً تاريخيّة، من حيث الأولوية جرت العادة أن تكون واشنطن هي المحطّة الأولى للزيارة بعد أيّة انتخابات إسرائيليّة.

الزيارة على ما يبدو أنّها تهدفُ إلى تبديد المخاوف الأردنيّة من سياسة نتنياهو حول الخيار الأردني وتأكيده أنّ المصلحة المشتركة هي في حلّ القضية الفلسطينية في إطار ما ورد في صفقة القرن مع إعطاء ضماناتٍ باستمرار الولاية الهاشمية على المقدّسات في القدس، التي لم ترد في بنود صفقة القرن، حيث من الواضح أنّ إدارة الرئيس بايدن، تسعى إلى دمج محوري الاتفاقيات العربية الإسرائيلية التي وقعت في العهدين الديمقراطي والجمهوري، في إطار صفقة القرن مع بعض التعديلات لتبديد المخاوف الأردنيّة.

إنّ استمرار التمسّك بهدف الدولة الفلسطينية المستقلّة على الأراضي المحتلّة في الرابع من حزيران 1967، من قبل أطراف المعاهدات الثلاث كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، يتناقضُ مع جوهر هذه الاتفاقات التي وقعت، من حيث ما ورد في اتفاقيّة كامب ديفيد: أنّ الحلّ يكون عبر حكم ذاتيٍّ للفلسطينيين، أما في وادي عربة، فلم تتطرّق للدولة الفلسطينيّة، في حين لا تشير اتفاقية أوسلو بشكلٍ واضحٍ إلى دولة فلسطينيّة حدودها الرابع من حزيران.

الموقف الدولي الذي يطرح إقامة دولتين تعيشان بسلام جنبًا إلى جنب، لم يحدّد إطارًا للدولة الفلسطينيّة وحدودها، إنّما أحالها للاتفاق الثنائي الإسرائيليّ الفلسطينيّ في إطار الحلّ النهائي.

إنّ السلطة الفلسطينيّة في حالة لا تحسد عليها، كمن بلع سكينًا، فهي لا تستطيع إخراجه، كون استمرار بقائها مرتبطًا في تنفيذ التزاماتها الأمنية الموقعة، ولا تستطيع أن تبلع السكين، لأنها تفقد مبررات وجودها الوطني، حيث إنّ استمرار حالة رفع شعار الدولة الفلسطينية المستقلة (بلا آليات سياسية وزمنية)، من حين لآخر من قبل البعض، يندرج في حالة المزاد الدوري لاستقدام المساعدات والقروض المالية، فبعد كلّ معونة من البنك الدولي يختفي هذا الشعار من التصريحات الرسميّة وتعود تصريحات التهدئة ووقف التصعيد ومخاطر الفوضى، وعدم اتّخاذ إجراءاتٍ أحادية الجانب وجميعها موجهة للطرف الفلسطيني.

اللافت أن كل هذه الشعارات التي يصدح بها المسؤولين في بقاع الأرض، تتغاضى عن أن هناك احتلالًا هم مقرّون بصفته غير الشرعية قانونًا، هذا يعني أن استمرار الاحتلال الإحلالي الإسرائيلي هو بحد ذاته تصعيد وجرائمه اليومية من قتل واعتقال ومصادرة أراضي، وبناء مستوطنات ومعتقلين وأسرى واغتيال ميداني، مخالف للقوانين والأعراف الدولية، وهي حالةٌ تصعيديّة، تحمل طابع الجرائم رسمية، يقوم بها جيش الاحتلال ومستوطنون تحت حمايته، هذه الجرائم تشرّعها قراراتٌ حكوميّةٌ إسرائيليّة، تحملُ طابعًا عنصريًّا تمييزيًّا وإبادةً جماعيّةً للفلسطينيين، وهنا يحضر تصريح بن غفير وزير الأمن الإسرائيلي حول محو حوارة عن الوجود؛ تدلل على أنّ سياسة الإبادة هي سياسةٌ رسميّةٌ للاحتلال الإحلالي، يعيد إلى الأذهان الأسس التي قامت على أساسها دولة إسرائيل الإحلالية بدعم من حكومة الانتداب البريطاني.

الحكومة الإسرائيلية تصرح كل صباح ومساء، أنها لم ولن توافق على إقامة دولة فلسطينيّة على أية حدود، إن كانت على أراضي ما قبل الرّابع من حزيران، أو حتى ضمن أية تعديلات في إطار ما طرح سابقًا من تبادل للأراضي، وهذا

يشمل كل الاتجاهات السياسية الإسرائيلية وأحزابها.
إن الاتفاقات العربية والفلسطينية الموقعة لا تشمل أي بند يشير إلى قيام دولة فلسطينيّة، القرار الوحيد الأممي الذي يشير إلى قيام دولةً عربيّة هو قرار التقسيم 181، وفي هذا الإطار، فإنّ إسرائيلَ في الغُرف المغلقة، تشيرُ إلى أن هذه الدولة هي الأردن، الذي اقتسمت معه فلسطين وشعبها ما بعد جريمة النكبة. فالنظم العربيّة وإسرائيل، جاء قيامها بناء على اتفاقيات سايكس بيكو، هذه النظم التي صُنِعَ لها دول هي ما زالت ملتزمة وخاضعة لاتفاقيات سايكس بيكو ووعد بلفور.
إنّ كل الخطابات التي سمعها الشعب الفلسطيني منذ النكبة عن تحرير فلسطين وَلاءات الخرطوم ومقررات لجنة القدس وقرارات الجامعة العربية هي في الواقع قراراتٌ إنشائيّة بالجوهر، أعطت الفرصة الزمنيّة لإسرائيل لبناء نفسها وقدراتها، وفي أوّل فرصة، سنحت لهم تم سحبها، بل ذهبوا لإبرام اتفاقات ثنائيّة على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته وخاضوا المعارك السياسية الإسرائيلية ضد سورية وإيران تحت عنوان خطر الشيعي وتغاضوا عن الخطر الاسرائيلي.
عندما أدرك الشعب الفلسطيني خصوصيته وأطلق ثورته بدأت معظم هذه النظم بمحاولات احتواء الثورة الفلسطينية في إطار السياسة الرسميّة للنظام الرسميّ العربيّ، والآن يتكرّر ذلك من خلال المناشدة بإقامة الدولة الفلسطينية بلا آليّات سياسيّة وأمنيّة، هذا يطرح السؤال المهم: لماذا لم يقيموا الدولة الفلسطينية ما بعد النكبة ؟
القيادة الفلسطينية (سلطة ومعارضة)، يجب أن تصحو من سكرتها، وتدرك أنها وحدها ولا أحد بالجوهر معها، فالبيانات والتصريحات والانتقادات الإنشائية هي في الجوهر إبر تخدير موجهة للداخل العربي. لو أن النظم العربية جدية في انتقاداتها أو مواقفها فإنها بالحد الأعلى، يجب أن تمارس تجاه القضية الفلسطينية، ما يقوم به الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، من أجل أوكرانيا، باعتبار أن هناك احتلالاً إسرائيليًا، يجب وقفه وهزيمته، وفي حده الأدنى هو رفع الضغط والحصار عن الشعب الفلسطيني ومقاومته الفلسطينية ودعمها.
إنّ الشعب الفلسطيني لا يريد من النظم أن تحارب عنه، بل يريد منها وقف هَرولَتها نحو إسرائيل وإدانة عدوانها، من خلال دعم الشعب الفلَسطيني بكل الإمكانيات؛ لكي يقوم بهزيمة الاحتلال الصهيوني الإحلالي وإنهائه. وعلى القيادة الفلسطينية بكل أطيافها إدراك أن النظم العربية (نظم اتفاقية إبراهام) هي مشاركة في تمرير صفقة القرن، عبر البوابة الخلفية، لفرض وقائع على الأرض، لفرضها على الشعب الفلسطيني في إطار الحل الاقتصادي (الذي يُسيل لعابَ بعضها)، الذي تروّج له واشنطن الجمهوريّة والديمقراطيَّة.
الموقفُ الرماديُّ للنظام الرسمي العربي من الحرب الأوكرانية، ليس حبًا في موسكو، بل هو موقفٌ رماديّ، لكي لا تُسأل من قِبَل جماهيرها عن موقفها من الاحتلال الإحلالي الإسرائيلي وتطالبها بالتضامن ودعم المقاومة، كما تدعم دول أوروبا وواشنطن أوكرانيا بكل إمكانياتها.
إنّ منتدى النقب أو مؤتمر العقبة هما حلقتان في إطار تنفيذ بند اللجان السياسية والأمنية لبنود صفقة القرن، وعليه فإنّ النظم الرسميّة العربيّة وجماهيرها، يجب أن تدرك أنّ عدوانيّة إسرائيل لن تتوقف عند حدود فلسطين،

بل ستطال كل عواصمهم واقتصادياتهم، وبقدر ما يتعمق الاتجاه اليميني العنصري وتتضح مَلامح عنصرية وصهيونية الدولة الدينية الرجعية، فإنّ عدوانيتها وسطوتها ستطال الجميع من المحيط إلى الخليج، هذا الشعار الصهيوني الذي تسعى لإعلانه دولة الاحتلال الإحلالي، التي لم تحدد حدودًا أو دستورًا يعَرفها.
إنّ إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني، يعدُّ مهمةً ملحّةً يجب أن توليها القيادة الفلسطينية بكل اتجاهاتها أهمية قصوى، من خلال إعادة الوحدة السياسية الفلسطينية والخروج من الالتزامات التي وضعت نفسها في إطاره، إن كانت قوى السلطة أو المعارضة. كما ان إعادة الاعتبار وتنشيط الحلقة الفلسطينية في الخارج وتوحيد أدواتها النضالية وتوثيق التحالف مع القوى المساندة للقضية الفلسطينية، تعدُّ من الأولويات الملحة، لرفع الضغط عن الداخل الفلسطيني وتغيير لغة الحوار والنقاش السائدة باعتبار النضال الوطني الفلسطيني يندرج تحت عنوان الإرهاب.
إنّ الحوار الجدي بين قوى المعارضة الفلسطينية، يجب أن يتطرّق إلى إعادة عمليّة البناء السياسي والأمني والثقافي والاجتماعي في غزة، على قاعدة إرساء الأسس الوطنية الديمقراطية ومشاركة الجميع في الإدارة السياسية والأمنية والثقافية والاجتماعية، لإعطاء نموذج وطنيٍّ ديمقراطيّ، لتغيير الصورة النمطية التي رُوّجَ لها مَن المقربين والخصوم والأعداء، أن قطاع غزة يقاد من مجموعات إرهابيّة. فالمشاركة الجماعيّة من قبل القوى والاتجاهاتٍ كافةً في إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني (بما فيها جماهير 1948) سيكون الردّ الحاسم على العدوانيّة الإسرائيليّة.
إنّ على القوى الوطنيّة الفلسطينيّة باتجاهاتها كافةً إدراك أن دفاعها عن شعبها في أماكن وجوده كافةً هو السبيل الوحيد لإعادة الاعتبار لها ولتشريع قيادتها، فلا يمكن أن تحمل القوة الأمنية الفلسطينية السلاح ولا تمارس حماية شعبها أمام العدوانية الإسرائيلية، التي تمارس القتل والاغتيال اليومي لشعبها تحت سقف عباءتها.
على مدى عشرات السنين، الشباب والشابات وأطفال ورجال ونساء فلسطين، يتنقلون بين الحجر والخنجر والكلمة والطلقة، ليتصدوا لجرائم رصاص العدوان اليومي للاحتلال الإسرائيلي الإحلالي وداعميه، يعطون دروسًا في النضال والإقدام والإصرار لتحرير وطنهم، هذه التضحيات جديرة بأن تكون حافزًا لتغيير سلوك القيادة الفلسطينية والالتفات لإرادة شعبها وخياراته الوطنية، وإذا لم تمارس مسؤولياتها في الدفاع عن مصالح وأرواح الشعب الفلسطيني فهي غيرُ جديرةٍ بقيادته■

المصالحةُ السعوديّةُ - الإيرانيّةُ في الميزانِ العربيّ

محمد أبو شريفة. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سورية

منطقةٌ شائكةٌ تلك التي يقتربُ منها صنّاعُ السياسة الدوليّة، فالموضوعُ الذي اختارته الصين لنسج رواية المصالحة السعودية الإيرانيّة يمسُّ بصورة مباشرة صلبَ تعقيدات المنطقة، ويستعيد الجدل في تاريخها، والتساؤل حولَ جدوى الريادة والقيادة الخاضعة لمنطق موازين القوى وصراعات النفوذ التي استنزفت الكثير من الأنفس والدماء والأموال والإمكانيّات، فالواضحُ أنّ الصين قد استخدمت أدوات عصريّة متوازنة بين مختلف شركائها في الشرق الأوسط ليتمّ التمهيد والتعامل معَ هذه المصالحة وفقا لمتطلّبات قواعد السياسة والاقتصاد، وبالرغم من تاريخ العلاقة المركّبة التي تحكم الخصمين، وما تحتويه من تنافر وتلاق وتداخل وتباعد وصداقة وعداوة، إلاّ أنّ الأمرَ يتّضح من بعيد بشكل مغاير سيّما إذا غصنا في الأعماق، حيث التداخل بين الطرفين أقوى وأعمق ويتموضع تارةً هنا، وتارةً هناك، وحيث يتقاسم الطرفان المغنم والمغرم بمستوى من المستويات.

في يوم الجمعة 10 آذار/مارس 2023، وفي العاصمة الصينيّة بكين تصافحت الرياض وطهران بعد خلاف استمرَّ أكثرَ من سبعة أعوام، هذه المصافحة التي تمّت بين الأدميرال علي شمخاني، رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، ومساعد بن محمد العيبان، مستشار الأمن القومي السعودي برعاية ووانغ يي وزير الخارجيّة الصيني كانت إيذانًا لإحياء العلاقات الدبلوماسيّة الطبيعيّة، وإعادة فتح سفارتيهما في غضون شهرين وعبّر الاتّفاقُ عن استئناف تبادل المصالح بين البلدين، وعلى كلّ الأصعدة.

فهي علاقةٌ ممتدّةٌ منذ عقود، وتمرحلت وتذبذبت في محطّات عدّة بين وصل وقطع، لكن تمّت استعادتها واستمرارها عام 1991، وحتى مطلعَ عام 2016، حينما قطعتها الرياض بعد الهجوم على البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران.

إذن، هو اتّفاقٌ ينهي حالة العداء المضنى ويفتح الباب لمقاربات جديدة في العلاقة السعوديّة الإيرانيّة. فالاتّفاق من حيث المكان الذي تمّ فيه الإعلان عنْ ولادته يعدُّ صدمةً لجميع المراقبين، فالحكومةُ الصينيّةُ لم يعرف عنها القيام بنشاطات ذات طابع تصالحيٍّ بين الدول، فهي على الدوام ميّالة إلى الهدوء والانطواء، والواضح أنّها سعت دون ضجيج وأضواء ومنابرَ إعلاميّة لإنجاز ذلك عبر مباحثات سريّة أشار إليها الرئيس الصينيُّ شي جين بينغ خلال زيارته إلى السعودية في نهايةِ العام المنصرم، وأيضًا ألمح لها خلال استقباله الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في بكين الشهر الفائت شباط/فبراير2023. وأكّد أنّ الصين باتت قوّةً عظمى أساسيّة في الشرق الأوسط وفاعلًا دبلوماسيًّا يحسبُ له حساب.

أما الطرفانِ المتصالحان السعودي والإيراني فلكلٍّ منهما دوافعُهُ في التقارب ونبذ الخلافات، أبرزها مراقبة مجريات الأحداث في الإقليم وتطوراتها المتسارعة، التي من الممكن أن تسفر عن مغادرة الولايات المتحدة الأميركية لموقعها، وإن كان ذلك بشكل تدريجي، والدافع الآخر يكمن بالحضور الصيني القوي على المسرح الدولي والقدرة على حماية وضمانة المصالحة ضمن رؤيتها الاستراتيجية في استثمار الفراغ الذي قد يحصل نتيجة تراجع النفوذ الأميركي إلا أنّ هذا القول حاليا ووفقًا للظروف الراهنة قد لا يحمل في طياته أي معنى ودلالة فالهيمنة الغربية كانت وما تزال فاعلة ومن هنا يمكن القول بأن الأطراف الثلاثة في بكين أرادوا إرسال رسالة واضحة للجميع مفادها أن الدول الكبرى والإقليمية يمكنها أن تؤسس وحدها لرؤية جامعة خارج النفوذ الأميركي الغربي فكما هو معلوم فإن الصين معنية بتصالح القطبين السعودي والإيراني لأسباب جيوسياسية فالاستقرار في منطقتنا يعني دوام واستمرار الآلة الصناعية الصينية في أسواقنا العربية والإقليمية وتأتي ضمن رؤية مبادرة «الطريق والحزام» أو طريق الحرير الممتد من بكين ليصل شواطئ المتوسط مرورًا بمياه الخليج ولهذا فإن الصين معنية بترتيب أوضاع كل الدول في المنطقة، وأشارت الحكومة الصينية أن مسعاها جاء تعبيرا عن رغبتها بإنهاء كل النزاعات في المنطقة، وخارج حدود الهيمنة الأميركية.

وكان إعلانُ بكين عن المصالحة السعودية الإيرانية قد احتل مكانة بارزة في التحليلات العالمية لأنها المرة الأولى التي تتدخل فيها بشكل مباشر وفاعل في اتفاق إقليمي في الشرق الأوسط تنافس به دور الولايات المتحدة الأميركية التقليدي. وضمن هذا السياق الجيوسياسي الجديد والتحديات الماثلة أمام الجميع ترى عديد الدول والحكومات في المنطقة إلى مراجعة سياستها

العودة إلى الفهرس

الخارجية والاستدارة من سياسة العداء والتنافر إلى سياسة التعاون والتقارب وتبادل المصالح والمنفعة.

ومن المفيد التذكيرُ أن هناك ملفات مثقلةً بالجراح وما تزال عالقة بينَ قطبي النزاع الإيراني والسعودي ابتداء من الملف اليمني ومرورا بالملف العراقي والسوري وانتهاء بالملف اللبناني ومن الملاحظ أن معظم المراقبين ينتظرون مفاعيل هذا الاتفاق على كل الملفات الساخنة في المنطقة، ورحبت به مختلف الدول العربية والإقليمية والعالمية وكذلك القوى والأحزاب وتترقب مدى انعكاساته إيجابا على إمكانية تسوية وتبريد الصراعات الدامية وإنهائها سواء في اليمن أو غيرها كما يرى البعض إمكانية فتح الباب أمام عودة العلاقات السياسية السعودية - السورية، ويضع حدا للتوتر السياسي في لبنان والمساهمة في حل أزماته الاقتصادية والسياسية، وفيما يتعلق بالعراق التي استضافت عدة جولات للحوار السعودي الإيراني خلال السنتين الماضيتين فمن المرجح أن تؤدي ثمار الاتفاق إلى ضبط ايقاع النفوذ والتنافس على أراضيها بين هاتين القوتين. ويعتقد البعض لدى استشراف مفاعيل وتأثيرات الاتفاق على ملف إيران النووي بأنه قد يتيح المجال أمام استئناف المفاوضات بين طهران وواشنطن والعودة من جديد إلى طاولة فيينا والخوض بالبرنامج النووي.

أما على صعيد الملف الفلسطيني فمن الواضح أن هذا الاتفاق قد شكل صدمة وصفعة في وجه كيان الاحتلال والذي كان يروج قبل أيام من إعلان هذا الاتفاق بأنه على مسافة مرمى حجر من إقامة علاقات ديبلوماسية وتطبيع مع السعودية وإذ بهذا الاتفاق يظهر للعلن ما يعني بالنسبة للاحتلال أن خطتها لتطويق إيران منذ سنوات قد ذهبت هباءً منثورًا في حين أفادت وسائلُ إعلام سعوديّة مؤخرًا أن رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق الأمير تركي الفيصل أكد أن لا سلام مع دولة الاحتلال دون الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وقال: «الشروط معروفة، وهي إيجاد دولة فلسطينية ذات سيادة وذات حدود معترف بها وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، هذه هي شروط المملكة التي وضعت في المبادرة العربية التي أطلقها الملك الراحل عبدالله». ووصفت دوائر سياسية صهيونية الاتفاق بأنه «فشل كبير وخطير للسياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية»، وقال رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت إن «تجديد العلاقات بين السعودية وإيران هو تطور خطير لإسرائيل وانتصار سياسي لإيران وفشل ذريع لتراخي نتنياهو وعجزه، ويوجه ضربة قاتلة لجهود بناء تحالف إقليمي ضد إيران».

بكل الأحوال يبدو من الظاهر أن مفاعيل هذا الاتفاق سيأخذ من الوقت ما يكفيه؛ لكي ترتسم صورة جديدة للمنطقة بعيدا عن ثنائيات الحروب التدميرية العبثية والمغانم الغربية الخالصة. فالطرفان؛ الرياض وطهران لديهما نظرة استراتيجيّة إلى المنطقة تتمثل في تشابك المصالح وخفض التوترات والنزاعات، صحيح أن الاتفاق جاء تحت عنوان سياسي إلا أنه بالمضمون مبني على مصالح اقتصادية كبرى مشتركة للبلدان الثلاثة، وأهمها الزيادة في النمو الاقتصادي وانعكاسه على مختلف المجالات الاقتصادية خاصة انفتاح الأسواق أمام تبادل البضائع بين هذه الدول وانتعاش سوق الطاقة وإتاحة الفرصة للسعودية لمواصلة المشاريع التنموية كمشروع «رؤية 2030» الذي أطلقه ولي العهد السعودي ومن البديهي أن مثل هذه المشاريع بحاجة إلى استقرار سياسي واقتصادي فقد حقق حجم التبادل التجاري بين الصين والسعودية 320 مليار دولار في الخمس سنوات الماضية فهي أكبر شريك تجاري للسعودية، إذ وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 87,3 مليار دولار في 2021. وبلغت قيمة الصادرات الصينية للسعودية 30,3 مليار دولار، فيما بلغت واردات الصين من المملكة 57 مليار دولار، وبلغت واردات الصين من النفط الخام من السعودية 43,9 مليار دولار في عام 2021، وهو ما يمثل 77% من إجمالي وارداتها السلعية من السعودية. وكذلك حقق حجم التبادل التجاري بين طهران وبكين زيادة بنسبة 18% في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي متجاوزا 12 مليار دولار. وأظهرت بيانات «آرغوس» أن واردات الصين من النفط الإيراني عبر ماليزيا بلغت 1,2 مليون برميل يوميا في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022. ويتضح من هذه العلاقة أن الصين تمثل الشريك التجاري الأول لإيران والسعودية والمشتري الرئيسي للنفط من كلا البلدين، لذلك لديها اهتمام باستقرار المنطقة من أجل مبادرتها لضمان حركة بضائعها إلى القارة الأوروبية والإفريقية دون معيقات. وبمعزل عن المكاسب الاقتصادية فإن ثمة مكاسب سياسية يحصدها البلدان الثلاثة من الاتفاق أهمها تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، فالرياض تسعى إلى تهدئة جبهة الجنوب وإيقاف التهديدات الأمنية التي حملتها الصواريخ والمسيرات اليمنية إلى العمق السعودي في السنوات الماضية، كما أنها بحاجة لبعض الوقت لإثبات قدرتها على وضع حد لسياسة الابتزاز الأميركي الغربي التي تعرضت له سابقًا من إدارة دونالد ترامب. وإيران تطمح إلى المزيد من الوقت لمعالجة أزماتها الداخلية والتفرغ للملف الأميركي والإسرائيلي فتعدد الملفات يستنزف طاقاتها وإمكانياتها ويضاعف مشاكلها. وبالمقابل نجاح المصالحة يعزز دور الدبلوماسية الصينية الصاعدة دوليًّا ويمنحها تفوق ليس فقط بالمجال الاقتصادي والصناعي والتقني بل والدبلوماسي ويضفي على جهودها توسيع رقعة تحالفاتها الاستراتيجية وضم الأقوياء المؤثرين فموقعها الدولي جعلها توازن بطريقة مدروسة وذكية موقفها من عديد القضايا العالمية الأمر الذي تحتاجه أي دولة صاعدة.

ومن هنا يمكننا طرح السؤال المهم في هذا المضمار والذي يتعلق بصورة المنطقة بعد هذا الاتفاق فما قدرته على الاستمرار، خاصة أن أسباب النزاع التي كانت بينهما ما زالت عالقة وتم ترحيلها وفقا للتسريبات إلى مرحلة أخرى تأتي بعد عودة العلاقات وفتح السفارات، واقتصرت المصالحة على عودة الشراكة الاقتصادية والتجارية وتهدئة التوتر السياسي بينهما، مما يحيلنا إلى ضرورة قراءة هذا الاتفاق قراءة معمقة وعدم الاستعجال بالاطمئنان إلى مخرجاته السياسية.

فمن الطبيعي أن تبعات هذا الاتفاق ستطال كل دول المنطقة ويفتح على آفاق واعدة ترتكز على ديبلوماسية تبادل المصالح بديلًا عن ديبلوماسية النزاعات والحروب■

لقاءُ العقبة...
بين محاولاتِ الاحتواءِ وتقطيعِ الوقت

د. موسى العزب. عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبيّة الديمقراطيّ الأردني/ الأردن

أمامَ دخول الحالة الدوليّة مرحلةً جديدةً وحاسمةً من التجاذبات، التي بدأت تشي بإمكانيّة إحداث تغيير جوهريٍّ على سطوة القطب الأمريكي المتفرّد على العالم، في محاولة تركيز جهود الدوائر الغربية على عناصر الأزمة الأوكرانيّة، وتوجيه الطاقات لهزيمة روسيا واحتواء سياسات صعود الصين، وأمام تنامي المقدّرات الإيرانيّة، وملامستها لإنتاج السلاح النووي، وتصاعد الحالة الكفاحيّة في الأراضي الفلسطينيّة، واحتدام الصراع، سعت الولايات المتّحدة إلى إظهار حرصها على استمرار إمساكها بالملفات الخاصّة بحلفائها وشركائها كافةً، فكثفت من حضور مسؤوليها إلى دول المنطقة، وبالأخص عبر زياراتهم المكوكية إلى «إسرائيل»، حليفها الاستراتيجي في الإقليم، في محاولة لإثبات حضورها، وقدرتها على إدارة نفوذها؛ فجاء انعقادُ لقاء العقبة يوم الأحد 26 شباط الماضي، بطلب أمريكيّ، وامتثال أردنيٍّ ومشاركة السلطة الفلسطينية ودولة الكيان والأردن ومصر، تحت عنوان مباشر؛ يقول بصياغة تهدئة تمنع انفجار الأوضاع من بوابة الأقصى، قرب دخول شهر رمضان، ويبطن مجموعة من العناوين الخاصة بمسائل الصراع في الإقليم!

التوقيتُ والأسباب:

في محاولة لفهم طبيعة لقاء العقبة وتوقيته، نجد أنّ هناك مجموعةً من الأسباب والعوامل تُقاطعتْ معًا، حملت الولايات المتحدة على الطلب من القيادة الأردنيّة ترتيب هذا اللقاء، وجاء في مقدّمتها فلسطينيًّا؛ ارتقاء مواجهة سياسات العدوان، والترويع والبطش الصهيوني، من خلال تطوّر حالة كفاحيّة متصاعدة في الضفة، مع تشكّل أطر وبؤر مقاومة مسلحة، ودرجة عاليةً من جسارة أداء الجيل الشاب من الفدائيين الجدد، واستعدادهم للدخول في مواجهات ساخنة مع المحتل، مع انكفاء كامل لدور السلطة الفلسطينية، وعزلتها فلسطينيًّا وعربيًّا، وصدأ أدواتها، وانكشاف فشل خياراتها السياسية، وحقيقة ارتباطها مصلحيًّا مع العدو، وسقوطها شعبيًّا.. ظروف موضوعية وذاتية، تبشر بولادة البديل، وتشي بتوفر الفرصة لإمكانية الارتقاء بالأداء النضالي الفلسطيني إلى صيغ جماهيريّة وفصائليّة متقدّمة، خاصّة ونحن على أبواب شهر رمضان، وما يكتنزهُ هذا الشهر من تجارب، ومشاعر روحانية ووطنية محفزة.

ترافق ذلك مع اندلاع صراع «إسرائيليٍّ» داخليٍّ مفتوح وغير مسبوق، بدأ يترك تبعاته على دور «إسرائيل» في المنطقة، ومكانتها عند مراكز القرار في العالم، ومن المرجّح أن ينعكس ذلك على طبيعة النظام ومستقبل الكيان.

مجموعة هذه المعطيات بدأت تثير شكوك الولايات المتحدة بمستقبل شركائها، كما أنها قد أثارت بشكل خاصّ قلق أنظمة التطبيع العربية، وتخوفها من أن تؤدي هذه التطورات إلى تراكم الوعي الشعبي بحتمية ثقافة المقاومة وتلاقي محورها، وتصليب التفاف الجماهير حولها، مع فتور زخم التعبئة ضد إيران، وضعف المراهنة على سطوة الكيان الصهيوني في حسم الصراعات في المنطقة! فمن هنا نرى السعي الأمريكي الملح، للإمساك بأوراق القوة، وشد عصب الحلفاء العرب، وفي غرب أوروبا، خاصة من تنامي مقدرات العامل الإيراني، وارتباطه بمثلث متماسك يمتد من طهران إلى موسكو وبكين، ويشكل تهديدًا جديًّا على استفراد القطب الأمريكي في العالم، ويزيد من القلق الأمريكي على مخرجات الحرب في أوكرانيا، ونحن نرى كيف أدى غياب استراتيجية أمريكية متماسكة في المنطقة، إلى وضع أصبحت فيه القوات الأمريكية في كل من سورية والعراق ومناطق أخرى في الإقليم، «رهينة» القوة النيرانية لمحور مترامي يمتد على عدد من الجبهات!

لماذا في الأردن؟ الدور والدلالات:

لقد كانت فلسطين دومًا الأكثر استهدافًا، ومحلّ أطماع متواصل عبر التاريخ، وقد شكلت العمق التأريخي والحيوي للأردن، كما يشكل الأردن العمق التاريخي والمجال الحيوي لفلسطين، رغم كل محاولات المشروع الاستعماري بكل تعبيراته، ومنذ وعد بلفور الفتك بهذه المعادلة، وإبقاء الأردن جغرافيا وكيانًا، في بؤرة الملف الأمني الصهيوني.

الخوف على الأردن الآن يتأتى من جوهر المشروع الصهيوني في الأردن، الذي يقوم على الإخضاع والسيطرة تحت «رعاية وإشراف» أمريكي، والمفارقة أن يصبح العائق السياسي لتكاملية المشروع الصهيوني في فلسطين والأردن، هي المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، ومن ثَمَّ ليس من المصلحة الوطنية الأردنية، أن يَقبل النظام الأردني دورًا في التعامل مع مقاومة الضفة لتصفيتها، مشابهًا لدور النظام المصري في حصار مقاومة غزة وتقييدها، فيما الهجمة على الشعب الفلسطيني ليست مسبوقةً في عمقها واتّساعها ووحشيتها، ولا في تواطؤ

الصمت الدولي على تنفيذها.

ورغم الأهميّة الجيوسياسيّة للأردنّ، يلاحظ بعض المراقبين، أنّ الأردن الرسمي قد اندفع إلى لقاء العقبة دون حساباتٍ وطنيّة متزنةٍ، ورغم رفض شعبيٍّ معلن ومُستحقٍ باتٍ يؤمن بأنّ فلسطين هيَ قضيّةٌ وطنيّةٌ أردنيّة، في ظلّ ظرف تتراجعُ فيه قيمة ما يمكن أن يقدمه النّظام للأطراف الإقليمية، مقارنة مع الكلف السياسية والوجودية متوسطة وبعيدة المدى التي قد يترتب عليه دفعها جراء مشاركته بهذه الألاعيب الخاسرة، حيث يخضع الأردن على الدوام إلى تحولات في أولوياته وخياراته نتيجة تحول الأولويات الاستراتيجية للقوى الفاعلة في المنطقة، وقد جاءت معاهدة وادي عربة، وما تلاها من الاتفاقيات مع الكيان في عناوين الطاقة والمياه، لتنال أكثر من هذه المكانة، كما أدى التواجد العسكري الأمريكي المكثف على الأراضي الأردنية، وما رافقه من توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي الأردنية الأمريكية، إلى مزيد من تقويض السيادة الوطنية، وتفاقم العزلة السياسية، وتراجع في الدور والتأثير، ومواجهة الرفض الشعبي، ودخول الحكم في حالة من اهتزاز الثقة بقدراته وخياراته، وعجزه عن تبرير سياساته.. وقد أدى مؤخّرًا الانفتاح التطبيعي عبر علاقات تبادليّة مباشرة بين بعض الدول الخليجية والكيان، إلىَ ضمور في دور الأردن جسرَ عبور ووسيط في تقديم خدمات لدول الجوار. هذهِ خياراتٌ أدّت إلى الإمعان في سياسات التفقير، وتكميم الأفواه، وتشديد القبضة الأمنيّة والبطش بالفعاليات الوطنيّة، والنشطاء السلميين!

مخاطرُ حقيقيَّة للقاء ونتائج بائسة:

بوجود الكيان الصهيوني على طاولة الاجتماعات، حاول لقاء العقبة، أن يكرس بداية، المفهوم التطبيعي السائد؛ بأن «إسرائيل» هي جزءٌ أصيل من المنطقة، وشريكة في حل مشكلاتها، وليست المشكلة الأساسية فيها. وعندما طلبت أمريكا من الحلفاء والأتباع التجمع في العقبة، فذلك لكي تطمئنهم، بأنها ليست في وارد الانسحاب، وأنها تضع حضورها العسكري في المنطقة لصالح أجنداتها، وبرنامجها في لجم إيران، واحتواء الاختراق الصيني، وإضعاف روسيا في جميع المواقع تمهيدًا لإسقاطها. وعلى هامش هذه العناوين، تسعى الولايات المتحدة إلى ضبط التفلت الإسرائيلي في توجيه ضربةٍ عسكريّة غير محسوبة إلى إيران!

في الجانب الفلسطيني، ظهر بأن المهمة الرئيسية عند المجتمعين، هي البحث عن أدوات وتكتيكات مناسبة لترجمة شعار التهدئة وتحويله إلىً خطوات عمليّة تؤدّي إلى عزل بؤر المقاومة على طريق ضربها وتصفيتها، بعد أن تجاوزت الأحداث والتطورات خطة دايتون سيئة الصيت والسمعة، وبعد أن فشل تواجد أكثر من 50% من القوات البرية الإسرائيلية في الضفة من السيطرة على «الوضع الأمني»!!

ما خطط له لقاء العقبة في هذا الإطار، هو تقطيع الوقت، وممارسة الضغوط على الطرف الفلسطيني بمختلف أطرافه، عبر إعادة تأهيل الدور الأمني للسلطة، ووضعها بالكامل في مواجهة المقاومة، ضمن خطة أمنية لقمع الحالة الجماهيرية المتصاعدة، وتصفية الحالة الشبابية المقاومة، بعد أخذ العلم بسحب السلطة لمشروع القرار الفلسطيني المقدم الى مجلس الأمن الدولي والمتعلق بوقف الاستيطان واعتباره غير شرعي وقانوني، واستبدال ذلك ببيان رئاسي يصدر عن مجلس الأمن، ليس له أي قيمة سياسية أو قانونية!

ما أعلن رسميًّا في البيان الختامي، الذي جاء في ثماني نقاط؛ تعهد «الإسرائيليون» والفلسطينيون بـ «منع المزيد من العنف»، والعمل على «وقف التصعيد»، على الأرض.

وبأن الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية قد أكدتا على «إرادتهما والتزامهما المشترك» بالتحرّك الفوري لوقف «الإجراءات الأحادية الجانب» مدّة 3 إلى 6 أشهر، بما فيه وقف مناقشة إقامة وحدات استيطانيّة جديدة مدّة 4 أشهر، وعدمَ تقنين «المستوطنات العشوائيّة» مدة 6 أشهر»، كما اتفق المشاركون على مساعدة الجانبين على «بناء ثقة متبادلة» من أجل «حوار مباشر»، ودعوا لاجتماع آخر في مدينة شرم الشيخ في آذار الجاري.

ردود فعل ساخنة وإعلان مواقف:

قبل أن يجفّ حبر البيان المشترك الصادر عن لقاء العقبة، كان الشعب الفلسطيني وقواه السياسيّة، يرفض اللقاء ونتائجه، ويحذر من ارتداداته السلبية على القضية الفلسطينية ومقاومتها. ورغم تهافت هذا البيان وبؤسه، تبرّأت منه الحكومة «الإسرائيلية» بمكوناتها اليمينية الإرهابية التلموديّة المجرمة، وأعلنت غالبيتها انتقالها من مواقع الحديث عن إدارة الصراع، إلى نواياها المبيتة في حسم الصراع، وباشرت حملة ترويع ضد الشعب الفلسطيني، وأطلقت يد المستعمرين ترويعًا وهدمًا وتهجيرًا ومصادرة للأراضي. وأكدت على برنامجها الذي يدعو الى تصعيد الاستيطان في كل الضفة الغربية، باعتبارها أرض «اسرائيل الكاملة»، وتأكيدها على حسم السيطرة على مدينة القدس عبر الطرد والتهجير والاقتلاع والتطهير العرقي، وإطلاق إجراءات قمعية إخضاعية شديدة تطال الحقوق والممتلكات والحياة، للعمل على تغيير الطابع الديني والقانوني والتاريخي للمسجد الأقصى، وتهويده بالكامل.

مخططُ الإدارةِ الأمريكيِّة الذي ينفُّذ على مراحل:

من الواضح أنّه لم يكن هناك من تصوّر للقاء العقبة سوى تثبيت ضمان أمنً دولة الكيان، مقابل وعود فارغة بتجميد مؤقّت للاستيطان، وتخفيفٍ للقبضةً الأمنيَّة الإسرائيليّة في الضفةً والقدس وتقليل عمليات الاقتحام لمناطق السلطة الفلسطينيّة. ومن المتوقّع أن تواصل الإدارة الأمريكيّة ضغوطها على السلطة الفلسطينيّة للتعاطي مع خطتها الأمنيّة التي سيقودها الجنرال الأمريكي فنزيل، وجوهرها يقوم على تدريب خمسة آلاف عنصر من عناصر أمن السلطة، في الأردن ومصر، وتشكيل غرفة عمليات مشتركة أمنية أمريكية - إسرائيلية - فلسطينية، مهمتها تصفية الحالة الكفاحية الفلسطينية، واستعادة السيطرة على بؤر المقاومة المسلحة.

في ظلّ عدوانٍ مستمرٍّ وشامل على الشعب الفلسطيّني، وما يرتكبُ بحقه من جرائم، فإنّ خطة فنزيلِ الموعودة، لن يكتب لها النجاح، خاصّة أنّها في حال وضعت للتنفيذ، ستفتح الباب على مصراعيه لفتنةٍ فلسطينيّةٍ - فلسطينيّة، وتقدّم خدمةً مجانيّةً لدولة الكيان وحليفتها أمريكا. خاصّة ونحن نشهد حالة تآكل وتفسخ وضعف السلطة وتراجع حضورها شعبيًّا وقيميًّا وسياسيًّا ما يعجّل من سقوطها، ويستدعي التوجه الجاد لبلورة البديل النضالي الوطني■

لمحةٌ عن الوضع في تونس

الطاهر المعز. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ تونس

يلخّصُ السيّد صلاح الدّين الثابتي، عضو مجموعة «حتى ينتصر الشعب» التي تدعمُ الرئيس بشكلٍ مطلق دون أيّ تَحَفظ، الوضع السياسي بعد ارتفاع معدّل الامتناع عن المشارَكة في عملية التصويت إلى نحو 90%، بقوله: حتى لو بلغت نسبة المُشاركة 0% سنستمر في تطبيق برنامجنا؛ إنه برنامج الإرادة الشعبية» (من استجواب أجرتْهُ معه محطة موزاييك إف إم التي يمتلكها رجل ثري مُعتقَل).

أصبح الوضع الاقتصادي في تونس (قرابة 12 مليون نسمة، منهم أكثر من 1,6 مليون في الخارج) أسوأ مما كان عليه قبل انتفاضة 2011/2010، حيث تجاوزت نسبة التضخم 10% وتميّز الوضع بنقص المواد الغذائية الأساسية (الحليب والسكر والأرز والزيت والقهوة) وبارتفاع مُشطّ للأسعار، بلغ معدل البطالة 18,6%، ويقدر معدل الفقر بـ 22%، من السكان؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة الهجرة غير النظامية، وكذلك الهجرة المُنَظّمة للأطباء والمهندسين والعمالة الماهرة وفَنّيّي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلخ.

بدأت، منذ نحو ثمانية عشر شهرًا، مُفاوضات بين الحكومة وصندوق النقد الدّولي، ولم تتقدم تلك المفاوضات، حيث كانت الحكومة ترغب في اقتراض أربعة مليارات دولار لسدّ العجز، وأخيرًا وافق الصندوق – من حيث المبدأ – على قرض بقيمة 1,9 مليار دولار، منذ شهور، ولم يُفرج عن أي قِسْط من القَرْض، بانتظار تطبيق الشروط القاسية، وفي الأثناء، خفضت وكالة مودِيز الأمريكية (28 كانون الثاني/يناير 2023) تصنيف الدين طويل الأجل للبلاد، معللة ذلك «بارتفاع مخاطر التخلف عن السداد» (من قبل الدولة).

على صعيد الحريات الفردية والجماعية، شملت الاعتقالاتُ والتّرهيبُ فئاتٍ عديدةً من المواطنين، سواء من دائرة الإخوان المسلمين وحلفائهم، الذين حكمُوا البلاد من 2012 إلى منتصف 2021، أو من الإعلاميين والقُضاة والنقابيين والمواطنين الذي عبّروا عن رأي مُخالف أو ناقد للحاكم الحالي للبلاد، وكان اعتقال مسؤول نقابي في شباط/فبراير 2023 بتهمة «التورط في تنظيم إضراب لعمال الطرق» قد اضطرّ قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل (اتحاد نقابات الأُجَراء) إلى الخروج عن «الحِياد» وإلى التعبير عن مُعارضة بعض جوانب سياسات الحكومة الحالية.

يُعدّ الاتحاد العام التونسي للشغل أقدم وأقوى منظّمة نقابيّة للأجراء في إفريقيا والوطن العربي، وأسهم مؤسسوها سنة 1946 في النضال ضدّ الاستعمار الفرنسي، ويضم الاتحاد حاليًا نحو مليون عضو - في بلد يبلغ عدد سكانه 12 مليون نسمة – ونظم الاتحاد مظاهرة يوم الرابع من آذار/مارس 2023، للمطالبة بالديمقراطية واحترام الحقوق الاقتصادية وإطلاق سراح المُعتَقلين السياسيين، ووضع حدٍّ للحملة العنصريّة ضد فُقراء إفريقيا جنوب الصحراء الذين يعبرون تونس قبل التوجه إلى أوروبا، ومنعت السلطات قادة النقابات الأجنبية من دخول تونس للتعبير عن مُساندتهم للاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعلن معارضته لرفع الدعم عن المنتجات الأساسية مثل الغذاء والطاقة والوقود، وهي تدابير تعدّها الحكومة ضرورية لتأمين قرض بقيمة 1,9 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، ويُعدون الاتحاد العام التونسي للشغل من أقوى المنظمات في تونس ومن المنظمات القليلة التي يمكنها تحدي سياسات الحكومة بشكلٍ علنيٍّ وفعّال، في ظرف تميّز بمضاعفة الرئيس قيس سعيد الاستفزازات ضد الاتحاد النقابي، بما في ذلك التشكيك في حقّ الإضراب، مؤكّدًا أن «الحقّ في التنظيم لا يمكن أن يكون له أهدافٌ سياسيّة»، وذلك إثر إضراب عمال الطرق السريعة (30 و 31 كانون الثاني/يناير 2023)، حيث سمح العمال لسائقي السيارات بالمرور دون تسديد الرُّسُوم، في حين صرّح قيس سعيد إن «الطرق كانت مغلقة» واعتقلت الشرطة رئيس نقابة هذا الفرع.

صعوبات:

يواجه المواطنون صعوبات اقتصاديّةً عديدة، جراء ظروف موضُوعيّة منها ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية والجفاف ونقص السيولة في خزائن الدولة، ما يفسّر جزئيًّا هذه الأزمة، لكن يجب عدم إهمال سياسات السلطات السياسية ومخططاتها فهي مسؤولة على سير شؤون البلاد والمواطنين، ويتميز الوضع الحالي بغياب المنتجات الغذائية الأساسية التي أصبحت مفقودةً من أرفف المتاجر التي تفرض التقنين على مشتريات العجين (المعكرونة) والحليب والأرز والسكر والقهوة، وبخصوص نقص الحليب، يستهلك المواطنون التونسيون في المتوسط 1,8 مليون لتر من الحليب يوميًّا، بينما لا يتجاوز الإنتاج المحلي 1,2 مليون لترا، وفقًا للبيانات الرسمية (بعد تخريب قطاع الفلاحة وتربية المواشي، تبعًا لأوامر صندوق النقد الدّولي) ولذلك يجب على الدّولة أو الشركات الاحتكارية الخاصة تَوْريد ما لا يقل عن ستمائة ألف لتر في اليَوم، لكن أدّى نقص العملات الأجنبية إلى تفاقم نقص الحليب منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر 2022، فتم تحديد المبيعات بلِتْرَيْن اثنَيْن لكل زبون، في محلات السوبر ماركت، فيما ظل الإنتاج المحلي يتراجع منذ سنوات عدة، عندما قدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قروضًا مشروطةً بإنهاء الدعم الحكومي للمزارعين، وما الحليب سوى واحد من المنتجات التي غابت من رفوف المتاجر، إلى جانب الأرز والقهوة والسكر والزيت، وتفاقمَ النّقص في المعروض منذ الحرب في أوكرانيا، حيث ارتفع سعر الحبوب بنسبة 40% بين آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر 2022، وتضاعف سعر العلف وغذاء الحيوانات (ثمانية مرات خلال عشر سنوات)، واضطرّ العديد من مربي الماشية إلى بيع المواشي بأسعار منخفضة، فانخفض حجم القطعانُ التونسية بنسبة 30% سنة 2022، كما تفاقمت هذه الصعوبات بفعل الجفاف وانخفاض منسوب المياه في السدود التي لا تكاد

تمتلئ إلا بنسبة 30%، وتجدرُ الإشارة أن تونس كانت تصدر الحليب حتى عام 2017، ثم انخفض الإنتاج بسبب خفض دعم الفلاحة وأسعار الحبوب وعلف الحيوانات، وخفض دعم الإنتاج (الحليب ومشتقاته واللحوم والبيض...).

كان الوضع الاقتصادي والإجراءات المقيدة للحريات من العوامل التي أثنت المواطنين عن المشاركة في الجولة الأولى (17 كانون الأول/ديسمبر 2022) والجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في 29 كانون الثاني/يناير 2023 لانتخاب 161 نائبًا، وربما يعود ارتفاع معدل الامتناع عن التصويت إلى نسبة 90% في كلتا الجولتين إلى نقص السلع، وسمحت هذه الانتخابات بعودة عدة نواب دستوريين، من أتباع زين العابدين بن علي، أو الباجي قائد السبسي وحزبه نداء تونس، إلى المجلس التشريعي. أما المواطنون فقد فَقَدُوا اهتمامهم بالأجندة السياسية التي يقودها الرئيس قيس سعيد، كشكل من أشكال الاحتجاج على السلطة ورئيسها الذي وعد بدعم الفُقراء وبمحاربة الظلم والفساد، وبدلاً من ذلك تم تمديد حالة الطوارئ، السارية منذ 2015، حتى نهاية 2023، ما يسمح للسلطة التنفيذية بإصدار أمر الإقامة الجبرية وحظر المظاهرات وممارسة الرقابة على الصحافة، وزاد النظام القائم من مظاهر القمع والتّشدّد، إذ جَمَعَ الرئيسُ وزراءَهُ المسؤولين عن القمع (الداخلية والقضاء والدفاع) وألقى خطابًا شديد الخطورة ضد خصومه، الذين وسّعَ دائرتهم لتشمَلَ الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يبدو أنه الهدف الجديد للسلطة، ليصبح العُمال مُستهدَفِين من خلال نقاباتهم.

يقدر مكتب العمل الدولي أن أكثر من 50% من العمال التونسيين ينتمون إلى القطاع غير الرسمي، الذي يمثل أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (وهي نسبة مُشابهة للدول العربية الأخرى)، ولذلك يقترح صندوق النقد الدولي اندماجهم في النظام الضريبي لزيادة إيرادات الدولة، مع عدم زيادة رُسوم وضرائب الشركات الغنية ومتعددة الجنسيات، لكن اتضح، من خلال تجارب العديد من البلدان الإفريقية، أن فرض الضرائب على الاقتصاد غير الرسمي ليس مربحًا كما يبدو لأنّ هذا القطاع يشملُ مجموعة متنوّعةً من الأنشطة الاقتصاديّة، والفرقُ شاسعٌ بين إيرادات التّهريب المُنظم، وإيرادات الباعة الجائلين، وفي الواقع، فإنّ أولئك الذين لا يدفعون ضرائب كافية هم المحامون والأطباء وأطباء الأسنان والمحاسبون وعدة آلاف من المهنيين والشركات المتخصّصة في التهرّب الضريبي، والقطاع الخاصّ بشكلٍ عامٍّ الذي يسعى إلى نهب المال العامٍ، مع عدم المُساهمة في إيرادات الدّولة، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ عشرات الآلاف من العمال غير المهيكلين لا يحصلون على دخل يُعادلُ الحدّ الأدنى للأجور، ومن ثَمَّ سوف يتمّ إعفاؤهم من دفع الضرائب، بعد تجنيد عشرات الموظفين وآلاف الساعات من العمل لاستقبالهم وإرشادهم وتسجيل بياناتهم ومراقبة دَخْلهم، وتسجيلهم رسميًا لدى إدارة الضّرائب، في حين تمتلك القطاعات الأكثر ربحًا وسائل عديدة للإفلات من الضرائب، وذلك بفضل الروابط السياسية والإمكانيات المالية، التي تسمح لهم بدفع رواتب المحاسبين والمحامين الذين يدافعون عنها، والرّشاوى لكبار موظفي الدّولة.

إنّ ترسيم العمال غير النِّظَاميين لدى مصلحة الضرائب لا يؤدّي تلقائيًّا إلى دفع الضرائب، فقد طلب صندوق النقد الدولي تسجيل العمال غير الرسميين في العديد من البلدان الإفريقيّة لدى السلطات الضريبيّة، وأظهرت التجربة أنّ دَخْلَ أكثر من نصفهم لا يبلغ الحد الأدنى المطلوب لتحصيل الجباية، ومن ثَمَّ فهم مُعْفيّون بحكم القانون من تسديد الضرائب، رغم نفقات الحكومات لتسجيلهم ومراقبة إقراراتهم الضريبيّة، وعمومًا، تَضَرّرَت الفئات الأشدّ فقرًا من استراتيجيات فَرْض الضرائب على القطاع غير الرسمي، بشكلٍ غير متناسب؛ نظرًا لأنّ الأعمال غير الرسمية والهَشّة تكون ظاهرةً للعيان.

فالعدالةُ الجبائيّةُ تتطلّب استهداف الأثرياء وأصحاب الدخل المرتفع الذين تظهر عليهم، بالعَيْن المَجَرَّدَة، علامات الثروة ومستوى معيشة مرتفع، من خلال السكن والسيارات الفاخرة ونمط الاستهلاك والرحلات إلى الخارج وما إلى ذلك.

وفي باب الجباية، تفرض البلديات التونسية ضرائب على الشركات والباعة غير الرسميين من خلال مجموعة متنوّعة من الأدوات، مثل فرض رسُوم على المواقع في الأسواق أو فرض رسوم على «الاستخدام التجاري للأماكن العامة»، ولذلك فإنّ الأولوية بالنسبة للعاملين في القطاع غير الرسميّ هي الحصول على التأمين الصحيّ والاجتماعيّ، والاندماج في برنامج حكوميّ (وجب ابتكاره) لمكافحة الهَشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

إفراغ البلاد من مواردها البشريّة:

تمرُّ تونس بصعوبات اقتصاديّة خطيرة، ومن مظاهرها ارتفاع الدّين العمومي، وضعف أو جُمود النّمو الذي لا يمكنه خلق فرص عمل، ومن نتائج هذا الوضع أن نحو 50% من شباب البلاد يريدون مغادرتها، وفقًا لاستطلاعات عدّة، وهاجَرَ أكثر من 40 ألف مهندسٍ، وأكثر من 3300 طبيب، خلال السنوات الخمس الماضية، إلى كندا أو الدول الأوروبيّة أو دويْلات الخليج، وفقًا لتقديرات عدّة موثوقة، منها عمادة الأطباءِ، وعمادة المُهندسين وغيرهما، ومنحت ألمانيا رسميًّا 2558 تصريحَ عمل رسميًا للتونسيين سنة 2020، وارتفع العَدد إلى 4462 سنة 2021 وإلى 5474 تصريح عمل، خلال عشرة أشهر، بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر 2022؛ لأنّ ألمانيا أقوى اقتصاد أوروبي، دولة ذات معدل مواليد منخفض للغاية، ولديها «احتياجات هائلة من العمالة، في مجالات الصحة وتكنولوجيا المعلومات، والفنادق والمطاعم والإنشاءات وزرع الألياف الضوئية أو قيادة مركبات البضائع الثقيلة»، بحسب مدير مكتب الهجرة (Get in Germany) وأنتج ارتفاع الطلب الألماني على الخبرات، ارتفاعًا في الطلب على دورات اللغة الألمانية في تونس خلال السنوات الأخيرة، من قبَل الشباب المؤهلين تأهيلًا عاليًا، الذين يتوقعون أن يحظوا بالاحترام والتقدير وبراتب جيد في بلاد المَهْجَر، خلافًا لما يلاقونه في تونس، حيث يبلغ المتوسط الوطني للرواتب 1000 دينار (نحو320 دولارًا)، وتستغل بعض الدّول الأوروبية أو كندا هذا الوضع لاستقطاب العديد من الخريجين الشباب التونسيين (أو من بلدان فقيرة أخرى) عن بعد، أو بعد اختبار يتمّ في تونس، حيث يتقدّم أضعافَ الأعداد المطلوبة من الشبابِ المؤهّلين الذين أنفقت الدّولة مبالغ طائلة لتعليمهم ولتأهيلهم؛ لكي يُفيدوا اقتصاد ومجتمعات سويسرا أو كندا وألمانيا أو غيرها، ويأمل هؤلاء الشبان والشابّات الحصول على راتب جيّد وظروف عمل ومعيشة أفضل، وهيَ طموحاتٌ معقولة ومشروعة، يُفترَض أن يتمتعوا بها في بلدهم ■

«الصهيونيّةُ الدينيّة»... التيّار والحزب
التاريخ التنظيميّ والسرد الأيدلوجي - السياسي

أحمد مصطفى جابر. مسؤول قسم شؤون العدو في «الهدف»

كان لافتًا ومثيرًا للغضب ربّما مشهدُ الوزير الصهيوني، زعيم حزب «الصهيونيّة الدينيّة»، بتسلئيل سموتريتش على منبر الخطابة في العاصمة الفرنسيّة، باريس، يوم 19 آذار 2023 وهو يعلن عدم وجود شعب فلسطيني، وهذا الإعلان، يعكس الخطاب الأصلي للرجل وحزبه، ناهيك عن الحركة الصهيونيّة برمّتها، سبق وأن قالها جميع زعماء الصهيونية بأشكالٍ مختلفة، وبشكلٍ خاص التيار العريض الذي ينحدر منه منذ تأسيسه أول مرة على شكلٍ حزب (المزراحي).

بالنسبة لسموتريتش، كان المنبر الذي وقف عليه الرجل، لافتًا أكثر من كلماته التي تؤخذ على محمل الجد الكامل من المستمعين إليه، فعلى هذا المنبر كانت هناك خريطة صهيونيّة أصليّة لعصابة الأرغون تعكس ما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، التي تضم فلسطين وكامل أراضي شرق الأردن، ما يسمى حاليًّا المملكة الأردنية، وأكثر من ذلك.

يمكن القول دون مخاطرة معرفية، إن سموتريتش، الرجل، والخطاب، والقاعدة الانتخابية، وبتعميم لا يحتاج إلى أي جرأة، تحالفه الانتخابي أيضًا، إنما يعكس الموقف الأصلي والجذري للحركة الصهيونية وتنويعاتها تجاه الشعب الفلسطيني، بل والشعب الأردني أيضا.

ورغم هذا الحسم التصنيفي، كما ورد أعلاه لا بدّ ومن اللازم التحذير مسبقًا من القراءة المتسرعة لمسألة «الصهيونية الدينية» تيارًا ثقافيًّا أيدلوجيًّا صهيونيًّا عامًّا، ومتمايزًا داخل الحركة الصهيونية، و«حزبًا سياسيًّا» داخل التيار من جهة ومتجاوز له من جهة أخرى كما هو حال حزب سموتريتش.

وبشكل عام – مزيد من الشرح أدناه - «الصهيونية الدينية» هو الاسم المتجدد لحزب اتحاد لئومي - تاكوما وكذلك تحالف الأحزاب الذي خاض انتخابات2021 و 2022 الذي شمل أيضًا حزبين يمينيين متطرفين: عوتسما يهوديت ونعوم.

ويشغل هذا الحزب حاليًا في الحكومة السابعة والثلاثين (التي أدت اليمين الدستورية في نهاية عام 2022)، ثلاث مناصب وزارية: بتسلئيل سموتريتش (وزير الخزانة ووزير في وزارة الحرب)، أوفير سوفير (وزير الهجرة والاندماج) وأوريت ستروك (وزيرة البعثات الوطنية).

كيف ولدت الصهيونيُّة الدينيّة؟

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان تعبير (صهيوني متدين) في نظر العديد من اليهود المتدينين يعكس تناقضًا لفظيًّا. إذ اتهمت الحركة الصهيونية بأنها تسعى إلى تأسيس يهوديٍّ جديد، منفصل عن التقاليد، وعكس يهودي المنفى. وكانت الصهيونيّة، بطبيعتها، عنصرًا من عناصر التمرّد. التمرّد في قبول الوضع الراهن، والتمرد على السلبية التي ميّزت يهود الشتات، وتمرّد في العقل يتعلّق برفض أن خلاص «إسرائيل» في يدي السماء، ونتيجة لكل هذا - تمرد على التقاليد والسلطة الحاخاميّة، التي كانت ترمز عند الجيل الشاب إلى أمراض الشتات اليهودي.

هذا الوضع الموصوف أعلاه، وإن كان تناقضًا لفظيًّا في مستوى الشعار والخطاب، فإنّه يعكس ارتباكًا عقليًّا مؤلمًا عند أتباع هذا التيّار، وهو ارتباكٌ صاغه وأعطاه مشروعيته العقلية والدينية في صفوفهم الحاخام يتسحاق نيسنباوم، أحد قادة حركة «المزراحي»، وقد كتب في وقت تأسيس حركة «المزراحي» هذا الجدل، الذي هو بالأساس صراع بين «صهيونيتها» و «تدينيها»، رافق الحركة «المزراحيّة» منذ بدايتها». ومن منظور معاصر وواسع، تعبّر هذه الخطوط عن جوهرٍ العلاقة العميقة بين الصهيونية والتدين في أربعة جوانب رئيسية: ما العلاقة بين المكونين: «الصهيوني» من جهة، و «الديني» من جهة أخرى؟ في أي مجالات من الحياة يتجلى التعقيد المنطوق للصهيونية والتدين بطريقة عملية؟ هل ينجح اليهودي الصهيوني الديني في تطبيق المزيج المذكور فعليًا ويعيش حقًا التعقيد الموصوف؟ كيف يمكنُ تكثيف تعميق العلاقة بين التدين والصهيونيّة بالمعنى الواسع المعبّر عنه في مجالات الثقافة والتعليم والأيديولوجيا؟

والسؤال الذي يلخّص كل هذا ويحتويه: هل الصهيونيّة والتدين متوازيان، والفجوة الهائلة أعمق من إمكانية تجسيرها؟ أم أنه من الممكن إنشاء عقدة مثالية يمكن فيها، رغم اختلاف وجهات النظر المتوازية، أن تتحد وتشكل «موازيات التقاء»؟

ومن أجل التمسك بالمواقف الصهيونية والاستمرار في نفس الوقت في التمسك بالتقاليد، يجب تجديد الوعي الديني وهزه. وهذا ما فعله دعاة الصهيونية المتنوعون، بمن فيهم الحاخام يهودا القلعي والحاخام تسفي هيرش كاليشر، اللذان صاغا في كتاباتهما موقفا دينيًا غير عادي في المشهد في ذلك الوق يتعلق خصوصا بفكرة (الفداء اليهودي).

عندما سُئل يوسف بورغ، رئيس الحزب القومي الديني في السبعينات، عن العنصر الأكثر أهمية في الهوية الدينية الصهيونية - اليهودية أم القومية؟، أجاب «واصلة- يمكن تفسيرها بأنها عملية تجسير أو جسر بين عالمين

ويمكن القول شرطة (-) تصل بين مصطلحين وتفصل بينهما-. وتمثل إجابته وجهة نظر واسعة الانتشار ترى الصهيونية الدينية على أنها أيديولوجية براغماتية تحاول سد الفجوة بين الدين اليهودي الأرثوذكسي والحركة الصهيونية العلمانية. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تحديًا لهذه النظرة البراغماتية من قبل مختلف الأفراد والجماعات بين الصهاينة المتدينين، وأدت الخلافات الداخلية إلى استقطاب الحركة إلى درجة أنه من المشكوك فيه ما إذا كان من الممكن إيجاد حتى قضية واحدة يتفق عليها جميع الصهاينة المتدينين. علاوة على ذلك، يشمل مجال تأثير الصهيونية الدينية اليوم أشخاصًا لا يُعرّفون بالضرورة على أنهم متدينون أو صهاينة. وهو ما يحتاج إلى تفسير.

منذ تأسيس حركة «المزراحي» عام 1902، كان قد تم استخدام مصطلح «الصهيونية الدينية» بشكل مستمر للإشارة إلى مجموعة اليهود الأرثوذكس الذين دعموا الحركة الصهيونية (ودولة إسرائيل لاحقًا). في نفس الوقت، يستخدم المصطلح أيضًا للإشارة إلى أيديولوجية محددة، والتي توفر التبرير اللاهوتي للحركة الصهيونية ودولة «إسرائيل». لكن حدثين فاصلين دفع أتباع الصهيونية الدينية إلى إعادة النظر في التزامهم مع الدولة التقليدية التي بناها بن غوريون، أولاً، أدت نتائج حرب 1967 بقيادة الصهيونية الدينية إلى التخلي عن «التحالف التاريخي» - تعاونهم السياسي مع هيمنة حزب ماباي. بعد الحاخام تسفي يهودا كوك، كانوا يطمحون للعب دور أكثر أهمية في السياسة الوطنية والعمل من أجل الاستيطان في الأراضي المحتلة. لاحقًا، تحدت خطة فك الارتباط عام 2005، التي تضمنت إخلاء حوالي 9000 مستوطن من قطاع غزة وشمال الضفة، الطموحات السياسية والدينية للصهيونية الدينية. تسبب هذا الحدث في تشكيك العديد من الصهاينة المتدينين في التزامهم بالصهيونية، ولكن علاوة على ذلك، في كثير من الحالات تغيرت معتقداتهم الدينية بشكل كبير. لذلك، يبدو أنه بالنسبة للعديد من أولئك الذين نشأوا في المجتمع الصهيوني الديني، لم تعد «واصلة» يوسف بورغ عنصرًا أساسيًا في هويتهم.

كيف نفهم «واصلة» يوسف بيرغ؟

لتمييزهم عن غير الصهاينة (الأرثوذكس) المتدينين اليهود، تسمي الجماعة الصهيونية المتدينة أحيانا «القومية الدينية». يشير وجود الواصلة في كلا اسمي المجموعة إلى أنها لا تقل أهمية عن الدين في هويتها أعضائها. للواصلة دور مزدوج. أولاً، يشهد على هوية هجينة تتضمن أسلوب حياة يهودي أرثوذكسي إلى جانب دعم الحركة الصهيونية - تعايش الدين التقليدي مع الحداثة العلمانية. ثانيًا، تشير الواصلة أيضًا إلى فصل تحليلي بين المجال الديني والسياسة القومية، وهو ما تحاول الهوية الدينية الصهيونية جسره.

بالطبع، لا يعد ظهور حركات القومية الدينية ظاهرة ينفرد بها الكيان الصهيوني فقد حدد عالم الاجتماع روجرز بروبيكر التدين القومي باعتباره شكلاً مميزًا من القومية التي تتحدى القومية العلمانية وتستخدم الدين لربط الدولة والإقليم والثقافة معًا، في الحالة الصهيونية استخدم الدين اليهودي دورًا مهمًا في تكوين هوية وطنية ودمج «الدولة والأرض والثقافة» أيضا داخل الحركة العلمانية الصهيونية.

التاريخ التنظيمي لـ «الصهيونية الدينية»

تأسست حركة (الصهيونية الدينية) عام 1902 في إطار الصهيونية العالمية، وقد جاء مؤسسوها من حركة (احباء صهيون). وتأسس فرعها في فلسطين العام 1918، وانضمت في مؤتمرها الثامن إلى المنظمة الصهيونية العالمية كجسم له استقلاليته الذاتية في بعض القضايا. وقد لعبت هذه الحركة دوراً بارزاً في تنظيم العمل البرلماني في الكنيست بعد قيام الكيان الصهيوني العام 1948، وكذلك في إقامة الحاخامية الرئيسية. وطرحت عدة قضايا اجتماعية وتربوية واقتصادية وسياسية ومحلية (بلدية) في مؤتمراتها العامة. وتدير الحركة شبكة من المؤسسات التعليمية والتربوية، مثل رياض الأطفال والمدارس على مختلف مستوياته (بما فيها مدارس ما قبل التجنيد) ودارًا لإعداد المعلمين وجامعة بارايلان في رمات غان ومصارف ومؤسسات اقتصادية ومالية خاصة بها، ومنظمات شبيبية ونسائية وجريدة (هتسوفيه- المراقب). وفي عام 1956 اتحدت مع (هبوعيل همزراحي) وشكلا (حزب المتدينين الوطنيين) (المفدال). وقد أدرك الحاخام جاكوب رينيس، مؤسس الحركة الأم للصهيونية الدينية «همزرحي»، أن العصر يتطلب ثورة ليس فقط في إدراك الإيمان، في العلاقة بين الإنسان والله، ولكن أيضا في دراسة التوراة.

سياسيًّا، تعاون الهمزراحي مع المنظمة الصهيونية، رغم أن الأخيرة كانت علمانية بطبيعتها. ولاحقًا، اتهم الحاخام أبراهام يتسحاق هكوهين كوك هذه الشراكة بتهمة دينية. وقد اعترف في طموح الصهيونية العلمانية - بإعادة شعب إسرائيل إلى التاريخ - بعنصر مقدس، ولذلك دعا إلى التعاون الكامل بين المعسكرات الثلاثة التي في رأيه تشكل الأمة المتجددة: الأرثوذكس والقوميين والليبراليين. هذا تقديرا لحيوية كل معسكر لبناء الوطن.

ومن هذه الأسس نمت الصهيونية الدينية الكلاسيكية كحركة رأت في الصهيونية دعوة للتجديد الديني، وفي التدين – تحقيق عميق للمعنى للمشروع الصهيوني. وكما ذكرنا، أدى الجمع بين هذين العالمين معًا إلى خلق قوة موازنة أبقت كلتا القوتين ضمن حدودهما المناسبة.

فيما بعد اتحد مزراحي مع الحزب الذي انشق عنه أيضا هبوعيل همزراحي، وذلك صيف 1956، تحت اسم «مفدال» بالعبرية (مفلجا داتيت لئوميت/ الحزب الديني القومي). بزعامة حاييم-موشيه شابيرا، الذي أسس «منظمة هاشومير». وفاز المفدال في أول كنيست يشارك فيها بـ11 مقعداً، ثم عام 1992 بستة مقاعد، ومثلها عام 1996، ثم تراجعت أهمية «مفدال» وشعبيته بعد قيام أحزاب دينية أخرى، فكانت حصته في انتخابات عام 1999 خمسة مقاعد فقط. وفي انتخابات 2006 تراجع إلى أربعة مقاعد، ثم حصل على ثلاثة مقاعد في انتخابات الكنيست التي جرت عام 2009م التي خاضها باسم «البيت اليهودي- المفدال الجديد»، وحقق خلالها أسوأ نتيجة يحصل عليها الحزب منذ تأسيس الكيان.

وتمثلت العقيدة السياسية للحزب في المشاركة في الحكم، باعتبار أن ذلك يمثل حماية للمصالح الدينية، ولذلك، فقد شارك الحزب في العديد من الحكومات على اختلاف توجهاتها السياسية. وتعرض أيضا لعدة انشقاقات ففي 1981 انشق أهارون أبو حصيرة عن الحزب وشكل حزب تامي «قائمة تقاليد إسرائيل» الذي أسسه اعتماداً على انتمائه لليهود الشرقيين. وفي عام 1983م انشقّ الحاخام حاييم دوركمان

مشكلًا حزب «متساد» (المعسكر الديني الصهيوني)، وفي عام 1988م انشق الراب يهودا عاميطال مشكلا حزب «ميماد» (معسكر الوسط الديني، أو اليهودية العقلانية).

بالنسبة للحزب لحالي «الديني الصهيوني» بزعامة عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش فقد انشق عن حزب (يمينا) وريث البيت اليهودي الذي كان يقوده نفتالي بينيت وإيليت شاكيد في يناير 2021، قبل انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين. وكان حزب (يمينا) قد خاض انتخابات الكنيست 23 و22، ولكن يبدو أن الانقسام جاء لعدة أسباب بما في ذلك الخلافات الأيدلوجية وأيضا رغبة بينيت وشاكيد في التخلص من سموتريتش، وانزعاج هذا من قلة عدد أعضاء فريقه على قائمة (يمينا).

المبادئ السياسية والأيدلوجية لتيار الصهيونية الدينية مع تغييرات طفيفة:

أوّلًا: الإيمان التام بالحق التاريخي لليهود في فلسطين، والإيمان بـ «أرض إسرائيل» الكاملة، والاستيطان في الأراضي الفلسطينية كافة، لذلك؛ يطلقون عليه مصطلح «أبو الاستيطان».

ثانيًا: بناء دولة إسرائيل وتقوية وجودها من النواحي الدينية والأمنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، من منطلق الالتصاق بأسس الشريعة اليهودية، التي يجب أن تؤثر على عملية استصدار القوانين، أي أن تكون قوانين إسرائيل مبنية على الشريعة.

ثالثا: تدريس الدين في كافة المراحل التعليمية.

رابعًا: تأييد خدمة طلاب المدارس الدينية بالجيش.

خامسًا: دعم المؤسسة القضائية الحاخامية (القضاء الشرعي).

سادسًا: التشدد في الحفاظ على حرمة السبت.

سابعًا: إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، والقدس ستبقى عاصمة أبدية «لإسرائيل» و«الشعب اليهودي»، ومن ثَمَّ سوف تظل موحدة، ومن حق اليهود الصلاة في الحرم القدسي.

ثامنًا: يؤيد الترانسفير «ترحيل الفلسطينيين» بشكل غير مباشر، ويرى أن فلسطينيي 48 بمثابة «خلايا سرطانية في جسم إسرائيل»؛ لابد من استئصالها على الفور

تاسعًا: العمل من أجل إلغاء اتفاقيات أوسلو، وعدم الاعتراف بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وتأييد السلام مقابل السلام فقط، كما يرفض الحزب حق تقرير المصير للفلسطينيين إلا في حدود الحكم الذاتي على السكان وليس على الأرض.

سموتريتش وبن غفير وتمثيل الصهيونية الدينية:

يعكس سموتريتش وبن غفير وحزبيهما (الصهيونية الدينية وعوتسما يهوديت) والجمهور الذي صوت لهما التغيير الذي حدث في الصهيونية الدينية. إذ بينما زعموا الوسطية في البداية لمد الجسور بين العوالم اليهودية، أصبحوا مرادفين للتطرف بعد فوزهم بثمانية مقاعد غير متوقعة.

رغم اعتدالها التاريخي في السياق الصهيوني، إلا أن الصهيونية الدينية تمركزت وتمت السيطرة عليها من قبل طرف شديد التطرف فيها، ومن خارجها أيضا، وطوروا مفهوما متشددا يقول إنه إذا أخطأ الناس وقرروا إخلاء المستوطنات وتسليم الأراضي للفلسطينيين، فيجب استبدال الناس، واختاروا طريق الانفصال عن المجتمع العام ومن الثقافة المعاصرة. بشكل عام، كان هذا هو نهج الفصيل الأرثوذكسي المتطرف في الصهيونية الدينية، بقيادة مدرسة هار حمور الدينية ورئيسها الحاخام تسفي تاو. وهو شخص شديد الرجعية معاد للمرأة، ومنحرف متهم بالاعتداء الجنسي.

بين بعدين:

ألزم البعد الصهيوني الحاخامات والتقاليد الدينية بالاستجابة للتحديات الجديدة التي وضعت أمامهم في الواقع المتجدد، مما حال دون وقوعه في التطرف والأصولية الدينية. وكان عليهم، على سبيل المثال، إيجاد فتاوى شرعية للعمل في الأرض خلال سنوات شميتا (شميتا، سنة توراتية يمنع خلالها العمل في الأرض حسب الهالاخاة، والحكمة في ذلك أن الأرض –كما الإنسان والحيوان– بحاجة إلى الراحة– وهذه السنة تأتي كل سبع سنوات مرة بنعنى ست سنوات حرث وواحدة لا) والعمل في المصانع الأساسية يوم السبت. وتبنّت قيمًا ليبرالية وديمقراطية، وأعطت مكانًا في الفضاء الديني للجماعات التي لم يتم تمثيلها بعد، ولا سيما النساء. وبشكل عام، فإن الشراكة الكاملة مع جمهور عريض لا يراعي التوراة والمتزفوت (الواجبات الدينية المقدسة)، في جميع مجالات الحياة، دفعها إلى تطوير لغة دينية أكثر اعتدالا، بحيث يمكن قبولها حتى من قبل آذان غير دينية.

من ناحية أخرى، أي البعد الآخر، التدين، فقد ذكر الصهيونية بدورها – ليس فقط أن تكون إطارًا سياسيًا مستقلا للشعب اليهودي، ولكن أيضًا لرؤيتها كوسيلة لتحقيق رؤية عالمية واسعة، وإحضار قيم العمل الخيري إلى العالم. والعدالة، التي تهدف إلى منعها من الوقوع في مفاهيم قومية عنيفة. فعلى سبيل المثال، طالب الحاخام يوسف دوف سولوفيتشيك، زعيم «همزراحي» في الولايات المتحدة، مناحيم بيغن بتشكيل لجنة تحقيق في أعقاب مذبحة صبرا وشاتيلا عام 1982.

في الواقع، على مر السنين – بسبب المشروع الاستيطاني «غوش أمونيم» – كان التوازن بين التدين والصهيونية ينتهك أحيانًا، ولكن كما ذكرنا، عرفت الصهيونية الدينية دائمًا كيف توازن نفسها. ولم يكن الحزب الديني القومي، حتى بعد أن ارتبط بالجانب الأيمن من الخريطة السياسية، راديكاليًا – لا سياسيًا ولا دينيًا. إذا نمت فيه أعمال اليمين المتطرف، يضطرون إلى الانسحاب من الحزب وتأسيس أحزاب أخرى، مثل مرشا أو تاكوما. والكهانية، والعنصرية، والخطاب العنيف والصريح، والتطرف الديني، لم يتم قبولها بالتأكيد فيها. الكلام أعلاه قد يبدو مفاجئا لأنه يعاكس جميع القيم والشعارات التي ينادي بها الآن بتسلئيل سموتريش وحزبه، ويظهر أن هناك انفصال تاريخي عميق بين القيم الأصلية للمزراحي وأسسه الأيدلوجية والقيم التي يتبناها حزب الصهيونية الدينية الآن وبيانه الأيدلوجي.

ومن الواضح أن التركيبة «القومية» لحزب عوتسما يهودا، والتطرف الديني لحزب الاتحاد الوطني (مفدال) ليس مزيجًا متوازنًا ومحدودًا، ولكنه مزيج مضاد يعكس التطرف من الجانبين وتحالف العنصر الديني المتطرف المنفلت من الصهيونية الدينية مع التيار المتطرف القومي ما يؤدي إلى الانغلاق ومزيج متفجر من التطرف الشديد والعنصرية الفجة والاختلال الأيدلوجي الذي لايمكن تجاهله.

في سياق السلوك الانتخابي، ليس كل ناخبي حزب «الصهيونية الدينية» متطرفين، وهناك عضو كنيست واحد على الأقل في الحزب، أوهاد طال، الأمين العام السابق لبني عكيفا على مستوى العالم، يعتبر معتدلا. كما صوت العديد من التيار القومي الديني لصالح هذا الحزب. وتثبت هذه النسبة من الناخبين في الطوائف الدينية المركزية

مثل جفعات شموئيل (23,95% أقوى حزب في المدينة) أو إفرات (48,05% على النحو الوارد أعلاه) ولكن الحزب صعد على منصة متطرفة ما أثار حتى استياء وتساؤل ناخبيه الأصليين.. فكيف حدث هذا؟

في قياس النتائج الانتخابية:

في سياق الحملة الانتخابية ولأغراض تسويقية، قام بتسلئيل سموتريتش «بخطوة رائعة» من وجهة نظر تسويقية عندما أطلق اسم «الصهيونية الدينية» على اتحاد الأحزاب التي أنشأها. فمن ناحية، فهو اسم مميز ومن ناحية أخرى معرف. وهو يميز هذا الحزب الجديد عن حزب (الديني الوطني- مفدال) ولكن من ناحية أخرى، فإن الصهيونية الدينية هي التعريف الفوري للجمهور الديني الصهيوني، الذي يعتبر مصطلح «ديني - قومي» أقل شيوعًا بالنسبة له. وهكذا، من خلال الاسم الذي اتخذه لحزبه، وضع سموتريتش نفسه كممثل مخلص للصهيونية الدينية الكلاسيكية، التي اختلفت في ذلك الوقت عن إرث المفدال.

في التفاصيل كتنظيم محدد، لم يستطع حزب «الصهيونية الدينية» السيطرة على كامل ولا حتى أغلب الهيئة الانتخابية في انتخابات الكنيست الأخيرة، بل صوت التيار أيضا، لليمين والليكود وأزرق وأبيض وساعر وأيضًا ليبرمان وحتى لحزب العمل. وبلتالي رغم تحقيق الحزب لستة مقاعد يجب الانتباه إلى أنها ليست جميعا بأصوات التيار، إذ جاء مقعد على الأقل من القطاع الأرثوذكسي المتطرف وواحدًا آخر على الأقل من الليكود، وأن اثنين ونصف كان مع مع بن غفير طوال الوقت، كذلك لم يصوت حاخامات تيار الصهيونية الدينية لحزب «الصهيونية الدينية».

ويعتبر المراقبون من جانب آخر، أن معظم الأصوات التي حصل عليها التحالف (عوتسميت يهودا والصهيونية الدينية) لا تعود لهذا الأخير، بل هي على الأرجح ناخبي إيتمار بن غفير وحزب عوتسما يهوديت. وفي مقر الحزب (القائمة) ليلة الانتخابات، تنبه العديد من المراقبين بأنهم لم يروا الكثير من الناس يرتدون قبعات كلاسيكية محبوكة (صهيونية دينية) بل كان هناك علمانيون وأرثوذكس متشددون وشباب التلال وقليل من الصهيونية الدينية الكلاسيكية. لو كان بتسلئيل سموتريتش قد ترشح بمفرده داخل حزب الاتحاد الوطني (المفدال)، لما تجاوز العتبة كما يقول معظم المدققين في السلوك التصويتي في «إسرائيل».

كما تشير التحليلات العديدة إلى أن الغالبية المطلقة من ناخبي بن غفير من الصهاينة المتدينين يعارضون بشدة تعبيرات العنصرية التي أطلقها في الماضي، والكاهانية، ودعمه للقاتل باروخ غولدشتاين والتهديدات التي وجهها لرابين بشأنه. عشية مقتله. لكن يستغل بن غفير ثغرة أساسية في العقل البشري تتمحور حول استصعاب التحدث عن قيم أصلية حتى لو كانت أساسية ومهمة، عندما يكون الناس غير آمنين قلقون على حياتهم.

التصور الأرثوذكسي: مختلف لكن متقبّل

نقطة الانهيار الأخرى في االمفهوم التاريخي للصهيونية الدينية، تتعلق بالجانب الأرثوذكسي المتطرف، من مدرسة سموتريتش، حيث سيطر الأرثوذكس المتشددون على مؤسسات الصهيونية الدينية في عملية طويلة. في حين أن العديد من أعضاء الصهيونية الدينية الكلاسيكية يحصلون على تعليم عام ويدخلون سوق العمل، فقد غزا الأرثوذكس المتشددون مجال التعليم، وأنشأوا نوى، وافتتحوا مؤسسات تعليمية بفصل تام، وتخلوا عن المدارس الدينية الحكومية وأنشأوا مؤسسات تعليمية نخبوية، واستولوا على عالم المدارس الإعداديةٍ ما قبل العسكرية ومارسوا ضغوطًا هائلة لتشكيل تعليم الدولة الدينية في ضوء مفهومهم الديني، الذي يختلف عن الثقافة المعاصرة، المقتنعة بأنها تمتلك الحقيقةٍ الحصرية، والتي تفسر الواقع فقط وفقًا لمفاهيم الهالآخاة.

ومن المجالات الأخرى التي حاصروا فيها بالصهيونية الدينية الكلاسيكية بالفكر اليميني الذي طوروه تقديم أنفسهم على أنهم خلفاء الحاخام أبراهام يتسحاق هكوهين كوك، لكنهم في الواقع اختزلوا كتابه التوراة ميني يام الشامل - الذي كان مفتوحًا للتعليم والثقافة العامة وله خصائص عالمية - إلى توراة وطنية أحادية البعد ومبسطة. يعني هذا التركيز أن الرسالة ستكون واضحة وحادة وسهلة التوسط والتحقيق. وأنتجت معاهدهم حاخامات ينقلون أفكارهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة. وكتبوا بيانات ودائما يشيرون إلى «الجيل» بأكمله، كما لو كان لديهم المفتاح لفهم عميق إلى أين تتجه السفينة الصهيونية وكيف يمكن إعادتها إلى المسار الصحيح. وبذلك، أعطوا الجمهور إحساسًا باليقين، كما لو كانوا يملكون المفتاح الوحيد للنمو المستمر «لفداء إسرائيل».

ملخص:

ظهرت الصهيونية كأيدلوجية عرقية لا عقلانية قائمة على أسس العضوية ووحدة الدم والقومية الشوفينية وفكرة الفولك، مع صعود اللاعقلانية الأوربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكن هذه الصهيونية لم تكن لتتمظهر بهذه البشاعة ولم تكن لتحصل على قوة دفع في صفوف عامة اليهود لو لم تكن ثمة عناصر أصيلة في الديانة اليهودية تدعم هذا النموذج وتقدم له إمكانيات النجاح عناصر تقوم على مكونات غيبية أسطورية تستند بعمق إلى فلسفة الإرهاب والعنف والعرقية وكره الآخر واحتقاره وتمجيد الذات وتعظيمها. وفي هذا السياق فـ«الصهيونية الدينية» يمكن اعتبارها بالفعل الحل للتناقض التاريخي بين علمانية الصهيونية الأصلية وادعاءاتها في تمثيل اليهود واستخدامها للنصوص الدينية للحشد والتعبئة، ما يعني أن الصهيونية الدينية ليست ظاهرة عابرة في تاريخ الصهيونية والكيان الصهيوني بل ربما الأساس الذي يعتمد عليه حل التناقض الوجودي لهذا الكيان وهذه الحركة.

أخيرًا:

للصهيونية الدينية تأثير واسع على المجتمع الصهيوني، وهي حاضرة في كل مجال تقريبًا - السياسة والجيش والثقافة وغير ذلك. ومع ذلك، فإن الجولات الأربع للانتخابات التي أجريت في الكيان في 2019-2022 تشير إلى ما كان يمكن اعتباره نتائج متناقضة. اختفى حزب البيت اليهودي - وهو استمرار مباشر للحزب القومي الديني المفدال، الذي ادعى أنه يمثل عموم الجمهور الديني القومي - اختفى تمامًا في انتخابات عام 2021. ومن ناحية أخرى، ولأول مرة في تاريخ الدولة رئيس الوزراء في الكيان هو شخص متدين قومي، ورائد للصهيونية المتدينة بالإضافة إلى ذلك، لا يزال تمثيل الأفراد من الصهيونية الدينية في الكنيست والحكومة مرتفعًا وهم مشتتون بين عدة قوائم سياسية: الصهيونية الدينية بقيادة بتسلئيل سموتريتش وعوتسميت يهودا بقيادة بن غفير والليكود ويش عتيد، وهي مفارقة بينا أساس حلها أعلاه ■

حركةُ الاحتجاجاتِ في «إسرائيل» إلى أين؟!

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطيني/ تركيا

أثناء كتابة هذه السطور دخلت حركةُ احتجاجات اليهود في كل من تل أبيب وحيفا والقدس، أسبوعها الحادي عشر، وربّما ستواصل بعدما انتقلت من الاعتراض على نتنياهو ومطالبته بالامتثال للقضاء، إلى رفض كلّ توجّهات حكومة ائتلاف اليمين القومي الديني وإجراءاتها الأكثر فاشية في تاريخ «الدولة الصهيونية».

وكما جاء في المبدأ التوجيهي الأوّل لخطاب نتنياهو أمام الكنيست: «أن الحقوق القومية اليهودية هي في جميع أنحاء أرض إسرائيل التوراتية، بما في ذلك يهودا والسامرة وأورشليم» مشدّدًا على إنهاء الكيانية الوطنية الفلسطينية، فوظيفة الحكومة بحسب ما يسمى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، هي: «حماية أمن إسرائيل فقط»!

يمين صلب... ويمين ناعم!

مجتمعٌ كالمجتمع الصهيوني، يعيش حالة كبت وإنكار، لا يوجد ما يشبهه في عالم اليوم، فهو منذ عقود متخصص بتضليل الرأيِّ العام، وتحويل جدول الأعمال نحو موضوعات ثانوية عبر القفز على القضية الأساس الإشكالية «هوية الدولة وصورتها ومستقبلها» وتجاهل الوحش الكبير الموجود في الغرفة الثانية... وحش الاحتلال الذي لا يتحدث عنه أي من التيارين المتصارعين على السلطة.

مع نتنياهو أو من دونه لا تستطيع «إسرائيل» أن تعد نفسها دولة ديمقراطية ما دام هناك أكثر من ثمانية ملايين لاجئ خارج وطنهم الأصلي، وما يساويهم خاضعين لسيطرتها، ويواجهون حصارًا عنصريًّا وإرهاب دولة منظم، إنّها من أكثر الأنظمة التوتاليتارية وحشية في عالم اليوم. لكن «إسرائيل» تدّعي أنها «الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» وهذا احتيال مطلق، فهي دولة ليبراليّة مع اليهود فقط، وتطهيريةٌ عنصريةٌ ضد الشعب الفلسطيني، ثلاثة نماذج في دولة واحدة، واحد فقط بينها يمكن أن يعدّ ليبراليًّا، أما المزج بين الثلاثة، فيكشف زيف هذه الديمقراطية في ظل ثلاثة نماذج لثلاثة مجتمعات مختلفة.

على المجتمع الدولي التوقف عن اعتبار «إسرائيل دولة ديمقراطية» كونها وحشًا بثلاثة رؤوس.. كما يتعين على اليهود الكف عن الادعاء أنهم يعيشون في مجتمع ديمقراطي، بل عليهم الاعتراف بأنهم أصحاب امتيازات فقط!

فوق سَماء «الدولة» تربض غيمة ثقيلة.. والجدال حول «هوية الدولة» أصبح مشوّهًا.. وتحوّل إلى جدل بين يمين متطرّف وآخر معتدل متنكر في هيئة «حزب وسط»... لقد اتضح طبيعة ما أطلق عليه «معسكر السلام»، على الأقل لمن كان متوهّمًا بوجوده، في أعقاب فشل اجتماع «كامب ديفيد2 عام 2000 «وبعد إعلان إيهود باراك «بعدم وجود شريك فلسطيني».

يبدو أن مستقبل الحوار داخل» إسرائيل» أصبح غير مشجع وعقيم، خاصة مع بروز جيل جديد أغلبيته من «اليهود المسيانيين الفاشيست» جيل شاب جاهل ومتطرف أكثر من الجيل الذي سبقه.

إن عملية التهميش ونزع الشرعية التي تعرض لها ما يسمى «اليسار في إسرائيل»، حوّلت كلمة اليسار إلى مفردة مسيئة، حيث «حل اليساري محل المثليّ، لعنة مشتركة»، بحسب جريدة هآرتس يوم 23/2/22.

كذلك كلمة السلام التي اختفت من القاموس الصهيوني الديني، ولم يعد أحد يدعو لها، ولم يعد أحد يجرؤ على الحديث عنها. اليوم يتحدثون عن المقاربة بين الحروب، وإذا تحدثت عن السلام تصبح مهرّجًا. ربما هناك يسار في «إسرائيل» إلا أنه ضئيل الحجم، مهزوم وغير شرعي ومحكوم بالمطلق للرؤية الصهيونية الأم.

الشيء الأبرز واللافت للانتباه هو تسارع التحول تجاه اليمين القومي الديني ونزع الشرعية عن كل من يتجاوز هذه الحدود، وهذا الأمر لم يبدأ مع الانتخابات الأخيرة، إنّما وصل خلالها إلى ذروة جديدة. لم يظهر بين المرشحَيْن لرئاسة الحكومة، سواء نتنياهو أم لابيد، أي فارق فعلي عند الحديث عن مستقبل دولة الاحتلال.. الاثنان بالقدر نفسه، لا يؤمنان بتسوية عادلة مع الشعب الفلسطيني، فمنّ مجموع «120» عضو كنيست، هناك نحو «90» على الأقل، يؤيدون استمرار الوضع القائم، أي استمرار الاحتلال وقهر الفلسطينيين، وهذا لم يبدأ مع نتنياهو فحسب.

أقصى ما يمكن أن يقوله يائير لابيد قبل المظاهرات والاحتجاجات وبعدهما هو أنه: «سيستأنف عملية السلام» وليس هناك كلام فارغ أكثر من ذلك.. ولا حتى للواهمين بأن في أجندته حديث عن عن حل دولتين أو دولة، أو عن اتفاق ما، أو تجميد الاستيطان، أو إخلاء المستوطنات... فضلًا عن ذلك، فإن لابيد تعهّد بالبقاء في غور الأردن إلى ما لانهاية، والمضي قدمًا في

بناء المزيد من المستوطنات ومصادرة الأراضي وضم القدس بشقّيها، هناك تتحدد التخوم بين جميع الفرقاء في «إسرائيل»، فجميعهم في سلة واحدة: الرؤية الصهيونيّة ومشروعها الجامع لهم من يمين ويسار.

فعندما يكون الهدف من استئناف أطول مفاوضات في التاريخ، هو فقط من أجل المفاوضات.. مع شرط البقاء على كامل الأرض الفلسطينية، فإنه يصبح واضحًا تمامًا أن مَن راهن على اعتبار «اليسار» أملاً له في «إسرائيل» يبشّرنا اليوم بموت الفرصة الأخيرة لما سمي برؤية «حل الدولتين» تمامًا مثلما دفن نتنياهو هذا الحل رسميًّا!

لكن الحل لم يمت، لأنه لم يولد أبدًا، فبعد «75» سنة على النكبة و «55» سنة على هزيمة حزيران، حان الوقت للاعتراف بأنه لم يأتِ سياسي إسرائيلي إلى موقع مسؤول وتحدث عن إنهاء الاحتلال، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بل لم يخطر ببال أحد منهم - ولا حتى في حلمه - أن يعترف بحق هذا الشعب بإقامة دولة طبيعية متساوية بالحقوق مع جيرانها! لقد ظهرت في «إسرائيل» حكومات متوالية ديْدنها إدامة الاحتلال إلى ما لا نهاية، وليس إنهائه.

هكذا ينتقل القرار الحاسم إلى يد الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة بداية، ثم إلى المجتمع الدولي، مثلما حدث مع جنوب إفريقيا في الماضي، فالمقاومة وحدها ستحدث الفرق والتغيير. فحتى اللحظة ليس لدى «إسرائيل» ما يرغمها على تغيير سياساتها، المقاومة بكل أشكالها فقط تستطيع فرض المعادلة التي تدفع بموجبها «إسرائيل» ثمن الاحتلال وجرائمه، حتى لو افترضنا ظهور «دوكليرك إسرائيلي ومانديلا فلسطيني» فلن يكون لديهما أدوات ضغط وطنية محلية وأممية دولية لمواجهة «إسرائيل» المتحصنة بمشروعها الاستعماري الاستيطاني الإحلالي العنصري.

الحسم بيد الشعب الفلسطيني ومقاومته:

الدبلوماسية الفلسطينية مفيدة إعلاميًّا لاستنفار الرأي العام العالمي، وهي ذات تأثير في مجرى عملية التراكم النضالي والفوز بالنقاط، إلا أن الدبلوماسية وحدها غير كافية لردع عتاة المستوطنين الذين أصبحوا قادة «الدولة الصهيونية» وفي ظل قيادتهم المتطرفة في أيديولوجيتها ومواقفها، ستفتح المواجهات على مصراعيها بين أصحاب البلاد الأصليين الفلسطينيين من جهة - الذين بلغ عددهم داخل فلسطين التاريخية نحو سبعة ملايين نسمة - وبين الإسرائيليين المصنفين قوميين متدينين وليبراليين وإصلاحيين من جهة أخرى.

لقد صعدت في الفترة الأخيرة تصريحات غاضبة من أركان «المعارضة اليمينية العلمانية» الصهيونية، أبرزها تصريحات يائير لابيد وغانتس الداعية إلى إسقاط الحكومة بسبب مشاريعها حول «القضاء والتعليم» ووصفت ممارساتها «بالفاشية والنازية» وانطلقت التظاهرات في شوارع القدس وحيفا وتل أبيب وشارك فيها عدد من الضباط والوزراء السابقين، وهناك دعوات لمقاطعة التلاميذ للدراسة وإعلان العصيان المدني.

يتابع الشعب الفلسطيني هذه التطورات عن كثب، وظهرت بعض الدعوات الخيالية من بعض النخب الفلسطينية للمشاركة في الجهود الرامية لإسقاط حكومة ائتلاف اليمين القومي الديني الحالية ودعم «المعارضة». لكن السؤال هنا: ماذا بعد إسقاطها؟ وهل أحزاب المعارضة أقل صهيونية وعنصرية؟ وهل بينها حزب واحد يدعو إلى التسوية العادلة مع الشعب الفلسطيني وتمكينه من حقه في تقرير مصيره؟ هذا الصراع والاستقطاب الداخلي قديم على هوية الدولة الصهيونية بين المتدينين والعلمانيين. لقد كان مستتراً على مدى سبعة عقود، غير أنه طفى على السطح في العقد الأخير، فرغم إقرار «قانون أساس القومية» إلا أن تعريف من هو اليهودي ما زال لا يملك إجابة، أما ما يجمع هؤلاء الصهاينة فهو قمع وقهر الشعب الفلسطيني واحتلال أرضه والتغوّل في نكران حقوقه، لذلك تبدو الدعوات إلى المشاركة الفلسطينية في إسقاط حكومة نتنياهو - بن غفير - سموتريتش، طوباوية بل إنها تصب في مصلحة الحكومة الحالية. وربما تُستغل لحرف الأنظار عن الصراع الداخلي وتوجيهه صوب الشعب الفلسطيني ومقاومته، بوصفه العدو المشترك «لكل الصهاينة» ومربط الإجماع لديهم، وهذا لا يعني بالطبع أن فلسطينيي الداخل المحتل، غير مطالبين بالنضال ضدها، بل هذا الوضع الناشئ يملي عليهم المضي قدمًا بكل أشكال النضال المتاحة المناهضة للمشروع الصهيوني، وكشف الوجه الحقيقي البشع للحركة الصهيونية ومشروعها الاستعماري الكولونيالي وممارساتها العنصرية الفاشية.

خلاصة القول:

آن الأوان لإحداث تحوّل جذريٍّ في مجرى الصراع، وإنهاء الانقسام والتوصل إلى استراتيجية وطنية وقومية جامعة تتمحور حول مشروع الدولة الديمقراطية الفلسطينية على كامل فلسطين التاريخية، فبالرغم من أن بعض القوى والفصائل ما زالت تعتقد أن «حل الدولتين» هو الهدف استناداً إلى مبررات واهية أهمها: الحفاظ على الاعتراف الدولي، متناسين أن الصراع كان وما يزال على كامل الأرض وحق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجّر منها شعبنا عام 1948.. لم يفت الأوان لإحداث التحوّل الجذري في جوهر الصراع، بالرغم من المصاعب والتضحيات، فالمصاعب الآنية لا تعني أن الأحداث لن تفضي إليها وتذللها مستقبلاً، بل ربما يفضي كل ما يحدث من تطورات إلى تفكك الدولة الصهيونية وفق النموذج الجنوب إفريقي■

وثيقةُ الحلم الصهيونيّ باختفاء الشعب الفلسطيني:
من هرتسل إلى المجرم سموترتش...!

نواف الزرو. كاتبٌ مختصٌ في الشأن الإسرائيلي/ الأردن

قد يتساءلُ الكثيرون من الفلسطينيين وغيرهم: إلى متى يا ترى تستمرُّ هذه الحروب الإباديّة الصهيونيّة ضدّ الفلسطينيين نساءً وأطفالًا وشبّانًا وشيبًا؟! وإلى متى نتابعُ هذا المشهد الفلسطينيّ المتخم بالمجازر والشهداء والجرحى والمعتقلين، وكذلك بالجرّافات الصهيونيّة التي لا تتوقّف عن أعمال الهدم والتجريف؟! إلى متى تستمرُّ المشاهد الفلسطينيّة المروعة؟! وما الهدف الصهيوني الحقيقي وراء كل ذلك؟!

يعترفُ «أورن يفتحئيل» أستاذ الجغرافيا السياسيّة في جامعة بن غوريون، أنّ «مشاهد القتل والدمار ضدّ الفلسطينيين فظيعة»، وأنّ «هذه الحروب استمرارٌ للمشروع والسلوك الإقليميّ الإسرائيليّ الذي تبنّى هدفًا متشدّدًا ووحشيًّا يتمثّل في إسكات الزمن الفلسطيني»، أي محو التاريخ الكامل لهذه البلاد، وإسكات التاريخ يشكّل أيضًا محوًا للمكان الفلسطيني، ومعه الحقوق السياسية الكاملة القائمة بمشروعيتها، وليس منّةً من إسرائيل، ويضيف «إنّ الحرب الإسرائيلية على غزة -مثلًا- ليست فقط عمليّةً لوقف الصواريخ، أو تلميعًا لشخصيّات للانتخابات، أو محاولةً لترميم الردع، وليست مسعى إمبرياليًّا (إسرائيليًّا-أميركيًّا) للسيطرة، وإنّما هي كلّ هذه الأمور مجتمعة، وكذلك أيضًا هي استمرارٌ لاستراتيجيّة مديدة السنوات من إنكار ومحو وشطب لأي ذكر لتاريخ هذا المكان في العصور الأخيرة، ومشروع المحو هذا ينخرط فيه الجميع تقريبًا: السياسيّون والفنانون ووسائل الإعلام والباحثون في الجامعات والمثقّفون الإسرائيليّون»، وعجوز السياسة الإسرائيليّة شمعون بيريز أحد رواد الاستيطان والبرنامج النووي الإسرائيليّ لم يتوقف عن تكرار مقولة غولدا مائير إنّه «لم يكن هناك شعب فلسطيني في الـ 67».

على هذه الخلفيّة - الأرضية الاستراتيجية الصهيونية، فجّر الوزير الصهيوني العنصري سموترتش قنبلة من العيار الثقيل حينما أعلن من باريس «أنّه لا يوجد شعبٌ اسمه الشعب الفلسطينيّ»، زاعمًا «أنّ ما يُطلَق عليه الشعب الفلسطينيّ هو بمثابة بدعة اخترعها العرب لمحاربة الحركة الصهيونيّة»، مضيفًا: «أنّ الشعب الفلسطينيّ هو اختراعٌ من القرن الماضي، وأنّ الناس مثله وأجداده هم الفلسطينيون الحقيقيون - عن وكالات 2023-3-20». وقد فتح سموترتش بهذا التصريح العنصري الفاشي ملف الصهيونية الفاشية العنصرية بكامله منذ ما قبل النكبة وحتى اليوم، فالزعماء والحاخامات الصهاينة كافةً ينامون ويستيقظون على حلم «اختفاء الشعب الفلسطيني»...!

وتقفُ وراءَ هذا الحلم الصهيونيّ خلفيّاتٌ أيديولوجيّةٌ وسياسيّةٌ واستراتيجيّةٌ صهيونيّة، تعدُّ أن «إسرائيل لن تكتمل سيطرتها وسيادتها على فلسطين طالما بقي الشعب الفلسطيني، وأنّه ليس هناك أي مستقبل آمن لإسرائيل طالما بقي الفلسطينيون هناك كالشوك في حلوقهم»، وفي ذلك هناك الكثير الكثير من الأدبيات والفتاوى التي تسمح لهم باستباحة الدم الفلسطيني العربي. وهذه الخلفيّات تسري على قياداتهم جميعها السياسيّة والدينيّة والعسكريّة والأكاديميّة والإعلاميّة وغيرها، ابتداءً من هرتسل، مرورًا ببن غوريون وغولدا مئير التي أنكرت وجود الشعب الفلسطيني، ومرورًا بشامير ورابين وبيرس وكبار الحاخامات، وصولًا إلى نتنياهو وبن غفير وسموترتش...

هذه هي حقيقة الكيان منذ نشأته، وستستمرّ هذه النزعة العنصرية الفاشية الإبادية الإلغائية حتى زوال الكيان.
ومن سجل أدبيّاتهم الإلغائيّة الإرهابيّة في هذا السياق كان أطلّ علينا الزعيم الروحي لحزب «شاس» الإسرائيلي الحاخام الأكبر عوفاديا يوسف؛ ليعرب عن أمله وأمنيته في «أن يختفي الذين يكرهون إسرائيل، مثل الفلسطينيين من العالم»، مضيفا في تصريحات بثّتها إذاعة الجيش الإسرائيلي «ليختفي كل هؤلاء الأشرار الذين يكرهون إسرائيل، مثل الفلسطينيين، عن وجه الأرض وليضربهم الطاعون»، واللافت أن الحاخام الأكبر استخدم عبارات في التلمود، ليعبّر عن أمله في أن يختفي أعداء إسرائيل لمصلحة السلام، كما قال نسيم زئيف النائب عن حزب شاس في الكنيست.
إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الحاخام يوسف كان قد هاجم العرب في أكثرَ من مرة، ووصفهم بأنّهم «حمقى وأغبياء ودينهم مقرف مثلهم». وقال «إن العرب صراصير يجب قتلهم وإبادتهم جميعًا»، ووصفهم بأنهم «أسوأ من الأفاعي السامة»، ودعا الحاخام اليهودي إلى «إبادة العرب بالصواريخ» وتمنى «محوهم عن وجه البسيطة»، ففي آب/أغسطس2004 قال في خطبة له إن «قتل العرب مثل قتل الدودة أو الثعبان». وقد فتح لنا الحاخام يوسف هنا ملف فتاوى التكفير والإرهاب الصهيونية منذ نشأة الحركة الصهيونية قبل أكثر من قرن ونيّف من الزمن، ويفتح لنا ملف الأيديولوجيا الإباديّة الصهيونيّة التي تنادي بذبح الفلسطينيين والعرب بالجملة دون أن يشكل ذلك أيّ مشكلة أخلاقيّة أو إنسانيّة لديهم. فقد كانَ سبقه في هذه الأمنية باختفاء الشعب الفلسطيني عددٌ لا حصر له من قياداتهم التاريخيّة، ومن مؤرّخيهم وباحثيهم، وكلّنا نذكر ما قاله جنرال تحطيم عظام أطفال الانتفاضة اسحق رابين حينما قال: أتمنى أن أستيقظ ذات يوم لأرى البحر وقد ابتلع غزة». غير أن ذروة هذا الفكر التكفيري كانت خلال ولاية بلدوزرهم شارون منذ مطلع العام 2000 وحتى إصابته بالجلطة في مطلع 2006، فقد قاد شارون حملات التدمير والحرق والإخضاع ضدّ الشعب الفلسطيني، عبر استخدام القوة والمزيد من القوة، وأقصى درجات القوة الدمويّة الإرهابيّة، وحملت حملاته ثلاثة أهداف كبيرة:
أوّلها: تدمير البنية التحتيّة الفلسطينيّة برمّتها التي قد تشكّلُ أساسًا لدولة فلسطينيّة مستقلّة، حسب ما كانَ يتوهّم البعض.
وثانيها: تركيع الشعب الفلسطينيّ وتطويعه وتسييجه في إطار أقفاص يطلقُ عليها اسم كانتونات، وذلك عبرَ تنفيذ استراتيجيّة شارون - بيريز وبن اليعازر والآخرين المشتركة، التي تحمل خمسة عناصر رئيسيّة هي:
1- عمليّاتٌ عسكريّةٌ ضخمة، حصارٌ وإغلاقٌ وضرباتٌ عسكريّةٌ تدميريّةٌ ضدّ البنية التحتيّة الفلسطينيّة، واغتيال الشخصيّات السياسيّة ونشطاء الانتفاضة.
2-حملة استنزاف عسكريّ ترمي إلى إضعاف الانتفاضة الفلسطينيّة وتفكيكها مع مرور الوقت، يضافُ إليها سياسات هدم البيوت ومصادرة الأراضي والإغلاق الدائم ومنع التجوّل بعيدِ الأمد، والأخطار والحرب الاقتصادية بكلّ أشكالها.
3- خلق حقائق لا رجعة عنها على الأرض.
4- تجريد السلطة الفلسطينية من الشرعية.
أما ثالثها وأكبرها من وراء سياسات التدمير والحرق والمجازر والإخضاع، فكان تحقيق «حلم اختفاء الآخر العربي الفلسطيني «كما أكد البروفسور ميرون بنفنستي في صحيفة هآرتس 2001/6/21 وإعادة تشكيل الشعب الفلسطيني، الأمرُ الذي أكده أيضًا البروفيسور الإسرائيلي ميرون بنفنستي حينما كتب في صحيفة هآرتس يقول: «إن شارون يرمي من وراء مخططه إلى تجنيد الجميع لأيديولوجيته الرامية إلى نزع الشرعية عن الشعب الفلسطيني وعن قيادته الشرعية».
فشارون - إذًا - كان يحلم باستبدال الشعب الفلسطيني عبر الحرب الواقية التي شنها، وكان يحلم بإعادة تشكيله وصياغته بما يتناسب مع مخططاته واشتراطاته السياسية؛ الأمر الذي أكّده أيضًا جوناتان فريد لاند في صحيفة الفارديان حينما كتب موضّحًا: «يرغب شارون في اختفاء الشعب الفلسطيني، أو إيجاد شعب فلسطينيٍّ مختلف حتّى لا يضطرّ للتعامل مع الشعب الحقيقي، هل يسعى رئيس الوزراء الإسرائيليّ أرئيل شارون إلى قتل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات؟ وهل يمكنُ أن تكون هذه هي سياسة رئيس وزراء إسرائيل، أي يقتل الرجل المشهور في العالم أجمع على أنه «سيد فلسطين» ورمز شعب كامل؟
وهكذا كان شارون يفكر ويتخيّل شعبًا فلسطينيًّا هادئًا بدلًا من التفكير في شعب يتمتّع بالكبرياء والإباء، تحتَ قيادةٌ زعماء مرنين ومطواعين بدلًا من قيادة رمز وطنيٍّ، ولم يتحقق حلم شارون، لكن مَن يدري مقدار الدم الذي سيراق قبل أن يتحقق؟».
الكاتب المعروف آفي شلايم أستاذ العلاقات الخارجية في جامعة أكسفورد وهو مؤلف كتاب «الجدار الحديدي»، كشف أجندة شارون الحقيقيّة حينما أشار إلى جملة الأهداف، والمضامين المشار إليها بعبارات مكثّفة، حيث كتب في الهيرالد تريبيون يقول: «إنّ الهدف السياسي لشارون هو قتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين حتى يخضعوا» وحسب كلام شارون نفسه: «يجب ضربهم، وعلينا أن نلحق بهم خسائر فادحة..».
عدَّ الإسرائيليّون أنّ الجنرال شارون بلدوزر الأمن والإرهاب كان يشكّل الأمل الأخير لهم في إخضاع الفلسطينيين وكسر شوكتهم وإرادتهم؛ الأمرُ الذي فشل شارون في تحقيقه فشلًا ذريعًا لم يكن في حسباتهم.
ونقول أيضًا: برغم الحقيقة الكبيرة الناصعة الأولى التي لا تخضع للجدل والمتمثّلة بالرجحان الكامل لميزان القوى العسكريّة في المواجهات الفلسطينيّة - الإسرائيليّة، وما بين عهد شارون وعهد نتنياهو - سموترتش - بن غفير اليوم، الذي يعدُّ كذلك خلاصةً للفكر الإرهابيّ الصهيونيّ لكبار الساسة والجنرالات والحاخامات.
ونستخلصُ اليوم كما استخلصنا بالأمس: كما خاب شارون، وفشل في إلغاء الشعب، والمشروع الوطني الفلسطيني، وكما أخفق رابين في تحقيق حلمه الكابوسي، كذلك سيذهب حلم حاخامهم الأكبر عوباديا يوسف أدراج الرياح وإلى مزبلة التاريخ...، وسيخيب أمل العصابة الحاكمة اليوم في الكيان: نتنياهو - سموترتش - بن غفير... فالشعب الفلسطيني الذي نجح بتحطيم نظريّة شارون في الأمن والهدوء، وفي إسقاط حلمه باختفائه واختفاء مشروعه الوطني الاستقلالي، ما زال قادرًا رغم الحروب والحصارات والأطواق على قلب الحسابات وتحطيم أحلامهم وأمنياتهم، والبقاء في المشهد الصراعي إلى يوم النصر الحتمي■

في إسرائيل... صدامٌ بين ثقافتين وليس بين قوى سياسيّة!

أكرم عطالله. كاتبٌ صحفيّ/ بريطانيا

حكومةٌ بمرجعيّة دينيّة شديدة التطرّف، هذا ما أنتجته إسرائيلُ بعد سبعة عقودٍ ونصف، حاولت خلالها أن تزاوج بين علمانيّة مصطنعة ودينيّة أصيلة، بعض القوى الدينيّة الوسطيّة رافقت مسيرتها، لكنّها وصلت إلى أعمق محطاتها... سليل يهوشع بن نون تلميذه النجيب بتسلئيل سموتريتش يستدعي تعليماته المدمّرة للشعوب.

هذه الحكومة التي بدأت تتضح آثارها التخريبية على المجتمع الإسرائيلي نفسه ارتباطًا بطبيعة المرجعيّة الدينيّة العنصريّة التي لم تتوقّف عند كراهية الآخر الفلسطيني، كما جاء في التعاليم التوراتيّة بل إنّ تلك ثقافة لا حدود لها، فهي تمتدُّ للمجتمع الواحد نفسه، وهذا ما يفسّر الصدع الحاصل في إسرائيل باعتباره صدعًا لا يمكن الاستهانة به، يعكس صراعًا بين كتلتين وثقافتين، وإن كانت أسبابه متعدّدة بين كتل الائتلاف.

هكذا تبدو مصالح الكتلة اليمينية التي يرأسها بنيامين نتنياهو الغارق حتى أذنيه في الفساد، تطارده لوائح اتّهام بات مستعدًّا لحرق الدولة في سبيل الخلاص من السجن، واستمرار حياة اعتادت عليها زوجته التي تشير الكثير من الأحداث إلى دورها الكبير في إدارة الشأن الحكومي وتدخلها في التعيينات والطرد لجهاز الحكومة ومكتب رئيس الحكومة والوزارات.

حزب شاس برئاسة أرييه درعي يسعى لإضعاف القضاء والمحكمة التي حالت دون أن يكون وزيرًا وطردته بقوة الصلاحيات التي تملكها من مقعد الوزارة، بتسلئيل سموتريتش الرجل العائد من بين أسطر الكتب القديمة وقصص التوراة يعدُّ الأمر التقاط صلاحيات ضم الضفة الغربية وجعلها جزءًا من أرض إسرائيل، كما جاء في التوراة.

إيتمار بن غفير العنصريّ حدّ الفاشيّة كل همّه أن يصحو ولا يجد فلسطينيين على هذه الأرض إنّه يجمل مشروعًا للتطهير العرقي، وباعتباره رجلًا دينيًّا أيضًا يتقاطعُ مع شريكه سموتريتش الذي يضع الفلسطينيين أمام خيارات يهوشع بن نون، ومن هنا كان الاتفاق ذات ليلة في بيت بنيامين نتنياهو لدفعهما لتشكيل قائمة مشتركة حيث صمّم الاجتماع آنذاك ليلة السبت، أي وضعهما أمام سيف الوقت؛ لأنّه ممنوع العمل في السبت .ويبقى الحزب الأخير في هذه الحكومة هو الحزب الديني يهدوت هتوراة الذي يمثل متديني أشكناز أوروبا فقد رفضت المحكمة موازنة مدارسها الدينية لعدم مطابقتها للمناهج العلمية فقد يفتح لها الاستيلاء على صلاحيات القضاء الطريق لأموال باتت ضرورية لاستكمال تديين المجتمع .

إنّ المجتمع الإسرائيلي يذهب أكثر نحو اليمين، الاستطلاعات بين الجيل الصاعد والطلاب تظهر أرقامًا يجب أن تخيف كل العلمانيين في الدولة، فهي تؤشّر على تصاعد سريع جدًّا يعكسُ تغلغلٍ التيارات الدينية، ويعكس مستقبلا مظلمًا للحالمين ببقاء الدولة بهويتها التي سارت عليها سبعة عقود ونصف، وباتت مهدّدةً بهُويّة لا تشبهها أو هوية أصيلة كانت اختبأت طوال تلك المدة، لكنها ظهرت الآن بهذا الانتصار الصارخ على النموذج المشوّه نحو يهوديّة خالصة.

جديةُ التهديد على الدولة من هذا الصراع بين الثقافتين اليهودية النقية واليهودية المشوهة بعلمانية أوروبية بدأت تصل إلى مؤسسات القوة التي أحيل لها حراسة الدولة مؤسسة الأمن وعمادها الجيش ودرته سلاح الطيران الذي أعلن عدد من طياريه الاحتياط رفضهم لإجراء التدريبات لكن الأخطر بات يتحدث عنه وزير الجيش يوآف غالنت بالخوف من أزمة لدى الجيش والذي لم يعد كما صممه دافيد بن غوريون وأحال له كل الصلاحيات، صلاحية التفكير ومراكز دراسات الامن القومي وصلاحية القيادة والإدارة واعتبره بوتقة صهر المجتمع ليهود الشتات مختلفي الثقافات الآن تشير الدراسات إلى أن 40% من عناصر هذا الجيش باتوا خارج قيم هذا الجيش وأقرب للتيار الديني ما يهدد قوة هذا

العودة إلى الفهرس

الجيش الذي اعتبر الجيش الأقوى في المنطقة .
الوزيرُ المسؤولُ عن الجيش ويعرف أكثر ما الذي يحدث يطلق نداء أقرب للاستغاثة مما يجري فيما تقول التقارير إن قائد الجيش هرتسي هاليفي يجلس على الجدار؛ لأنه بات يقف أمام جيش متعدد القيم والثقافات بعد وجود تلك النسبة من المتدينين هذا قد يكبح تدخله أو ربما يخشى أن يكون تدخله سببا لأزمة في الجيش تهدد بانقسامه .
ورطةُ إسرائيل التي جرى الاعتقاد أنها مجرد صراع بين قوى سياسية يتم اكتشافها أنّها أعمق من ذلك بكثير؛ إذ اتضح أنه صراعٌ يطال كل شيء في المجتمع ولا يترك جزء منه لذا تبدو الدولة بمجملها تهتز على وقع الإجراءات التي يتم اتخاذها من اقتصاد وعلاقات دبلوماسية وتماسك اجتماعي ومستوى تصنيف وكل شيء، هل ستخرج منها إن تراجعت الحكومة عن مشروعها ؟
هو السؤال الذي يقلق أعداء وخصوم إسرائيل إن انتهت الأزمة، ولكن المجتمعات لا تسير للوراء بات واضحًا أن مجتمع إسرائيل تعرض لرجة كبيرة انقسم فيها المجتمع بلا عودة ودقت جرس الإنذار للجزء الآخر المصدوم من المتدينين والقوميين، الذي بات يدرك أن عليه مغادرة البلاد باتوا يشعرون باغتراب مع الدولة التي لم تعد تشبههم، هذا في أحسن السيناريوهات، لكن سيناريو الرعب الذي بات يسيطر على النخب بات أكثر سوداوية؛ لأنّ الأبواب تنغلق على الحلول الوسط فسموتريتش بات يعلن مواقف أكثر متطرفة سياسيًّا؛ أما شركاؤه فباتوا يشيرون باستهداف الطرف الآخر الذي يتظاهر أسبوعيًّا؛ محاولاً صناعة لحظة يستعيد بها ماضي مهدد بالضياع كان يحمل كل أسباب القوة والقانون وجعل من إسرائيل دولة يخشاها الآخرون، لكنها تبدو كأنها تفقد تلك القوة والصورة التي ترسخت في أذهان العالم باعتبارها دولةً منيعةً ديمقراطية حضارية علمانية، وإن كانت تحتلّ شعبًا آخر، لكن عوامل القوة غطت على عنصريّتها واحتلالها، لكنّها تنكشف الآن دولةً دينيّةً متخلّفةً مثلها مثل كثير من دول العالم الثالث... المهم أنّ ينجح نتنياهو سموتريتش بن غفير في مشروعهم لاستكمال القضاء على الدولة ■

تناقضات العدو
لا تخل بوحدة القتلة

خاص (الهدف)

في معسكرنا الفلسطيني درج الحديث عن «تخبط الاحتلال» والأزمات والتناقضات الداخلية في مجتمع العدو، وإقران ذلك بآمال عريضة حول إمكانية بدء انهيار عدونا من هذا الباب، والمشكلة في هذا الخطاب أنه يستدعي شواهد عديدة للقول: أن هذا الكيان غير طبيعي، وفي الوقت ذاته؛ يتوقع أن يمر بذات التناقضات التي تمر بها مجتمعات حظيت بسياقاتها الخاصة للتطور .

لعل الأزمة الحالية والتجاذب الحاد حول منظومة الإدارة السياسية لكيان الغزاة الصهاينة هي واحدة من أكثر الأحداث التي يشبه فيها الكيان الصهيوني دول ومجتمعات أخرى بحق؛ تعيش جدل وصدامات حول نظام الحكم وتوزيع الثروة، ولكن هذه الحالة وعلى أهمية تعبيرها عن تحولات كبيرة في القاعدة الاجتماعية للمنظومة الصهيونية وانعكاسات ذلك على الأوزان السياسية، بل وربما وجود بعض جوانب التأثير لها على الصراع بيننا وبين هذا العدو، لا يجب أن تخفي حقيقة أهم، أن الجدل اليوم لا يدور حول شيء أساسي حقا، على الأقل في منظورنا؛ فلا أحد في هذا الكيان يناقش الأسس التي قام عليها والمنطلقات التي تجعل كل من فيه هو عدو لنا .

قد يرى المستوطنون الصهاينة أنفسهم في موقع التناقض والاختلاف مع بعضهم البعض، ولكن بالنسبة لنا نحن؛ من نتلقى الرصاص في صدورنا ونُقلَع من أرضنا ويذبح أهلنا في الشوارع، يبقى كل هؤلاء المختلفين المصطفين في صف قنصنا وذبحنا معسكر واحد للعدوان، وحتى إن رغبنا برؤية وفهم هذه التباينات داخل صف البنادق المصوبة لرؤوسنا، من المهم أن نفعل ذلك، دون أن نبيع أنفسنا أي أوهام، وعلى عكس ما قد يحلو للبعض أن يتخيل بأن حدود تأثير هذه التناقضات أقل بكثير مما نتخيل؛ حين يتعلق الأمر بالوظيفة الأساسية لهذه المُستعمَرة .

لا يمكن نفي التناقضات البشرية، ودورها ووجودها في أي اجتماع بشري، ولكن ما لا يجب أن نغفله دور النُظم في ضبط هذه التناقضات، ووضعها ضمن أطر معينة تتعلق بما يربط هذه المجاميع معًا؛ في الكيان الصهيوني نتحدث عن قاعدة لغزاة معتدين حاربوا وقتلوا كل من حولهم لأكثر من مئة عام، ولم ينجو في كل يوم إلا بفضل التنظيم الدقيق والصارم والالتزام الواضح بالأهداف التي جاؤوا لأجلها والتي حددتها طبيعة العلاقة بين هذا الكيان ورعاته . هذا النظام الواضح الذي يجعل هذا الكيان أشبه بقاعدة عسكرية منه بأي شيء آخر؛ ما زال فاعلًا ومدركًا لأهدافه، رغم كل ما استطعناه من مقاومة ضده وما ألحقناه بموارده البشرية والمادية من أضرار وإصابات؛ ما زال الكيان الصهيوني منظومة مختصة بالقتل والتهجير وبناء قوة وتقنيات القمع والقتل والهيمنة والحراسة؛ ما زالت منظومة غزو، وتهجير، واستيطان، وحراسة مشددة، لا تقبل المساومة على الوظائف الأساسية للفرد فيها وعلاقته بالمجموع من منطلق هذه الوظائف .

ما يحدث اليوم في تل أبيب ليس هو الجوهر فيما يتعلق بكيان العدو ووجوده، ولكن ما يحدث في جنين ونابلس وعلى تخوم غزة؛ فمنظومة الإبادة تعمل هناك، وفعلنا في مقاومتها يقع هناك لا في ساحات تل أبيب... رصاصنا هو الكفيل بخلق تناقضات حقيقية في هذا الكيان، وصمودنا هو القادر على تفريق جموع العدو وتمزيق كتائبه، وهو ما يدرك شعبنا ثمنه ويواصل دفعه في كل يوم؛ بعيدًا عن شراء الأوهام بشأن اختلاف القتلة حول مراتبهم في صف البنادق الموجهة لرؤوسنا؛ شعبنا يراهن على وحدة بنادقه لا على اختلاف الترتيب في صف القتلة ■

الحاجةُ والضرورةُ
في الاتّفاق السعوديّ الإيراني

الهدف – خاص

«إنّ الاتّفاقَ هو بمثابة نصر للحوار ونصر للسّلام؛ والصينُ ستواصل تأدية دور بنّاء في التعامل مع القضايا الشائكة في العالم، وستظهر تحليها بالمسؤوليّة بصفتها دولة كبرى.. العالمُ لا يقتصر فقط على قضيّة أوكرانيا».
(كبير الدبلوماسيين الصينيين وانغ يي)

يُدرك الساسةُ والمراقبون جيّدًا أنّ الصين لا تهرول عبثًا وهي تدفعُ بزعيمها الأول ليرعى وساطةً جادةً ومضنيةً بين السعودية وإيران ويوصلهما إلى تفاهماتٍ بلغت حد الاتفاق على طبيعة التصريحات التي أعلنت تدشين الاتفاق العتيد. اتّفاق يراهن أبناء المنطقة على تفعيله من أجل وضع حدٍّ لاستنزاف بلدانها والمنطقة العربيّة برمّتها، وإنهاء حالة الاصطفاف التي شرذمة الأمّة وجعلتها لقمةً سائغةً للمطامع الأجنبية، وفي مقدمتها المطامع الصهيونية، التي تمارس اختراقات كبرى على طريق التطبيع مع العدوّ الصهيونيّ. لقد كان الحرص واضحًا على إنجاز التفاهمات والوصول إلى خواتيمَ طيّبةٍ للأمور بما يتماشى مع متطلّبات تبريد الساحة، ويرضي راعي الاتفاق، ما قادَ وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان التأكيد على «أن دول المنطقة يجمعها مصيرٌ واحدٌ يجعلُ من الضرورة أن تتشارك لبناء نموذج للازدهار». وفي السياق المتفائل ذاته أكد وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللّهيان أن «سياسة حسن الجوار أمرٌ محوريٌّ، ونواصل العمل نحو مزيدٍ من الخطوات الإقليميّة... وعودة العلاقات الإيرانيّة السعودية توفّر إمكاناتٍ كبيرةً للمنطقة والعالم الإسلامي».

بعد أيام على الاتفاق، قال مسؤول سعودي، نقلته قناة (العربية): إن «أهم النقاط في الصفقة مع إيران أنها سرية، ولا يمكن الكشف عنها». وقالت صحيفة واشنطن بوست في تقرير لها بعد يوم من توقيع الاتفاق «إن بعض المراقبين رأوا في إدراج الصين ضمنَ الاتفاقية ازدراءً صحيحًا للإدارة الأميركية، التي توتّرت شراكتها الطويلة مع السعودية بعد مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي عام 2018. أما نائبة الرئيس ومديرة السياسة الخارجية في معهد «بروكينغز» سوزان مالوني، فقالت «إن ما هو ملحوظ بالطبع، هو قرار منح الصينيين انتصارًا كبيرًا في العلاقات العامة - صورة فوتوغرافية تهدف إلى إظهار مكانة الصين الجديدة في المنطقة (..) بهذا المعنى، يبدو أنها صفعةٌ سعوديّةٌ أخرى بوجه إدارة بايدن». أما المسؤول الأميركي السابق جيفري فيلتمان فيؤكّدُ الهواجس الأمريكية بالقول «إنّ دور الصين، وليس إعادة فتح السفارات بين الرياض وطهران، كان الجانب الأهم في الاتفاقية. سيتم تفسير ذلك على أنه صفعة لإدارة بايدن، ودليل على أن الصين هي القوة الصاعدة».

طعنةٌ في الخاصرة:

لم يكن الوصولُ للاتّفاق أمرًا طبيعيًّا، فبعد سبع سنوات عجاف اتّسمت بالقطيعة والخصومة، تفاجأ العالم بإعلانٍ صدر من العاصمة الصّينيّة بكين يؤكّد توصل الرياض وطهران إلى اتفاقٍ يقضي بإستئناف العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين، وإعادة فتح سفارتيهما في غضون شهرين من إعلان الاتفاق. ورغم اطلاع الرياض حلفاءها على تطوّر المفاوضات، وتوصل الجانبين إلى اتّفاق، إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة، ورغم ترحيبها الشكلي، شعرت وكأنّ طعنةً في الخاصرة قد وجهت لها من أحد أهم حلفائها في المنطقة، في وقتٍ كانت واشنطن تشدّد فيه الحصار على إيران، وتضع المزيد من مؤسّساتها وشخصياتها في القائمة السوداء التي يجب ملاحقة عناصرها ومعاقبتهم. لم تكترث الرياض كثيرًا بالتحذيرات من الشروع في إيجاد طريقٍ آخر غير القطيعة والخصومة التي أنهكت المنطقة ووضعتها على صفيحٍ ساخنٍ أمنيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا ومن ثَمّ اجتماعيًّا، بل مضت في هذه الخطوات، وهي تدرك أنها تسهم في فك الحصار، ولو جزئيًّا، عن إيران التي يزداد تحالفها مع روسيا خصوصًا في حرب أوكرانيا. هذه الحرب التي ترى فيها واشنطن فرصةً لاستنزاف موسكو، وايقاع الهزيمة بها وبأسلحتها.

لماذا يوقع هذا الاتفاق الآن؟ وهل هو ضرورة أم حاجة؟ ولمن؟ وأي أهداف سيحققها البلدان، السعودية وإيران؟ وماذا حصدت الصين من اتفاق يعلن من عاصمتها بعد أيام من رفض امريكا والغرب لوساطتها في الحرب الروسية الأوكرانية؟ وهل خسرت الولايات المتحدة الأمريكية بعض من هيبتها بإعلان الاتفاق من بكين؟ وأسئلة أخرى تراود المراقبين الذين يتابعون التطورات الدراماتيكية التي تشهدها منطقة الخليج العربي.

تفاؤل حذر:

منذ عام 2021، والمفاوضات واللقاءات المعلنة وغير المعلنة تعقد في العراق بين الجانبين السعودي والإيراني. تارة ترشح بعض التسريبات لتفاؤل حذر يوفر احتمال حصول اختراق في جدار العلاقة المتوترة بين الجانبين منذ عقود، وتارة أخرى يتراجع منسوب التفاؤل ويتحول إلى تشاؤم، نظرًا لما كانت تشهده ساحات «الاحتكاك» من تصادم وتصعيد، سواءً كان في اليمن أو لبنان أو سوريا أو حتى في العراق نفسه. أفضت لقاءات ربع الساعة الأخيرة إلى «اتفاق بكين» الذي تم برعاية مباشرة من الرئيس الصيني شين جين بينغ، وتحمل أكثر من مغزى ودلالات، حيث وضع ثقل بلاده ومكانتها الدولية (مصنع العالم وثاني اقتصاد بعد الاقتصاد الأمريكي ومرشح أن يزيحه في قادم السنوات)، لينجز هذا الاتفاق الذي تتطلبه الحاجة والضرورة لكل من الصين والسعودية وإيران. فماذا تريد بكين؟

تبحث الصين عن الاستقرار لواحدة من أهم مناطق العالم التي تمده بالطاقة. وهي تعتبر بالنسبة للصين منطقة استيراد الطاقة، وفي نفس الوقت منطقة تستقبل السلع والبضائع

الصينية المصدرة، فهي تستورد النفط من إيران والسعودية.. وروسيا أيضا. فقد أظهرت بيانات منصة (آرغوس ميديا) المتخصصة في شؤون الطاقة «أن واردات الصين من النفط الإيراني، عبر ماليزيا، بلغت 1,2 مليون برميل يوميًّا في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بفضل زيادة الطلب من مصافي التكرير بمقاطعة شاندونغ»، بعد أن خففت بكين قيود جائحة كوفيد19، وهذا يترجم الاتفاق الاستراتيجي بين الصين وإيران الموقع في 2021 الذي يبلغ حجمه 400 مليار دولار. ويأتي ذلك بينما تضغط واشنطن على بكين للتراجع عن استيراد النفط الإيراني والالتزام بالعقوبات التي أعلنها البيت الأبيض بعد الانسحاب من الاتفاق النووي في عهد الرئيس دونالد ترامب. وتشير التقارير الصادرة عن الشركات المتخصصة في تتبع تدفقات النفط حول العالم، إلى زيادة حجم صادرات طهران من الخام إلى الصين خلال الأشهر الثلاثة الماضية (ديسمبر ويناير وفبراير)، لكن بيانات شركات «فورتيكسا» و«تانكر تراكرز» و«كبلر» تقدر حجم الصادرات الإيرانية بنحو مليون برميل يوميًّا، يضاف لها ما لم تتمكن هذه المنصات من الكشف عنه. إضافة لذلك كانت زيارة الرئيس الإيراني ابراهيم رئيسي إلى الصين منتصف فبراير/ شباط الماضي مناسبة لتأكيد طهران على تعزيز علاقتها مع الصين عبر المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية. وقال أحد كبار مستشاري الاستخبارات الإيرانية أن طهران ستزود الصين بنحو 15 ألف طائرة مسيرة. وتفيد التقارير أن صادرات إيران إلى الصين قد زادت بنسبة 10 بالمئة في 2022 فبلغت الصادرات غير النفطية 12,8 مليار دولار، بينما بلغت وارداتها 12,7 مليار دولار. من المعروف أن إيران تتمتع بقدرات تصنيعية مهمة في مجال السلاح وفي الحقل النووي، إذ رشحت أنباء عن تسلمها لبعض العتاد الأمركي والغربي الذي غنمته روسيا في أوكرانيا وبدأت طهران بفتح خطوط إنتاج لصواريخ ستينغر المضادة للطائرات والمروحيات والمسيرات، وكذلك لصواريخ جافلين المضادة للدروع، وهي تهيء نفسها لتسلم طائرات سوخوي 35 الروسية المتطورة، ما يعزز دفاعاتها الجوية ويزيد أوراق طهران التفاوضية.

مصاعب اقتصادية:

لكن، تواجه إيران وضعًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا متدهورًا لا تنكره القيادة العليا في طهران، ومنها نسب التضخّم المتصاعدة التي بلغت الشهر الماضي 52 بالمئة وفق تقرير مركز الإحصاء الإيراني، الذي أكّد أن معدل التضخم خلال شهر «بهمن» الإيراني (ينتهي 21 فبراير) قد بلغ 52,7%، بزيادة 1,2% مقارنة بالشهر السابق، وبلغ معدل التضخم السنوي 47,7%، حيث ارتفع بنسبة 1,4%، مقارنة بالعام الماضي»، وهي نسبة تضغط كثيرًا على الاقتصاد الوطني وتزيد من المصاعب الاجتماعية التي ضاعفت عدد الفقراء والبطالة التي تنهش في أجساد الايرانيين، حيث يعاني قرابة مليون خريج جامعي من البطالة وينتظرون فرص عمل يلتحقون بها وقد طالت وأضيف لهم خريجون جدد.

وعلى صعيد العلاقات السعودية الصينية، يتزايد استيراد الصين من النفط السعودي، ليصل في أبريل/نيسان 2022 نحو 2 مليون برميل يوميًا، مقابل 1,61 مليون برميل يوميًا في مارس/آذار، وفق بيانات صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية. ومن المتوقع أن يصل طلب الصين على النفط إلى 15,7 مليون برميل يوميًا في العام الجاري 2023، بزيادة قدرها 700 ألف برميل يوميًا عن الطلب في عام 2022. كما يتوقع أن يستمر الطلب الإجمالي في عام 2024 في الزيادة بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، مقارنة بمستويات عام 2023، حسب وكالة (إس آند بي غلوبال).

كما زاد التبادل التجاري بين البلدين، وقد أكد ذلك اتحاد الغرف السعودية في ديسمبر/كانون أول 2022، عندما كشف «أن حجم التبادل التجاري بين السعودية والصين خلال السنوات الخمس الماضية خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021 بلغ 1,2 تريليون ريال (320 مليار دولار)، ما يعكس متانة الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية وتنوع الفرص التجارية والاستثمارية لدى البلدين». وزاد حجم التجاري بين البلدين في 2021 وحده إلى 87,3 مليار دولار، كما زاد حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة إلى 235,7 مليار دولار في نهاية 2021، لتصبح أكبر شريك لدول المجلس بعد أن أزاحت الاتحاد الأوروبي من المركز الأول من العام 2020.

لا شكَّ أن الصين لن تفرط في هذا الإنجاز الذي يتطور وينمو باضطراد، حيث وجدت في الحرب الروسية الأوكرانية فرصة للدخول في أكثر من منطقة من العالم مدججة بصناعاتها وامكانياتها المالية الضخمة، غير مكترثة بتحذيرات أمريكا من التعامل مع إيران، وغير آبهة بتجنيد واشنطن أوكرانيا والدول الغربية لإعلان رفض الوساطة الصينية في الحرب القائمة مع روسيا، بل أكدت على لسان مسؤولييها «أن أوكرانيا ليست كل العالم»، في إشارة إلى رفض الموقف الأمريكي الذي يحاول التشبث عبثا بزعامة العالم بينما يواجه تحديات جدية تنذر بإزاحة واشنطن من زعامة العالم خلال السنوات المقبلة لصالح الصين.

عالم متعدد الأقطاب:

وحيث يفرز الصراع السلمي والدموي عالمًا متعدد الأقطاب، ويبرز دور الصين قوّةً كبرى قادرة على اجتراح الحلول الاقتصادية والاجتماعية، وفي خلق البدائل المناسبة في أكثر من منطقة من العالم والثقة بها كشريك موثوق متمكن من تنفيذ التزاماته، فقد وجدت كل من السعودية وإيران في هذا الشريك، الذي لا يهرول عبثا، ملاذا آمنًا للشروع في مرحلة من العلاقات القادرة على إخراج إيران من حصارها وإدخالها في عالم العلاقات المتوازنة مع دول الجوار الخليجي، فالجغرافيا تحكم وتفرض سطوتها وقرارها على الجميع. إن ضفتي الخليج بحاجة إلى استقرار وسلم أهليٍّ وتعاون وتنسيق وعلاقاتٍ دافئةٍ من شأنها حَل القضايا الداخليةً العالقة بما فيها مواجهة محاولات الكيان الصهيوني التغلغل في العواصم الخليجية إثارة الفتن بين مكونات مجتمعاتها وابتزاز دولها الواقعة على ضفتي الخليج.

نخلص إلى أن الإتفاق السعودي الإيراني حاجة وضرورة في آن واحد لكل من إيران والسعودية إذا أرادت االرياض وطهران إحداث النقلة النوعية المبتغاة لعملية التنمية المستدامة وتجاوز الكثير من التحديات وتعبيد الطريق للتعاون مكان الخصومة والشقاق.. فهل تجرى عملية تفعيل هذا الاتفاق وعدم الاكتراث بما تفعله القوات الأمريكية في شرقي الفرات بسوريا والتي تهدف إلى تقويضه تمهيدا للقضاء عليه وحرمان الصين من أوراق تمكنت من انتزاعها من فم الأسد الأمريكي المنهك ؟

أميركا والخليج... اهتزازُ الصورة

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

تشهدُ العلاقات الأمريكيّة الخليجيّة خضّات واهتزازات تسبّبت في حالات من الارتباك، وسوء فهم مواقف طرفي العَلاقة حولَ بعض الأحداث الكُبرى وآخرها الحربِ الروسية الأوكرانية، وبرنامج إيران النووي والاتفاق السعودي الإيراني الذي وقع مؤخرًا في بكين برعاية الصين. كما أن هناك أحداثًا كبرى عالقة في أذهان الأمريكان والخليجيين، الذين وصفت بعض حكوماتهم السلوك الأمريكي بأنه نوعٌ من الابتزاز الأمريكي المتواصل للعواصم الخليجيّة.

ويمكنُ قراءة بعض الأحداث انطلاقًا من هذا المنظار. فبعد الهروب الفوضوي الكبير من أفغانستان الذي نفذته القوات الأمريكية نهاية أغسطس/آب 2021، أصيب حلفاء واشنطن في المنطقة العربية بالذعر والقلق والتوجّس من الأيام التالية لهذا الهروب، فأخذت تلك العواصم تراقب عن كثب مصير النظام الأفغاني التابع، وهو يتهاوى على أيدي مقاتلي حركة طالبان، التي سرعان ما استلمت الحكم ومعه الكثير من العتاد العسكري الذي لم يتسنَّ للقوّات الأمريكيّة أخذه، وهي تستعجل الهرب في مشهد هوليودي يُذكّر بالهزيمة النكراء التي منيت بها في فيتنام منتصف سبعينات القَرن الماضي.

صحيحٌ أنّ القوّات الأمريكيّة احتلت أفغانستان مدّة عشرين عامًا على خلفيّة انفجارات برج التجارة العالمي في نيويورك، لكنّها، وطوال سنوات الاحتلال لم تتمكن من إبقاء النظام التابع لها، إذ سقط هذا سريعًا، وتبخّر وهرب أقطابه وتواروا عن الأنظار أو تمّ إلقاء القبض عليهم بعد أن هربت طائرات البنتاغون دونهم. في هذا الوقت كانت دول مجلس التعاون الخليجي تتفحص التصريحات الأمريكية الكثيرة التي تفيد بعزم واشنطن الانسحاب من الخليج والاتّجاه شرقًا لمواجهة التنين الصيني الذي يحقق انتصارات اقتصاديّة متلاحقة ويسعى لإحكام سيطرته على بحر الصين الجنوبي وما حولهُ حفاظًا على مصالحه الاستراتيجيّة، حيث تمرُّ ثلث التجارة البحرية العالمية عبر هذا البحر، أو 3,37 تريليون دولار من التجارة العالمية، كما تعبر 80 بالمئة من واردات الصين من الطاقة، ونحو 40 بالمئة من تجارتها. السعي الصيني هذا يزعج البيت الأبيض ويفرض عليه التحرّك بسرعة للجم شهيّة بكين نحو التمدّد في جنوب شرق آسيا، فضلًا عن أغلب الدول بعد أن تحوّلت إلى مصنع للعالم، وأضحت المنافس الوحيد للولايات المتحدة؛ إذ تشير كل التقديرات والتحليلات والتنبؤات بأن تربع الصين على عرش الاقتصاد العالمي ليست سوى مسألة وقت، خصوصًا أنّ الاقتصاد الأمريكي قد هرم ويعاني من دين عام محلي يبلغ 31,4 تريليون دولار في مطلع العام الجاري متجاوزًا الناتج المحليّ البالغ 31 تريليون دولار، مقابل ناتج محليٍّ صيني يبلغ 17,94 تريليون دولار في 2022، والصين دائن للولايات المتحدة بمبلغ 1 تريليون دولار، وتأتي بعد اليابان أكبر دائن لأمريكا، ويبلغ دينها 1,3 تريليون دولار.

ربّما تفسّر هذه المعطيات الهزة الحاصلة في العلاقات الأمريكية الخليجية، خصوصًا بعد أن رعت بكين اتّفاقًا يقضي بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران، تسبب في تشنّج أمريكيّ غير معلن، وعبرت عنه الدوائر الأمريكية المختلفة، وكأنّه «العذاب على شفاه تبتسم»، حيث رحبت أمريكا بهذا الاتفاق ولكن على مضض. فواشنطن تتصرف انطلاقًا من مبدأ: «إن لم نتحرّك الآن فسيأكلون غذاءنا»، كما يقول الرئيس جو بايدن، وهو يقصد الصينيين الذين يتمددون في كلّ مكان.

تعود العلاقاتُ الأمريكيّة الخليجية إلى ثلاثينات القرن العشرين، وقد تبلورت أكثر عندما اجتمع مؤسس المملكة العربية السعودية الرحوم الملك عبد العزيز آل سعود مع الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت في فبراير 1945 على ظهر البارجة الأمريكية كوينتسي في البحر الأحمر، ودخول شركات النفط الأمريكيّة إلى المنطقة لاستخراج النفط الخام، حيث بدأت الاكتشافات في البحرين سنة 1932 وتلتها السعودية فباقي دول مجلس التعاون الخليجي، فكان ذلك بداية الاختراق الأمريكي الجدي للمنطقة.

بعد الحرب العالمية الثانية اصطفّت دول الخليج العربيّة مع الولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي ضدّ الاتّحاد السوفييتي وحلف وارسو، وتم استثمار الأيدلوجيا واستغلالها وتوظيفها في الصراع الدولي، فاشتغلت الماكينة الإعلامية والسياسية الغربية وتوابعها على شيطنة المعسكر الاشتراكي وحركات التحرّر العالميّة ومن بينها حركات التحرّر العربيّة، وذلك لمحاصرة الحاضنة الشعبية لهذه الحركات وتطويقها وتجفيفها، وفرض الأمر الأمريكي الواقع، حتى وإن تطلّب ذلك حياكة المؤامرات لقلب أنظمة الحكم، وفرض الديكتاتوريات، مثل ما حصل في إيران عندما نفذت المخابرات الأمريكيّة والبريطانيّة انقلابًا على رئيس الوزراء محمد مصدق عام 1952، وأعادت الدكتاتور شاه إيران إلى سدّة الحكم.

وبالتوازي كان الوطن العربي يمور بأحداث كبرى أهمّها ثورة 23 يوليو المصريّة بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر الذي أعاد الاعتبار للأمّة العربيّة، وعمل على تحصين عزّتها وكرامتها، ففرض معادلات جديدة قادت الدول الاستعمارية إلى التخطيط للتخلص منه، ومحاصرة نظامه، فسارعت ونفذت العدوان الثلاثي عام 1956، بعد قرار تأميم قناة السويس، حيث شارك في العدوان كلٌّ من بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني، ثم جاءت نكسة حزيران 1967 لتقوض النظام القومي الناصري لتستكمل بمجازر أيلول ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن.

شهية الصراع المفتوحة:

لم يكن الخليجُ العربيّ وقتها هادئًا. كانت الثورة العُمانيّة التي انطلقت في التاسع من يونيو/ حزيران 1965 بقيادة الجبهة الشعبيّة لتحرير عمان والخليج العربي قد أسّست لها قواعد ومناطق محرّرة في ظفار، الإقليم الجنوبي من عُمان، وخاضت معارك طاحنة ضد القوّات البريطانيّة والأردنيّة والإيرانيّة والسلطانيّة، حتى تم إجبار قوات الثورة على الانكفاء إلى المحافظة السادسة في اليمن الديمقراطي (الجنوبي) بعد أن فقدت الكثير من كوادرها ومقاتليها والمناطق المحرّرة التي كانت تحت سيطرتها.

أما في البحرين فقد كانت الحركة الوطنية تواجه الاستعمار البريطاني وأعوانه، وقد تجلّى ذلك في قيام حركة هيئة الاتحاد الوطني التي تشكّلت

حركة تحرّر ولقطع الطريق على سياسة التفرقة التي تمارسها بريطانيا انطلاقًا من المبدأ الشهير «فرّق تسد»، فجاءت قيادة الهيئة موحّدة من الطائفتين الكريمتين، السنّة والشيعة، فتشكلت من مائة شخصيّة وطنيّة، انتخبت في نوفمبر/تشرين الأوّل عام 1954 الهيئة التنفيذيّة العليا (المكتب السياسي) من ثمانية أشخاص وحددت مطالبها الوطنيّة الرئيسيّة وركّزتها في أربعة: تأسيس مجلس تشريعيّ، وضع قانون عام للبلاد؛ جنائي ومدني، السماح بتشكيل نقابة للعمّال، وتأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام. لكن، تمّ الانقضاض عليها في نوفمبر 1956، وتمّ اعتقال قيادتها ونفي ثلاثة منهم إلى جزيرة سانت هيلانة في المحيط الهندي، وعادت المعارضة البحرينيّة إلى تفعيل نشاطها ونظمت صفوفها وتفجّرت انتفاضة 5 مارس 1965، في مختلف مناطق البحرين إثر إقدام شركة النفط (بابكو) على تسريح مئات العمال؛ الأمر الذي فجّر الأوضاع العماليّة والشعبيّة.

ومع أفول نجم «الإمبراطوريّة التي لا تغيب عنها الشمس»، قرّرت بريطانيا في 1968 عزمها على الانسحاب من شرق السويس ومن ضمنها الانسحاب من إمارات الخليج العربي، ونفذت انسحابها في الربع الأخير عام 1971، فانسحبت من البحرين والإمارات وقطر. وبعد إعلان الانسحاب البريطاني من الخليج، ادّعت إيران الشاه بأنّ البحرين تابعة لها، لكن الشعب البحريني العروبي قال كلمته الفصل أمام لجنة تقصّي الحقائق الأمميّة إنّ: البحرين دولة عربيّة إسلاميّة ذات سيادة، وهي جزءٌ من الوطن العربيّ الكبير. لُجمت أطماع الشاه في البحرين إلا أنّه انقضّ على الجزر الإماراتيّة الثلاث ليحتلّها: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وفي الكويت التي تعدّ أقدم إمارة في الخليج تتمتّع بمجلس نيابيّ (مجلس الأمة)، تمكن الكويتيّون من صياغة دستور في نوفمبر 1962، أنجزه المجلس التأسيسي، وعدّ هذا الإنجاز القضية المركزية في تاريخ الإمارة، التي حددت العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وقد صدّق الأمير الراحل الشيخ عبد الله السالم على الدستور. ورغم العديد من المحطّات والمطبّات التي واجهت الكويت وحركتها الوطنيّة إلّا أنّها كانت منارة في الخليج العربي من حيث احتضانها لحركة القوميين العرب وانطلاقة الثورة الفلسطينية والتزامها بدعمها، وذلك بفضل وجود كوادر مناضلة متقدّمة أمثال د. أحمد الخطيب وعبد الله النيباري وسامي المنيس وأحمد الربعي وأحمد الديين وغيرهم من الذين أسّسوا في الستينات مجلة الطليعة لتكون صوت حركة القوميين العرب في الخليج. لكن مغامرة النظام العراقي السابق باجتياحه الكويت في أغسطس /آب 1990 غيرّت الكثير من المواقف والأولويات.

لقد استثمرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة خطيئة اجتياح الكويت بأقصى ما أوتيت من خبث وقوة ومؤامرة، فحضرت لتشكيل التحالف الدولي ودفعت الدول العربيّة لتشارك في التحالف الدولي الذي لم يكتف بطرد القوات العراقيّة من الكويت، إنّما قام بعمليّة تدمير ممنهجة للعراق وجيشه وبناه التحتيَّة؛ لتتأسّس أرضيّة صلبة مهّدت لعقد مؤتمر مدريد في 1990، الذي عبّد الطريق إلى اتفاقات أوسلو 1993 ووادي عربة 1994 والاتفاقات الإبراهيمية في 2020 بين كل من الإمارات والبحرين وبين الكيان الصهيوني.

الوجود المتذبذب:

استتباب الأمور للولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الرأسمالي العالمي بعد الحرب الكونية الثانية وتراجع الدور البريطاني، شجّعها على إرسال أساطيلها لمنطقة الخليج تحت يافطة تأمين تدفّق النفط إلى المستهلكين في مختلف أنحاء العالم. لكن واشنطن لم تلتفت، وهي في أتون الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي، إلى مبادرة ليونيد بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1980، التي دعا فيها بأن يكون الخليج العربي بحيرةَ سلام وخاليًا من الوجود العسكري الأجنبي. فعلى العكس من ذلك، زاد هذا الوجود وغص الخليج بالقواعد العسكرية الأمريكية، فضلًا عن البوارج الحربية وحاملات الطائرات، وتمركز القوّات وبناء مخازن للعتاد والقوات. صحيح أن الأولوية الأمريكيّة اليوم لتعزيز قوّاتها في القواعد المنتشرة في أوروبا وآسيا خصوصًا القريبة من الصين التي وجّهت صفعة كبرى برعايتها التفاهم الإيراني السعودي في بكين قبل عدة أسابيع، وألزمت بذلك إدارة بايدن إعلان تأييدها رغم الغصة التي وقفت في بلعوم البيت الأبيض.

والصحيحُ أيضًا أنّ القدرات الصاروخيّة الإيرانيّة تتطوّر بسرعة؛ الأمرُ الذي يضع الإدارة الأمريكيّة في زاويةٍ حرجة. فهي تتخوّفُ من فقدانها النفوذ في منطقة الخليج التي ما تزال تشكل عمقًا استراتيجيًّا لتدفق الطاقة نحو الدول الغربية وجنوب شرق آسيا بما فيها الصين والهند، وهذا أمرٌ يجعل من عمليّة الانسحاب الأمريكي من الخليج على غرار الهروب الكبير من أفغانستان أمرًا مستبعدًا. لذا، تعيد الدوائر الأمريكيّة، المتصلة بصنع القرار، النظر في عزم واشنطن مغادرة الخليج بحلول 2030، أي بعد سبع سنوات. هذه فترة لا تكفي لانسحاب منظم غير فوضويّ، خصوصًا أنّ الرهانَ على أن يملأ الكيان الصهيوني الفراغ، مسألة غير واردة؛ بسبب الرفض الشعبي العارم للتطبيع مع الصهاينة رغم انزلاق بعض الأنظمة لذلك، كما أن الكيان يواجه اليوم تحدّيًا وجوديًّا داخليًّا لا يقلّ خطرُهُ عن تهديد الصواريخ الإيرانيّة التي يسعى الكيان لتدميرها في مرابضها؛ انطلاقًا من الدول الخليجيّة المطبعة؛ الأمرُ الذي يعني إشعال فتيل الحريق في منطقة تنتج أكثر من 27 مليون برميل يوميًّا (دول مجلس التعاون الخليجي + العراق وإيران) من النفط الخام، تشكل أكثر من 27 بالمئة من الإنتاج العالمي البالغ 99 مليون برميل يوميًّا. ومع احتمالية تخفيض الإدارة الأمريكية حجم وجودها في المنطقة، التي يتزامن معها تهديدات صهيونيّة بتشكيل أحلاف إقليميّة تستهدف إيران، تكون ثمانيَ قواعد عسكرية أمريكية منتشرة في دول الخليج، فضلًا عن التسهيلات التي تمنحها الموانئ الخليجية لهذه القوّات... تكون هذه جميعها في مرمى الصواريخ الإيرانية إذا نشب نزاع، ولن يكون الكيان بمأمن.

إنّ فرضية ابتعاد واشنطن عن الخليج، ربّما يعاد النظر فيها بجدٍ أكبر بعد الاتفاق السعودي الإيراني برعاية الصين، التي سبق وأن وقعت مع طهران اتّفاقًا مدّته 25 سنة، ويبلغ حجمه أكثر من 400 مليار دولار، بينما تمتلك الرياض علاقات نفطيّةً مهمّةً واتفاقيّات مع بكين لا تقلُّ أهميّةً عن الاتفاقيةَ التي تربط الأخيرة بإيران. ويبدو أنّ هذه المعطيات لا تساعد الإدارة الأمريكيّة على الاستمرار في دور الراعي الأوحد لدول مجلس التعاون الخليجي، بل ربما تساعد هذه الدول على الإفلات من التبعية والابتزاز، إن هي أرادت ذلك وقررت الخروج من الوصاية الأمريكية والمساهمة في تشكيل عالمٍ متعدد الأقطاب والتوجّه شرقًا ■

العودة إلى الفهرس

الولاياتُ المتّحدةُ واحتلال العراق:
بعد عشرين عامًا العنوان يتكرّر

د. كاظم الموسوي. باحثٌ وكاتبٌ عراقيٌّ/ بريطانيا

عشرون عامًا مرّت على غزو الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها الغربيّين والمتخادمين العرب معها، للعراق، (آذار/ مارس- نيسان/ ابريل 2003) واحتلاله وتدمير دولته تحت حجج وذرائع ثبت خداعها وتضليلها للرأي العام العالمي والمحلّي منذ بدايتها، وفضح جوهر السياسات الإمبرياليّة ومشاريع التخريب والهيمنة والاستغلال وكي الوعي، و»كسب القلوب والعقول» وخطط «الصدمة والرعب». وهذه متناقضاتٌ فضحتها الوقائع والكوارث التي مارستها إدارة الاحتلال في العراق.

كان من بين الكتب المهمّة التي تناولت الحربُ على العراق كتاب «الحرب الخفيّة» الذي كتبته الأستاذة جوي غوردن، أستاذة الأخلاق الاجتماعيّة في قسم الفلسفة وكلية القانون في جامعة لويولا - شيكاغو في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. والعنوان الفرعي له: أمريكا والعقوبات على العراق، وتضمنت محتوياته ما يكشف خطط تدمير العراق، من خلال العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والمتخادمين معها، غربيًّا وعربيًّا، وما تولّد منها وعنها من تداعيات وآثار كارثيّة. صدر الكتابُ باثني عشر فصلا، وبثلاثمائة وواحد وخمسين صفحةً من القطع الكبير، وبحروف صغيرة. وكتب الناشر على غلافه الأخير: "هذا الكتاب، كانت العقوبات الاقتصاديّة المفروضة على العراق منذ عام 1990 إلى عام 2003 هي الأكثر شمولا وتدميرًا من أيّة عقوبات أخرى، وضعت باسم الحوكمة الدوليّة، فقد أدّت تلك العقوبات، التي ترافقت مع حملة عسكريّة ضدّ العراق عام 1991 انتهت بغزوه عام 2003 إلى انهيار البنية التحتيّة للعراق، ومختلف المقوّمات الأساسيّة اللازمة لاستدامة الحياة فيه.

بحث الكتاب في إدانة واضحة للسياسة الأمريكيّة في الدور الرئيسيّ الذي أدّته الولايات المتّحدة في صَوغ تلكَ العقوبات على العراق، التي أسفرت عن وضع قيود صارمة على الواردات العراقيّة حتّى لأبسط السلع الحيويّة، من أنابيب المياه إلى منظفات الغسيل إلى لقاحات الاطفال، بذريعة «الاستخدام المزدوج» لهذه السلع وإمكان إفادة العراق منها لتصنيع «أسلحة الدمار الشامل». وقد شرح الكتاب بالتفصيل، استنادًا إلى الآلاف من وثائق الأمم المتحدة الداخلية، ومحاضر الاجتماعات المغلقة فيها (التي أتاحت المؤلفة النفاذ إليها عبر الرابط www.invisiblewar.net) فضلًا عن مقابلات مع دبلوماسيين أمريكيين وأجانب، كيف أن الولايات المتّحدة لم تكتف بمنعِ وصول السلع الإنسانيّة الحيويّة إلى العراق فحسب، بل قوّضت من جانب واحد أيّ محاولات للإصلاح، عبرَ تجاوز مفتّشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، والتلاعُب بالأصواتِ في مجلس الأمن؛ بهدف الاستمرار في العدوان على العراق الذي انتهى بتدمير كلّ مقوّماته المؤسسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، العسكريّة والمدنيّة على السواء». (من مقال للكاتب في قراءته للكتاب نشر في العديد من المواقع الالكترونية، يراجع عبر مُحرك بحث).

واجه الشعب العراقي، خلال العقدين من سنوات الاحتلال المريرة، أنواع سياسات الاحتلال القمعيّة والاستغلاليّة والإرهابيّة والتعسفيّة، وعانى من صنوف انتهاكات الحقوق والالتزامات القانونيّة والأخلاقيّة، ولم تنته الأزماتُ التي ولّدها في العراق، كما يتبيّن من الوقائع اليوميّة الجارية على الأرض. فالعراق البلد الثري بكلّ الخيرات البشريّة والماديّة يعاني من شحّ وانحسار بكل ما لديه، بل وازدادت مشاكله وإشكاليات الإصلاح والتغيير فيه إلى درجات وضعَته التقارير الدولية في مستويات لا يحسد عليها على جميع الأصعدة، ما يعكّس طبيعة سياسات الاحتلال وصعوبات سنواته العجاف. وحتى الآن وبعد التنفيذ الرسمي لاتفاقية انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي العسكرية، نهاية عام 2011، ومثلها القوات التي شاركتها الجريمة في انسحابها الكامل من أرض العراق والتقاسم مع الإدارة الأمريكيّة بالفتات التي تتكرم بها من خيرات العراقِ الطبيعيّة، تحوّل الهمّ الأمريكي، خاصّة من خلال زيارات مسؤولين أمريكان، علنية أو سرية، وإجراء لقاءات بالمسؤولين العراقيين، تتلخّص بالعمل على البحث عن وسائل خداع أخرى، تستر الفضائح السابقة، وتجدّد مشاريع الإدارة الأولى وخططها التي على ضوئها أقدمت بحماقات وجرائم الاحتلال العسكري المباشر وتدمير الدولة العراقية، وإعادة انتشار لوحدات عسكرية وقواعد عسكرية وتدخلات مباشرة، من خلال أكبر سفارة في المنطقة، مساحة وبناء وعديدًا من العاملين فيها، أجهزةً وأدوارًا، بكلّ الشؤون السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة في العراق والمنطقة عمومًا.

والأبرز الذي أظهرته سياسات الاحتلال في العراق خلال سنواته هو تكريس نهج المحاصصة الطائفية الدينية والإثنية، وصناعة الأزمات المحلية بين القيادات السياسية وتجمعاتها الحزبيّة، وإشاعة التقاسم الإثني والطائفي في المجتمع وتفشّي الفساد والإفساد في الإدارة والحكم وزرع ألغام مؤقتة في العملية السياسية التي أدارتها وأشرفت عليها وما زالت تواصل سيرها في إطار بنائها السياسي وصناعة قاعدتها الاجتماعية التي تدير شؤون البلاد والعباد.

بعد عشرين عامًا من الاحتلال رفعت الإدارتين، الأمريكية والبريطانية، السرية عن وثائق لهما، أكدتا اعترافات للعديد من مسؤوليهما بجرائمهما التي ارتكبتاها في قراراتهما وخداعهما ومشاريعهما وأعمالهما المباشرة.

نشر الجيش الأمريكي دراسةً من ألف صفحة تناقش تاريخه العسكريّ في العراقِ، متضمّنة مئات الوثائق التي رُفعت السرية عنها، محمّلة القوات التي غزت العراق ارتكاب «أخطاء فادحة»، كما أطلق عليها وليس جرائم حرب ضد الإنسانية، كما هي في الواقع والقانون والاعراف.

استخلصت الدراسة التي تم نشرها عام 2019 الدروس من العشرات العسكرية العديدة خلال غزو العراق، الذي استمر 8 سنوات؛ بين عامي 2003 و2011، كما

بررت، ووسعت الاتهام إلى الحكومة العراقية والمتخادمين معها لارتكابها أخطاء (!) أدّت إلى تفاقم الانقسامات الطائفية، وتسبّبت بعودة العنف للبلاد، مؤكدة أن الحرب التي بدأت عام 2003 لم تنتهِ بعد، متهربة من دورها وخططها في تكريس أو إنتاج هذه الظواهر والحالات والأزمات.

أشارت الدراسة إلى أنّ «الخطط العسكرية لم تكن تتوقع اتخاذ قرار سحب جميع القوات الأمريكيّة في خريف 2011، بل استندت إلى افتراضات خاطئة مفادها أنّ وزارة الخارجية ستدعمُ جهود التدريب، في حين أن الجهود المبذولة لتدريب الجيش العراقي لم تكن كافية». وجاء في الدراسة أنّها لا تُلقي باللوم الكامل على الأخطاء العسكرية أو السياسية، بل كذلك على ما عدّته «قلّة وعي لدى قادة الجيش الأمريكي حول الديناميكيات الطائفية والاجتماعية والسياسية في البلاد، التي غذّت الكثير من أعمال العنف». وحمّلت الدراسة واشنطن تبنّيها تفسيرات خاطئة عن مستويات العنف وعدم الوعي في تأمين الاستقرار مع تراجع أعداد قواتها؛ الأمرُ الذي أدّى إلى فشل قادة جيشها في تحقيق الأهداف الاستراتيجيّة مع مرور الوقت؛ بسبب القرارات التي اتُخذت بالتوافق.

فضحت هذه الدراسة خطط إدارة الاحتلال واعترفت بالجرائم التي ارتكبت وستبقى وثيقة إدانة للاحتلال وبرهانًا عليه، بالمعنى القانوني والاخلاقي، رغم محاولات التهرب من الإدانة المباشرة وإقرار الارتكاب، ومثل هذه الجرائم لا تنتهي بالتقادم، ولا بدّ من يوم للمحاكمة والعدالة الإنسانية.

أما الإدارة البريطانية، الحليف الشريك، فقد كشفت وثائق رفعت السرية عنها، (شباط/ فبراير (2023) تأكيد معرفتها بعدم صحة مزاعم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل أو صواريخ بعيدة المدى قبل الغزو بعامين على الأقل. إذ فضحت الوثائق كذبة رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، وأشارت إلى علمه بخلو العراق من أي قدرات لامتلاك أسلحة محظورة، وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، وبطلان ذريعته بالمشاركة في الغزو والاحتلال، وفضح ادعاءاته بالأسلحة والخداع بها.

ذكرت قناة «بي بي سي» البريطانية أنه «بعد انتهاء الحرب، التي أدت إلى تدمير العراق ونزوح ملايين العراقيين وإسقاط نظام صدام حسين، تبين أن ادعاءات وجود أسلحة دمار شامل لدى النظام بلا أساس».

من جهتها أدانت لجنة تشيلكوت، في تموز/ يوليو 2016، التي شكلتها الحكومة البريطانية، الدور الذي لعبته بريطانيا في الحرب (!)، و«العدوان السافر والارتكابات الإجرامية!)، وكتبت بالتفصيل، في تقرير مطول، عن المعلومات الاستخبارية الخاطئة والأسس القانونية المشكوك فيها التي استندت بريطانيا إليها في غزو العراق، ورفعت إلى الرفوف أو أخفيت رغم كل محاولات التستر أو الدوران على الوقائع الكارثية. بينما استمر توني بلير رئيس الوزراء البريطاني - آنذاك - في الدفاع بقوّة عن المشاركة في غزو العراق، لكنّه أمامَ اللجنة والإعلام عبر عن «شعوره بقدر من الأسى والندم والاعتذار أكثر مما يمكن تصوره عن الأخطاء التي ارتكبت في الإعداد لحرب تسببت في حدوث شرخٍ عميق في المجتمع البريطاني». محاولًا التملص من مسؤولياته القانونية والأخلاقية ومهماته وتحمله نتائجها وتداعياتها، ليس عن المجتمع البريطاني وحده، وإنما عن الشعب العراقي، وما سببه له وما حصل جراء مشاركته واندفاعه في الغزو والاحتلال.

كما أظهرت الوثائق اعتراف الحكومة البريطانية عام 2001، بفعالية العقوبات العسكرية والتسليحية والتكنولوجية في سياق مراجعة أجرتها إدارة بلير للسياسة الأمريكية البريطانية بشأن العراق، وارادت بريطانيا عرض سياسة جديدة أسمتها «عقد مع الشعب العراقي» على أركان إدارة بوش، تستهدف استعادة المساندة، خاصة من دول وشعوب المنطقة العربية، للسياسة الأمريكية البريطانية في التعامل مع العراق. وحتى هذا الذي ورد في الوثائق لم تنفذه إدارة الاحتلال البريطانية وظلت ذيلا تابعا لسياسات البنتاغون وداعميه من اللوبيات المعروفة.

وكنت قد تتبعت كل ذلك في أربعة كتب صدرت لي. وورد في الغلاف الأخير للكتاب الرابع الذي كان بعنوان: العراق.. صراع الإرادات، عن دار التكوين، دمشق عام 2009، هذا هو الكتاب الرابع في تسلسله، فقد سبقته ثلاثة كتب، هي: لا للحرب، خطط الغزو من أجل النفط والإمبراطورية، صدر عن دار نينوى، دمشق 2004، ولا للاحتلال، إسقاط التمثال وسقوط المثال، عن دار التكوين، دمشق 2005، واشنطن - لندن: احتلال بغداد، عن دار التكوين، دمشق 2007، ضم كل كتاب ما نشره الكاتب من مقالات في صحف ومواقع عربية، في فترة زمنيّة مؤرّخة، وعبر في كل ما كتب كما سجّل في مقدمة الكتاب الأول عن مواقف من خطط الغزو والاحتلال، وعن آراء فيما تعرض له الشعب العراقي الكريم والوطن الحبيب من عدوان سافر وجريمة حرب مستمرة وهذه المجموعة من المقالات استمرار لسابقاتها، زمنيًا، مواصلًا فيها ما عدّه موقفًا واضحًا من العدوان والغزو والاحتلال ودعوة متواصلة لتأسيس مرصد مراقب ومحذر من الكوارث التي حلت في العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان والسودان والصومال وتتجه بأخطبوطها لغيرها على امتداد منابع النفط والثروات الأخرى، وقراءة لما جرى وما يمكن الاستفادة منه من عبر ودروس التجارب والأحداث ومطالبة دائمًا بحقوق الشعب ومثله وثرواته البشرية والمادية.

ما زالت انشغالات الوضع العراقي الداخلي ومظاهر الأزمات فيه وتمددها على مختلف الأصعدة، راهنة أو متموجة، بعد عشرين عامًا من الاحتلال، من جهة، وتعكس كل يوم أزمة الاحتلال وسياساته وتطبيقاتها على الأرض من جهة أخرى. وهو الأمر الذي يوضح الفوضى الخلاقة التي أرادها المحافظون الجدد في العراق والمنطقة وتبناها من خلفهم وأدار بعدهم ما يحصل في العراق اليوم. التحديات التي عبرت عنها إدارة الاحتلال ولم تضع لها حلولًا تناسبها ويخفف عن الشعب العراقي ما وضعته سياساتها الدموية، تنشرها تقارير المنظمات الدولية وتكشف فيها صورًا أخرى، أكثر واقعية وأوسع أثرًا، وتفضح ما تحاول الإدارة الأمريكيّة والمتخادمين معها، التستر عليه والتخطيط لاستثماره للعناوين الجديدة التي تطرح للعراق الجديد!

بعد عشرين عامًا من الاحتلال الأمريكي للعراق، العنوان يتكرّر، بصيغ أخرى أو أساليب تصب في خدمته، رغم كلّ التوترات والارتباطات الإقليميّة والدوليّة، ورغم تصاعد الأزمات وتنوّعها، ما زالت المطامع الإمبرياليّة موجودة في موقع العراق الاستراتيجي وثرواته المتنوّعة وأمن المنطقة واستقرارها، والصراع عليها وحولها، وهو ما يجب إدراكه بوعي للسنوات القادمة ■

قراءةٌ مكثّفةٌ للمرتكزات الأساسيّة والممارسة الميدانيّة لليسار في أمريكيا اللاتينيّة

د. عابد الزريعي. مديرُ مركزِ دراساتِ أرضِ فلسطين للتنمية والانتماء/ تونس

تميّزت التجربةُ النضاليّةُ لليسار الأمريكي اللاتيني بمعاكستها للحظة الاحباط التاريخيّة التي اتّسمت بانهيار الاتّحاد السوفييتي، وهيمنة أمريكيا على النظام الدولي، وتغلغل النيوليبراليّة في كلّ مكان؛ الأمرُ الذي جعلها موضوعًا للبحث، سواءً بهدف المعرفة المجرّدة أو الاستفادة العمليّة. هذا المقال عبارةٌ عن قراءة مكثّفة للتجربة، ومبعث التكثيف لا يعود فقط إلى حدود المساحة المتاحة للكتابة، إنّما أيضًا لمحاولة الإمساك بالجوهر، والتجاوز إلى حدٍّ ما عن التفاصيل التي لا تخفى على المتابع المهتمّ، وكذلك محاولة الإمساك بما هو مشترك بين صنّاع التجربة، أكثر من الفرق فيما هو مميّزٌ ومختلف؛ لأنّ التجربة تتبدّى لنا في مسارها العام أقرب إلى حركة تحرّر وطنيٍّ وقوميّ، بشكل يكاد يلاغي واقعنا. يتأكّد ذلك إذا دققنا النظر بوعي منفتحٍ على مختلف جوانبها. ممّا ينضوي عليه المقال ضمنيًّا من احتفاء وإطراء للتجربة، لا ينفي أنّها تواجه تحدّياتٍ وعثراتٍ حاولنا الإشارة إلى أهمّها في سياق عناوين المقال الآتية:

العنوانُ الأوّل: المرتكزات الأساسيّة لوعي المرحلة التاريخيّة:

تتمثّل تلك المرتكزات في مجموعةٍ من العناصر التي يُستند إليها في سياق التكييف النضالي لقوى اليسار مع واقعٍ بلدان القارة، وهي ثلاثة:

أوّلًا: مرتكز الوعي بالدور الاستعماريّ الخارجيّ:

يتحدّد في العنصر التاريخيّ، ويتبدّى في الوعي بالإرث الاستعماريّ القديم، وما ترتّب عليه من تأثيرات سلبيّة مسّت مختلف مناحي الحياة في القارة. والعنصر السياسيّ، ويتجسّد في التدخّل الأمريكيّ المستمرّ في بلدان القارة، وما يترتّب على ذلك من عدم استقرار سياسيّ، تشكل الانقلابات العسكريّة المتوالية أحد مظاهره. والعنصر الاقتصادي، ويتجلّى في النهب الاقتصادي الذي تمارسه الشركات المتعدّدة الجنسيّة العاملة في قطاعات عديدة في القارة.

ثانيًا: مرتكز الوعي بآليّات الاستغلال الداخليّ:

ويتمثّل في مفرزات المرتكز الأوّل، ويتلخّص في تركيز ملكيّة الأرض والتوزيع غير العادل للثروات، بالإضافة إلى تأخّر عمليّات التحديث والتصنيع. وانخفاض نسبة الطبقة العاملة في أغلب بلدان القارة. وبروز قوى النهب والاستغلال الداخلي التي نمت على هامش العملية الاستعمارية القديمة والحديثة، وباتت تسيطر على اقتصاد البلدان، وتربطه بدوائر الاحتكار الإمبريالي، وتهيمنُ على الحياة السياسيّة عبر سياسيّين فاسدين، والتركّز السكاني في المدن وحركة النزوح من الريف، وتنامي القطاعات الشعبية التي تعاني من الإقصاء والتهميش المادي والثقافي، خاصّة السكّان الأصليّين، وانتشار العشوائيّات والجريمة المنظّمة. واتّساع دائرة الفقر، وغير ذلك من الظواهر الاجتماعيّة السلبيّة.

ثالثًا: مرتكز الوعي بمستوى الاستجابة وآلياتها:

ويتمثّل في وعي الدور والمهمّة الملقاة على عاتق اليسار لمواجهة التحدّيات السابقة، وترتسم الملامح المؤطّرة للوعي، في الإدراك العام بعمق العلاقة بين الدور الاستعماري والاستغلال الداخلي، بما تستدعيه من تداخل بين النضال الاجتماعيّ والوطنيّ؛ ولأنّ الأمر يشملُ قارّةً برمتها، فهو يتبلور في هيئة حركة تحرّر وطنيٍّ/ وقوميٍّ مناهضةٍ للإمبريالية، وتسعى للتخلّص من الإرث الاستعماري، وتستلهم روحها من الإرث النضالي، والمُثل العليا لمناضلي القارّة الأوائل والجدد. وكذلك في الإدراك الخاص بمشروعيّة اختلاف الأولويات، وتفاوت التحدّيات السياسيّة والاقتصاديّة المباشرة التي تواجه كلّ تجربة، وبالنتيجة اختلال الأفكار والقضايا التي يتم تبنيها والدفاع عنها في هذ البلد أو ذاك.

رابعًا: مرتكز الوعي ببلورة أداة المؤاطرة:

ويتمثّل في الإدراك بضرورة وجود إطار قاريٍّ يشكّل منبرًا للقاء والحوار وتبادل التجارب وصياغة الأسس العامة والاستراتيجيّات بين قوى اليسار، وفي هذا السياق تمَّ تأسيس منتدى ساو باولو عام 1990، الذي يعدّ تطويرًا خلّاقًا للجنة الاقتصاديّة لأمريكيا اللاتينيّة التي أسست في سانتياغو بالبرازيل، وأدّت دورًا تقدميًّا على مستوى القارّة. وقد شكّل المنتدى بمبادرة من فيدل كاسترو، وزعيم حزب العملّ البرازيلي لولا دا سيلفا، والقيادي في جبهة تحرير السلفادور شفيك هاندل. وذلك بالتزامن مع تفكّك الاتحاد السوفيتي، وهجوم الليبراليّة الجديدة، وفقدان المرجعيّة التقدميّة واليساريّة، وظهور تجاربَ سياسيّة وانتخابيّة جديدة في القارة. وقد شارك في «الدورة 25» عامَ 2019 نحو 190 وفدًا يمثّلون قوى اليسار السياسي والحركات الاجتماعية والمنظمات العمّالية. وقد حدّد المنتدى

مهمّته في «طرح البدائل»، وفي تطوير المواقف المشتركة، لاستمرار التحولات التقدّمية في المنطقة. وعلى هذه الأرضيّة يقوم بتنظيم ورش العمل، حول الشبيبة، والنساء، والسكان الأصليين، والمنحدرين من أصول إفريقيّة، الثقافة والفنّ والنضال ضدّ الاستعمار، وتحليل دور مؤسسات الإعلام. هذا إلى جانب مبادرات بعض الأحزاب، ومن ضمنها الندوة الأممية الدورية التي ينظمها حزب العمل المكسيكي التي شارك في دورتها 16 عام 2012 نحو200 حزب يساريٍ وشيوعيّ يمثلون 48 بلدًا، و300 مندوبٍ يمثلون منظماتٍ مكسيكية.

العنوان الثاني: مرتكزات وتحديات الممارسة الميدانية:

وتتمثل في وسيلة الانتقال من التصورات النظرية إلى الممارسة الميدانية، وذلك عبر ثلاثة عناصر أساسية هي:

أوّلا: الأدوات النضالية:

وتتحدّد في القوى التي تتصدّى لخوض النضال في بلدان القارة، من حيث التركيبة والأيديولوجيا، آخذين بعين الاعتبار أنّ كلًا منها يخوض المعركة في إطار وطنيّ محدّد جغرافيا، وذلك في إطار رؤيةٍ عامة تضفي على هذا النضال طابعًا قوميًا قاريًا. وتتّسم هذه القوى على المستوى الوطني والقاريّ، بالتنوّع على صعيد الفكر والتنظيم والأداء السياسي، حيث تتشكّل من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، والمنظمات الجماهيرية والمهنية، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات النسائية والشبابية، إلى جانب أحزاب اليسار التقليدية. وتنتمي في معظمها إلى يسار الوسط، وتراوح ما بين الاشتراكية الديمقراطية، والديمقراطية الاجتماعية. هذا التنوع على مستوى كل بلد وعلى مستوى القارة، يستدعي اشتغالًا ماكينة الصقل الفكري والسياسي بكل طاقتها، لتجنب الخلافات الداخلية والخارجية ومعالجتها، التي تبرز بين فترةٍ وأخرى، سواءً تعلّق الأمر بقضايا سياسية داخلية أو خارجية، وفي هذا المستوى تبرز أهمية تركيز قوى اليسار والقوى التقدمية في القارة، على المشتركات، وفي مقدّمتها مواجهة تقدّم الإمبرياليّة وقوى اليمين المتطرّف.

ثانيًا: العمل الجماهيريّ:

يشكّل العمل الجماهيري ميدان الممارسة الميدانية الحقيقية لقوى اليسار في القارة، التي اتّسم نضالها بالطابع الجماهيري المستند لقاعدتي الاتّساع والعمق ومجابهة التحدّيات من ناحية.

1 ـ الاتّساع: وتمثّل في القدرة على التحرّك بين مختلف الأوساط الجماهيرية عبر منظماتها المختلفة بين الطلبة والنساء والشبيبة والسكان الأصليين، وعدم اقتصار النضال على قوى الأحزاب فقط، وهذا مكّنها من نحت برامجها من الواقع المباشر، وبالنتيجة فتح المجال لالتفاف قطاعات جماهيريّة واسعة حول برامجها المناهضة للإمبرياليّة والاستعمار، والمستجيبة للتطلّعات الجماهيريّة، ومختلف الشرائح الاجتماعيّة على المستويات الاقتصاديّة والتنمويّة والبيئيّة والجندريّة.

2 ـ العمق: ويتبدى في ثلاثة عناصرٍ ترتبط بواقع القارة، وتتمثل أوّلا في الوعي بدور الكنيسة الكاثوليكية وتجذرها وتأثيرها في قطاعاتٍ جماهيريّةٍ واسعة، والتصرّف بمقتضى هذا الوعي من أجل كسبها لصالح البرامج الاجتماعية والسياسية لليسار. وثانيًا في المعرفة بالتركيبة العرقية للقارة التي تضم السكان الأصليين والمهاجرين، إضافةً إلى عرقيّات وقوميّات متعدّدة من أوروبا وآسيا وإفريقيا. وثالثاً المعرفة بالتعدّدية اللغويّة التي تتبدّى في أكثر من 500 لغة في القارة، على الرغم من انتشار اللغتين الإسبانية والبرتغاليّة كلغتين رسميتين. بما ينضوي عليه ذلك من وعي بالتراث الخاص والعام لشعوب أمريكا اللاتينيّة، بما ترتّب على ذلك من إيجاد الخطاب المناسب صيغة ولغةً وقدرةً على التأثير.

3 ـ التحدّيات: لقد أدّى تفاقم الأزمة الاقتصاديّة – الاجتماعيّة، وتنامي الفقر والتهميش. دورًا مهمًّا في التفاف قطاعاتٍ جماهيريّةٍ واسعة حول اليسار، لكن هذا العامل لم يكن يشتغل بطريقةٍ ميكانيكيّة، فهو يوفّرُ قاعدةً اجتماعيّةً واسعةً تستطيعُ كل القوى أن تعمل فيها؛ ولأنّها تشكل القاعدة الشعبيّة الموضوعيّة لليسار، فهي مستهدفةٌ دومًا من قبل اليمين الشعبوي الذي يحاول جذبها لصالحه من خلال تشويه وعيها. ومن الملاحظ تركيزه على إجهاض تجربة اليسار في استقطاب الكنيسة الكاثوليكيّة، بالاعتماد على تعزيز التطرّف الديني المستند إلى الكنائس الإنجيليّة. وتقديم المعركة مع اليسار بشكل إيمانيّ وعنصريّ، فقد طاف أنصار الانقلاب في بوليفيا الشوارع وهم يحملون الأناجيل ويترنمون بالأدعية. كما أحرقوا علم ويبالا، علم الشعوب الأصلية في بوليفيا، واعتدوا على العديد منهم.

ثالثًا: الأساليب النضاليّة:

لقد اختار يسار أمريكيا اللاتينية النضال السلمي طريقًا للوصول إلى السلطة، بعد أن جرّب كل أشكال النضال، بدءًا بالكفاح المسلح الذي دشنته الثورة الكوبية، والنيكاراغوية، وخاضته مجموعات يسارية مختلفة، سواء في المدن او الغابات. إلا أن أيًّا منها لم يستطع الوصول إلى السلطة عبر هذا الطريق عدا كوبا عام1959 ونيكاراغوا عام 1979. ومرورًا بالانقلاب العسكري الذي قاده شافيز عام 1992 بفنزويلا، وانتهى بالفشل واعتقال شافيز. وإذا استثنينا التجربة التشيلية التي انتهت بالانقلاب واغتيال سلفادور اللندي عام

1973، فقد بدأت صيغة النضال السلمي الجديدة بخوض شافيز للانتخاب وفوزه بمقعد الرئاسة عام 1998، بعد ثلاث سنوات ونصف قضاها في السجن. وهي التجربة التي استمرت في أكثر من بلدٍ، حيث وصل اليسار إلى السلطة في موجتيّ صعود فصلت بينهما موجة هبوط لصالح قوى اليمين. الذي تمكّن من استعادة السلطة عبر صناديق الانتخابات. أو عن طريق التآمر والانقلاب العسكري على الحكومات اليساريّة الشرعيّة، بما يرافق ذلك من عزل وإقصاء واعتقال، وتشويه السمعة. كما استطاع تمرير إجراءاته الانقلابيّة عبر اختراق الصفوف مستفيدًا من سياسة التغاضي من أجل توسيع جبهة اليسار، ومن المعروف أن أحد المهندسين الرئيسين للانقلاب البرلماني على الرئيسة ديلما روسيف، من حزب العمال البرازيلي كان نائبها في الرئاسة الذي قامت بتعيينه.

خاتمة:

يتحدّد مستوى النجاح الذي حقّقه اليسار في هذا الموقع أو ذاك، ارتباطًا باختلاف التوازن السياسي للقوى الاجتماعية، في هذا البلد أو ذاك؛ الأمر الذي يتكشف في سعي حكومات يسارية إلى إجراء تغيير جذريٍ في الواقع، بينما تقنع بعضها بمنطق التداول على السلطة. مع الإدراك أن طريق النضال السلمي ليس طريقًا مستقيمًا لتحقيق أهداف اليسار الكبرى. بما يفرضه ذلك من مواجهة تحدي حماية الإنجازات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تمَّ تحقيقها من التهديد والتبديد حال وصل اليمين إلى السلطة. لذلك فإنّ اختيار الطريق السلمي لا يعني حصر النشاط في لحظة الصراع على الصندوق الانتخابي، إنّما في استمرار الحفاظ على التعبئة الشعبيّة والاستعداد الدائم للدفاع عن الإنجازات، والتصدّي للإجراءات التعسفيّة التي تتّخذها الحكومات اليمينة حال وصولها للسلطة. وكذلك في العمل على تحويل مرتكزات القوة الأساسية التي يركن إليها اليمين، (الجيش وأجهزة الشرطة والقضاء) لتكون أدوات حماية للمكتسبات التي يتم تحقيقها، والجمع الخلاق بين تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير وتعميق وعيها السياسي بتكثيف العمل السياسي والفكري. بما يضمن التقدم على طريق الأهداف الكبرى بثقةٍ ويقين ■

الرئيس الراحل شافيز:
عشر سنوات من الغياب والتغييب

إسحق أبو الوليد. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ فنزويلا

في السادس من شهر آذار صادفت الذكرى السنوية العاشرة لرحيل، الرئيس اغو شافيز، عقل الثورة البوليفاريّة الفنزويليّة ومفجّرها، التي كانت أوّل ثورة وطنيّة ديموقراطيّة بتوجّهات اشتراكيّة تحدث بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، وأوّل ثورة تنتصر في عالم أحادية القطبيّة الذي فرضته الإمبرياليّة، وخاصّة الإمبرياليّة الأمريكيّة، بعد حسمها لما عرف بالحرب الباردة، أي حسمها للصراع التاريخي ضدّ المعسكر الاشتراكيّ والاشتراكيّة، وما سمّي بالخطر الشيوعي والتمدّد السوفييتي.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ القائد الفنزويلي الشاب كان مدركًا ومتيقّنًا لهذا الواقع الجديد ولهذه الحقيقة، حيث قال في أحد مقابلاته بعد خروجه من السجن عام 1994: هنالك من يصف ما قمنا به من تمرّدٍ عسكريٍ في 4 فبراير شباط عام 1992، بالجنون، وأنّنا نسير عكس التيار، في مرحلة سمتها انهيار الاشتراكيّة وأنظمتها وانتصار الرأسمالية ونظامها الإمبريالي فيما عرف بالحرب الباردة، وزعمهم نهاية التاريخ، أي نهاية الثورات الاجتماعيّة وحركات التحرّر والانتصار النهائيّ للرأسماليّة نمطًا ونظامًا أزليًا للبشريّة.

إنّ التمرّد الذي قاده الضابط اغو شافيز، لم يكن بسبب تعطّشه، عسكريًّا، للسلطة بل بسبب قناعته مفكّرًا وقائدًا ثوريًا أنّ «استلام السلطة السياسيّة، شرطٌ ضروريٌ لتمكين أدوات العمل وألياته من تحقيق التغيير البنيوي الشامل في المجتمع والدولة»، وقد جاهر بأفكاره هذه، وعبّأ الجماهير على أساسها فور خروجه من السجن، الذي مكث فيه مع رفاقه الذين شاركوا في التمرّد أكثر من سنتين، واستطاع في أقلّ من خمسة سنوات من العمل السياسي المكثّف والمتواصل، أن يصل إلى الحكم في انتخاباتٍ تاريخيّةٍ حصل فيها على أكثر من 57 من أصوات الناخبين.

كان البيت الأبيض البيت الأبيض، وأجهزته الأمنية يلاحقونه عن قرب، وعلى مدار الوقت مدركين «حجم الخطر الاستراتيجي» الذي يمثله على مصالحهم القوميّة الاستراتيجيّة في أهم دولة أمريكيّة لاتينيّة، التي تعدّها الولايات المتّحدة «حديقتها الخلفيّة»، وعملوا على شيطنته في مجتمعه، وأطلقوا عليه الأوصاف والتسميات التي عدّته «خطرًا على الصحة العامة والأخلاق الحميدة» في المجتمع الفنزويلي ونسجوا الروايات والإشاعات التي تخدم هذا الغرض. رغم كل ذلك فشلوا في احتوائه ولم يتمكنوا من «خصي» عملية التغيير الثورية التي أطلق عنانها، وفشلوا في التخلص منه جسديًا أكثر من مرة، وندموا بسبب عدم تصفيته في الانقلاب

الفاشل الذي دبرته وكالة المخابرات الأمريكية في 11 نيسان عام 2002.

مات القائد، مات الرئيس، مات المؤسّس في السادس من آذار عام 2013، بدأ السرطان «الشرس» الذي لم يمهله طويلا، وقضى على حياته في أقل من 6 أشهر، لم يتمكن خلالها أمهر الأطباء الكوبيين، رغم التقدم الطبي الهائل في كوبا، وإشراف فيدل كاسترو شخصيًّا، على علاجه، ويعتقد أن السرطان الذي قضى على حياة أهم قائد ثوريٍّ في القرن الواحد والعشرين، كان مفتعلا وزرع في جسده؛ بهدف قتله والتخلّص منه.

بعد مرور عشرة أعوام على رحيل هذا القائد العظيم: أينَ هي فنزويلا التي «بناها في مخيّلته» التي أرادها لشعبه؟ أين هي «اشتراكية القرن الواحد والعشرين» التي هيكلها نظريًّا، وحلم ببنائها، وبحث عن سبل تحقيقها في تراث الشعوب التي سلكت الطريق «الاشتراكي» وجادل فيها مع أحد أهم القادة الشيوعيين الثوريين في العصر الحديث، فيدل كاسترو الذي قال لشافيز «إنّني على يقين أن الصعود إلى القمر أسهل من بناء الاشتراكية» ليس طبعًا بهدف التخلي عن الفكرة، بل بهدف التأكيد على صعوبة تحقيقها وبناء المجتمع الجديد في ظروف العدوانية الإمبريالية. وقد رحل فيدل وهو أيضا متمسكا بالاشتراكيّة وبالمبادئ الثوريّة، وثابتًا في النضال ضدّ الإمبريالية، وعلى قناعه التامة بحتمية زوالها.

ممّا لا شكّ فيه، فنزويلا اليوم ليست هي التي حلم شافيز ببنائها، ولا هي التي تركها لحظة رحيله، فقد شهدت وما زالت تشهد منذ رحيله عملية تحولات دراماتيكيّة عكسيّة، اقتصاديّة واجتماعيّة، أرجعتْ البلاد إلى ما كانتْ عليه قبل الثورة البوليفاريّة، واتّسعت الهُوّة بين الريف والمدينة، وبين الطبقة العاملة والطبقة البرجوازيّة، واحتدم الصدام والتناقض بين العمل ورأس المال، بسبب حلّ أسباب التضخم الهائل والشامل ومعالجتها على حساب الأجور ودخل الشرائح الدنيا والصغيرة من الطبقة البرجوازية.

البعض يرى أن الأسباب تكمن في السياسة الإمبريالية العدوانية والحرب الاقتصادية والعقوبات المالية والتجارية والحصار البري والجوي الذي ما زال مستمرًّا، وآخرون يعتقدون أنّ السبب يكمن في عجز حكومات «الاشتراكيين» المتعاقبة، عن مواجهة العدوانيّة الإمبرياليّة والتحدّيات التي نشأت عنها بثورية، بسبب عدم الكفاءة واستشراء الفساد واستغلال النفوذ والسلطة بشكل لم يسبق له مثيل. قبل الخوض في الأسباب التي قادت إلى الأزمة العامة والشاملة لا بدّ أنّ نحدّد طبيعة النظام الذي كان سائدًا عندما رحل الرئيس شافيز.

عاد الرئيس الراحل، في التاسع من كانون أوّل عام 2012 من كوبا إلى وطنه فنزويلا لإعطاء توجيهاته للقيادات السياسيّة وتوجيه رسالة للأمّة كانت الأخيرة وعرفت برسالة «الوداع لشعبه»، أكد فيها أنّ ما تم إنجازه هو بناء الوطن «نحن استطعنا استرجاع الوطن وبنائه، وأؤكد لكم أن لنا وطنًا الآن، ولا يستطيع أيًّا كان أن يسلبنا إياه مرّةً أخرى بعد اليوم «لقد تحدّث عن الوطن ولم يقل وطن اشتراكي، ودعا للالتزام والإخلاص للمبادئ وشدّد على أهميّة وحدة القوى كافة للحفاظ على استمرار عملية التغير والبناء. خلال 12عامًا من حكمه، استطاع شافيز أن يجتاز أهم مرحلتين، مرحلة الصمود وتثبيت الذات بعد أن تم إفشال محاولات الإمبرياليّة كافةً للقضاء على نظام الحكم الجديد، ومرحلة البدء بإجراء التحولّات البنيويّة الاقتصاديّة والقانونيّة والسياسيّة، التي شملت إجراء بعض التأميمات التي تخدم الأمنين؛ القومي والغذائي، أي تمَّ تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، وهما شرطٌ ماديٌّ أساسيٌّ وضروريّ، للانتقال لمراحل أعلى من البناء لمداميك المجتمع الجديد، والدولة الوطنيّة الديموقراطيّة. الدوائر الإمبرياليّة من جهتها، التي امتلكت خبرات كبيرةً في أساليب التخريب والتدمير للعمليات الثورية والدول الوطنية التي تعدها معادية، وتشكل خطرًا عليها، ولا تتأخر في تنفيذ خططها وبرامجها التي تهدف إلى «تفكيكها» أو احتوائها وإعادتها إلى مواقعها السابقة، مواقع التبعية والتخلف وإعاقة تطوّرها الطبيعي، وحرفها عن مسارها التاريخي، وتحدث بها أزمة جوهرها، التناقض المركزي بين ضرورات التطور التاريخي ووسائل تحقيقه.

لقد استطاعت الأزمة في فنزويلا وقف التواصل والترابط بين مراحل التطور الطبيعية في إطار التحوّلات نحو الاشتراكية التي أسّس لها القائد الراحل شافيز وأعادت التواصل بين الحاضر البرجوازي الليبيرالي، والمرحلة التي سبقت الثورة البوليفارية. هذه «الردة» في التطور والبناء لم تأتِ صدفة، والأسباب الموضوعيّة لم تكنَ قدرًا محتومًا. إنّ العامل الذي حسم، قرار الذهاب في المسار الليبيرالي الجديد هو التركيبة الطبقيّة البرجوازيّة للسلطة، أي البرجوازيّة الجديدة التي نشأت في أحشاء النظام، والبرجوازية التي همّشتها الثورة البوليفاريّة، واستطاعت أن تتسلل له عن طريق الجسور التي أقامتها مع البرجوازية الجديدة تحت ستار التعايش السياسي والسلم الاجتماعيّ ■

الجنائية الدولية تأمر باعتقال بوتين:
لماذا تخاف «إسرئيل» من القرار؟

خاص (الهدف)

في سابقة عدّها البعضُ مهمّةً، والبعض الآخر خطيرةً جدّا، أصدرت المحكمةُ الجنائيّة الدّوليّة مذكرة توقيف بحقّ الرئيس الروسي «للاشتباه بارتكابه جرائم حرب». صحيحٌ أن فرص هذا القرار منعدمة حاليًا، وإن لم تكن مستحيلة، إلا أنّ القرار الذي أفرح أعداء بوتين أخافهم أيضًا، خصوصًا في الكيان الصهيوني.

من البديهي أن يفتح إجراء المحكمة الجنائيّة في المستقبل إجراءات إضافيّة في حال أثبتت المحكمةُ الجنائيّة أنّها محكومةٌ بالقانون وليس بالسياسة، وهذا لم يحدث حتى الآن. ومن جهة أخرى، فإنّ الفشل الذي يبدو حتميًا في تطبيق القرار ربّما يهدفُ إلى إضعاف المحكمة وتهميشها في المستقبل.

بمعزل عن تبعات القرار الدولية، فإنّ له تأثيرًا مباشرًا في الكيان الصهيوني، والسؤال المطروح هو: لماذا يخاف الكيان الصهيوني من هذا الإجراء؟

ينصُّ القرار على أنّه حتى رؤساء الدول التي ليست عضوًا في المحكمة لا يتمتّعون بالحصانة، ويشير إلى قرارات قانونيّة مستقبليّة محتملة فيما يتعلّق بجريمة نقلِ السكانِ التي ارتكبتها «إسرائيل» أي مسألة الاستيطان، وأيضًا إلى توقّع صعوبة حشد التأييد للموقف «الإسرائيلي» في إجراءات المحكمة، ولا يمكن للكيان التلطي خلف أنه ليس عضوًا في المحكمة، كون روسيا وأكرانيا ليستا كذلك أيضًا.

أمام المحكمة، هناك تحقيقٌ ضد «إسرائيل»، الذي فتح رسميًا في آذار/مارس 2021، ويركز على «مزاعم» ارتكاب جميع الأطراف للجرائم في أراضي الضفّة الغربيّة والقدس الشرقيّة وقطاع غزة، ابتداءً من 13 حزيران/يونيو 2014. وهكذا يثير الإجراء الحالي في أوكرانيا العديد من المخاوف في السياق الصهيوني: حيث يمكن أن يؤثّر تحديد عدم وجود حصانة لرئيس دولة ليست من الدول الأعضاء على الإجراءات المستقبليّة، إلى الحدّ الذي يتمّ فيه فتح قضايا ضدّ كبار المسؤولين «الإسرائيليّين». ومن ناحية أخرى، صدر أمر القبض على بوتين على جريمة نقل السكان، وهذه الجريمة تتبع نفس القسم الذي يحظر أيضًا نقل سكّان من دولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلّة («جريمة المستوطنات»)، ويحظر أيضًا نقل السكان المحتلّين داخل الأراضي نفسها (التهجير القسري). وهكذا يمكن أن تؤثر قرارات المحكمة في الإجراءات الحاليّة ضدّ بوتين على التحقيق في قضيّة «إسرائيل» في المستقبل، سواءً فيما يتعلّق بـ «جريمة المستوطنات» أو فيما يتعلّق بإخلاء القرى الفلسطينيّة. علاوة على ذلك، من المتوقّع أن يؤدّي الموقف المتعاطف المتزايد تجاه المحكمة، الناتج عن الدعم العالمي الواسع للتحقيق ضد روسيا، إلى صعوبة قيام «إسرائيل» بتعبئة الدول والعوامل المؤثرة للضغط على المدعي العام لتجميد التحقيق ضدّها، بناءً على ادّعاءات تتعارض مع شرعية المحكمة وسلطتها تجاه الدول غير الأعضاء مثل «إسرائيل»■

رضوى عاشور... فعلُ الكتابة المستمرّ

نشأت رضوى عاشور؛ صاحبة روايات: ثلاثية غرناطة، والطيف، والطنطورية وغيرها؛ شغوفةً بالقراءة، متأثّرةً بوالديها أوّلًا، ثمَّ جدّها عبد الوهاب عزام، الدبلوماسي وأستاذ الدراسات والآداب الشرقية في جامعة القاهرة، وأوّل من ترجم «كتاب الملوك الفارسي (شاه ناما)» إلى اللغة العربيّة.

منذ طفولتها، رغبت رضوى في أن تصبح أديبةً، كانت ترى أنّ الكاتب ذو قيمة كبيرة، خاصّةً أنّها الباحثة عن الحرية منذُ صباها، فبدأت تكتبُ بقلم رصاص على دفتر أبيض كبير، تحرص على أنْ يكون خاليًا من السطور، أي مفتوحًا على الأبيض، وتكتب بعرض الصفحة كي تعطي السطر أفقًا ربّما حرمت منه بفعل الأنظمة القمعيّة التي عايشتها.

فكما يقول الكاتب خلف جابر؛ الكتابة لديها ليست إلهامًا فقط، بل معارف ومشاعر وتفاعلات. فقد آمنت بأنّ المشهد يكتمل ويختمر وينضج في داخلنا أوّلًا، ثمّ يدفعُ بنفسه إلى الورق؛ وهي التي تقول: «إنّ الكتابة تأتي أحيانًا شاقةً، وأحيانًا تكتب كأن أحدهم يملي عليك»؛ ذلك لأنّ المعنى: «يكون قد اكتمل داخلك، وكل ما عليك أن توسّع له قليلًا؛ أن تأتي خطوةً جانبًا ليخرج إلى الورق».

ظهرتْ أولى أعمالها الأدبيّة النقديّة، التي بدأتها في 1977، بنشرها كتاب «الطريق إلى الخيمة الأخرى» حول التجربة الأدبية لغسان كنفاني، كما صدر لها بالإنجليزية عام 1978 كتاب «جبران وبليك»؛ وهي الدراسة التي شكّلت أطروحتها لنيل شهادة الماجستير سنة 1972، وقد صدر آخر عملٍ نقديٍّ لها في 1980، بعنوان «التابع ينهض»، حول التجارب الأدبيّة لغرب إفريقيا.

وبشأن مشروعها النقدي، يقول الروائي أحمد إبراهيم الشريف: «إنّ رضوى عاشور تؤمنُ أن النقد يأتي من وضوح الرؤية، فهكذا تؤمن في كتاباتها النقديّة التي ظهرت منذ رسالتها للدكتوراة بعنوان «البحث عن نظرية للأدب: دراسة للكتابات النقديّة الأفرو- أميركيّة».

لم يكن أدب رضوى عاشور معزولًا عن الحياة السياسيّة سواءً في مصر أو الوطن العربي عمومًا وفلسطين خصوصًا، التي خصّتها برواية الطنطورية؛ القريةِ الفلسطينيّة التي تعرضت لعملية تطهيرٍ عرقيّ بالكامل؛ لهذا انطلقت رافضةً كلَّ أشكال التسويات والتطبيع مع العدو الصّهيونيّ أو التراجع عن الحقوق العربية، وفي صميمها الحقوق الفلسطينيّة، وكانت لها إسهاماتها الفاعلة في تأسيس اللجنة الوطنيّة لمناهضة الصهيونيّة في الجامعات المصريّة.

نختم بما كتبته رضوى عاشور: «الكتابة فعلٌ أنانيٌّ وطاردٌ يفرض درجةً من العزلة الداخليّة، ينفيك عمّن حولك أو ينفي من حولك، يضعهم على الرفّ إلى حين؛ لأنّك حتى، وإن كنت تجلسُ معهم، تشاركهم الأكل أو الكلام، فأنت في مكانٍ آخر، منشغلٌ به ومأخوذ»■

مي زيادة
مَرْكبُ الحُرِّية المُرتبكُ في وَحْلِ الحياة!

وليد عبد الرحيم. مخرجٌ وكاتبٌ فلسطينيٌّ/ سورية

لمْ تحظَ شخصيّةٌ نسائيّةٌ عربيّةٌ بمثل ما حظيت به مي زيادة، الشهرة والثقافة، والمعرفة وإتقان اللغات والحب «الغريب» في تمايز صنفه وأساليبه، وحتى انتهاءً بتُهمة الجنون المُريبة في تفاصيلها!

بَدتْ مدينة الناصرة في فلسطين عام 1886، وهي سنة مولد مي زيادة تحت اسم «ماري إلياس زيادة» في أوج النهوض عربيًّا وعالميًّا من حيث اكتناز فخامة الثقافة وتنوّعها والتميّز الاقتصادي، وذلك على الرغم من صغر هذه المدينة، وقلّة عدد سكّانها قياسًا بمدن بلاد الشام وفلسطين الأخرى، إذْ كانت مدينةً هادئةً تحتفظ في جنباتها برائحة التاريخ المُختفي بين جدران بيوتها الحجريّة، وقد حماها إرثها الديني المتعلّق بالمسيح ومريم سُكونيةً وهيبةً قلّما تحظى به مدينةٌ في بلاد صاخبة الحَراك في الخفاء والعلن، وهي المدينة التي يعطيها الحجاجَ والكشّافة والمصورون والمستشرقون المنتشرون في الشوارع رونقًا إضافيًّا، كما ويختصّ العديدُ من دواخل بيوتها بالجلسات الثقافيّة والفكريّة التي أنجبت عددًا من الروّاد الأوائل للنهضة الفكريّة، خاصّةً أنها كانت تحظى بلمسة حريّة خاصّة تُركتْ هامشًا من قبل العثمانيين، ثم الإنكليز فيما بعد لسبب حضورها المعنوي الخاص، الديني والسياحي.

فَي تلك المدينة وُلدتْ فتاةٌ من أب قادم من قرية «شحتول» الجبلية في لبنان، وأم فلسطينية، كان ذلك امتزاجًا جغرافيًّا ما، ليُحقّق في انصهاره لمي زيادة معجزةَ صَوْغ الحريّة الفرديّة في ظلّ سلطة سياسيّة متخلّفة، ومجتمع سُكونيٍّ ذكوريّ، فكتبت أدبًا مُميّزَ المَذاق منذ سنواتها اليافعة، وجسّدت أنموذجًا للاختلاف والتمايز في المجالات شتى، في حقول الرأي ولغة التعبير والأدب وتجليّات الحريّة الفرديّة، ولا يمكن استثناؤها من لقبها أوّل مترجمة عربيّة مستقلة في القرن الجديد، هذه الشخصيّة كانت أحدَ أوّل اللبنات الترسيخيّة في مدماك مشروع التحرّر والحداثة العربيّة، وتأسيس النهضة والثورة الفكريّة والاجتماعيّة وسطوع شؤون قضايا المرأة.

لنتخيّل فتاةً في تلك الأجواء، وهي تتقنُ لغات تسْع، كتابةً وقراءةً وترجمة: «العربيّة، والألمانية والفرنسيةَ والإنجليزية والإيطالية والإسبانية واللاتينية واليونانية والسريانية» ، هذا يعني بالضرورة تفرغها لسنوات طوال في اقتناص الثقافة والمعرفة وخوضها حُمّى التعلّم ذاتيًّا، وهو ما يُعدُّ بحد ذاته خارقًا للاعتياد والسائد، حينها وربّما اليوم، ويدل على جهد سنوات طوال مثابرات مكتنزات بعمق الرؤية والمشروع، فإن أضيفتْ الكتّابة الشعرية والأدبية إلى ذلك كنا أمام شخصية تشابه ببراعتها واستثنائها تلك الشخصيات المثيرة، الغامضة الخارقة - في حقول العقل لا الخوارق والغيبيات - ناهيك عن أن اختلاف الشخصية وتفرّدها وممارساتها، الذي شكّلَ بحدّ ذاته ميزةً أخرى أكثر التصاقًا بالنموذجيّة التحررية الاستثنائية الواعية، هذا الاستثناءُ كان ميزة مي الأولى إنْ أسعفتنا المُخيلة لولوج عالمها المختلف الذي بدأ التدوين بعد لحظة الولادة بسنوات غير طويلة، وهي المولودة في « شباط- فبراير 1886 « والمتوفاة في « - تشرين الأول - أكتوبر 1941».

الوالد» الياس زيادة» معلم في مدارس الناصرة جمع ثروة في فلسطين، الأم « نزهة معمر»، ابنتهما هي «ماري» التي تنقلا بها في طفولتها بين فلسطين ولبنان، وقد أنجبا طفلًا قبلها، لكنه توفي في سنوات عمره الأولى؛ بسبب مرض مجهول مفاجئ، فعاشت «مي» ابنةً وحيدةً لوالديها، ونظرًا لاعتبارات الموهبة، والتقاط الفَرادة؛ توقّع كلاهما بدايات ماري الأدبية التي كتبت خلال سنوات النضوج فيما بعد باسم مي وإيزيس كوبيا- Isis Copia وأسماء أخرى، فكان أن أسست فرادتَها عبر نمو الشخصية وتطورها الطبيعي، لكن أيًّا منهما لم يتوقع النهاية التراجيدية للفتاة التي أنجباها، حيث ذاقت مرارات الحياة وصخب الحبّ، وعاشت لذّة الحريّة والثورة على النمطيّة والتقاليد السائدة، حتى اتّهمت بمختلف الخطايا، وكان آخرها تهمة الجنون التي اختلط فيها

السخط الاجتماعي والسياسي والنفاقي الديني والطائفي بطمع الأقارب بأملاك الوالد الموروثة!.
لنتخيّل أيضًا الناصرة وبيروت، وإلياس زيادة الماروني اللبناني المعلّم المنتقّل إلى الناصرة، والأم نزهة خليل معمّر الفلسطينيّة الأرثوذكسيّة المذهب التي لا نعرف الكثير عنها اليوم، لكنّها تبدو في لمحات كلماتٍ وإيقاعِ تاريخ العائلة المُستشفّ سيدةً مثقفة تفرغت لدورها الصامت، امرأة مربية في منزل فلسطيني قديم بسيط، تتوسطه بَحرة ماء وتنمو في باحاته زهور مختلفة ألوانُها، يجوب قرب بوابته سائحون ورهبان وجنود عثمانيون وفلسطينيون عاديون مرتبكون في استفهام مستقبل بلادهم وقلقون، وهي في الوقت ذاته لم تنتج ما أنتجه الأب وابنته، إلا أن تأثيرها كان هادئاً غير مرئي على السطوح، حكيماً وراعياً للحياة.
انهمكت مي بالأدب والفلسفة العربية لا سيما الإسلامية، ويمكن الانتباه إلى أن تأثير نمط الحالة الصوفية قد حفر أخاديده في أعماق أدبها ونظرتها للكون والحياة، ويظهر ذلك في نصوصها وحتى في رسائلها لجبران فيما بعد، بل في صيغة علاقتهما، إذ تَشاركَ الأديبانِ رؤيةً ارتقائية في عالم مضطرب يمدُّ عُنقه بصعوبةٍ نحو النهضة، ويحاول أن يسجل قفزةً على القيم المحلية والاستعمارية السائدة عقب جرائم كبرى مثل جريمة إبادة شعوب أميركا وجلب لصوص العالم إلى القارة الجديدة، ثم تنازعهم على الاستئثار بالغنيمة ونيل السلطة بين شمال وجنوب ما عُرف بالولايات المتحدة، وهو ما أثار بدوره صدمة لدى المهاجر العربي الشامي اللبناني جبران خليل جبران، وعلى الضفة الأخرى فتاة عذراء الفكر والجسد، تعيش إلى جانب قفص أفكار اجتماعية وسلطة دينية متخلفة بامتدادات استعمارية تحاول الانقضاض على نسور النهضة ووأد أية فكرة تفضي نحو باب الحرية. كان الوالد الياس زيادة الصحفي والمترجم قد انتقل فيما بعد للعمل في القاهرة، مدينة كبيرة تعج بالصحافة ورجالات الرأي والثورة والسياسة.
الطفلة ماري إلياس درست ابتداءً في الناصرة، حيث تأسست لغاتها الفرنسية والألمانية والإنكليزية، ثم انتقلت مع والديها إلى لبنان لتواصل دراستها الثانوية في قرية «عينطورة» في قضاء كسروان بمحافظة جبل لبنان على بعد 18 كم من بيروت وهي تضم مدرسة الراهبات التي تابعت ماري الياس الدراسة فيها حتى العام 1916 حيث الغليان القومي العربي وبروز رجالات النهضة ودوائر الثقافة واشتعال نهم المعرفة، فانتقلت إلى مصر لتدرُس الأدب والتاريخ الإسلامي في كلية الآداب بجامعة القاهرة، ولكنها لم تتابع دراستها الجامعية، إذ انشغلت بالتأليف والكتابة واستهوتها الأنشطة الثقافية.
في طفولتها، وأثناء تعليمها الأساسي أتقنت إلى جانب اللغة الفرنسية والإنكليزية أسلوبيتها البيانية التي وضعتها لاحقًا إلى جانب نشاطاتها المختلفة في مصاف الكبار عربيًّا، فهام بها العديد من كبار رجالات الفكر والثقافة لا سيما في مصر، وتبلور ذلك بعد قيامها بإنشاء المنتدى الأدبي الذي أمّه الكبار تحت اسم «ندوة الثلاثاء» التي تقام في منزلها أسبوعيًّا ويشاركها كبار الأدباء والشعراء والمثقفين والنقاد، بانتظام منذ عام 1913 إلى 1921 كان منهم: أحمد شوقي، أحمد لطفي السيد، عباس محمود العقاد، طه حسين، يعقوب صروف، خليل مطران، شبلي شميل، ومصطفى صادق الرافعي، وغيرهم....
لمع اسمها في القاهرة، وارتبطت عن بعد بعلاقة عاطفيّة صوفيّة مع جبران خليل جبرانَ المهاجرَ إلى العالم الجديد، الذي بادلها رسائل ومشاعر عاطفية معقدة يجري البحث فيها منذ ذلك اليوم وحتى هذا الحين، قبلها، كانت مي قد عقدت خطبتها على ابن عمها في لبنان قبل سنوات عديدة، لكن الأمر لم يستمر، إذ رفضتْ الصيغة الذكورية في التعاطي من قبل ابن عمها ذاك وهو ما استفز العائلة قبل الخطيب، إلا أن طائر الحرية القابع في صدرها رفض الخضوع للإملاءات الاجتماعية وهو ما زرع العداوة بينها وبين عائلة والدها التي حاصرتها بشتى المقولات التي تسيء للأنثى، ثم كانت وراء اتهامها بالجنون وإيداعها بمشفى المجانين الذي يسمى وقتها في بلاد الشام بالعصفورية، وذلك لتحقيق الأطماع والاستيلاء على أملاكها الموروثة عن والدها، وهو ما نجحت به العائلة، وانتقمت منها بذلك الأسلوب.
كانت استثنائية تصرفات مي وغرابتها عاملًا مساعدًا أمام القانون الجائر لتبرير الاستيلاء على أملاكها، وهكذا تمَّ وصم الإبداع بالجنون، وهي عادةٌ نسمعها بين العرب حتى اليوم!
استثمرت مي زيادة خلال حياتها طاقاتها الثقافية والثرية في الصحافة والتأليف والترجمة، فنشرت في المحروسة، والزهور، والمقطم، والأهرام، والهلال... وتتابعت إصداراتها منذ أول ديوان شعر لها نشر باللغة الفرنسية «أزاهير الحلم»، فأصدرت عدة كتب منها: باحثة البادية، كلمات وإشارات، ظلمات وأشعة، والمساواة، سوانح فتاة وكتب أخرى، كما ترجمت ثلاث روايات عن لغات أجنبية.
توفي الياس زيادة عام 1929 ويبدو أنه كان نموذجًا بشكل ما بالنسبة لمي، وهو الأمر الذي غيرَّ حياتها مضيفًا إليها سوداويّةً وغضبًا داخليًّا متمرّدًا كان واضحًا على تصرفاتها، كما فقدت بعد عامين من ذلك حبيبها الذي يشبه حالة الحب الافتراضي اليوم على وسائل التواصل الاجتماعي، إذ كانت علاقتها بجبران الذي قضى في الغربية البعيدة مبنية على الأحاسيس والمخيالية الضالعة بين كلمات الرسائل البينية وقراءة ما يكتب كل منهما، تبعته أمها نزهة بعد عام واحد، مما أثر تراكمياً على الحالة النفسية والتوازن الشخصي لدى مي التي مكثت بعدها في مستشفى للأمراض النفسية في لبنان، واستغل بنو أبيها الورثة ذلك للاستيلاء على عدة بيوت وأراض ورثتها «الفلسطينية مي» التي فقدت مفاتيح القوة بعد غياب والدها، ليستقبلها أمين الريحاني صديق العائلة المتعاطف معها، فسكنت منزله لنحو عام، ثم غادرت تجاه مصر التي أحبتها وبنت الصداقات فيها، إلى أن غادرت الحياة هناك عام 1941، لم تخرج لها جنازة لائقة، وغاب رواد الثلاثاء عنها، فقد أصبحت مي فقيرة الحال متهمة بالجنون محاصرةً بالإشاعات، لكنها أضحت مثالًا لتميز الفتاة العربية المثقفة المبدعة التي تضج بالحياة والحلم والحرية.
قال فيها أحمد شوقي الذي أحبها إلى جانب آخرين:
أسائل خاطري عما سباني أحُسْن الخَلق أم حسن البيان
رأيتَ تنافسَ الحُسنيَن فيها كأنهما لميّةِ عاشقانِ■

انفلاتُ الحواسِ والوهمِ والاستدلال في النصِّ الحدَيث

علاء حمد. شاعرٌ وكاتب/ العراق

إنّ استنطاقَ النصّ الشعريّ من خلال علاقته بفعل المتخيّل ما هو إلا قوّةٌ فاعلةٌ للخروج من الواقع المباشر، لكن من الممكن جدًّا عكس هذه المعاني (للواقع المباشر) بالشكل الذي يؤدّي إلى غير المعقول وقوّة الاختلاف اللغويّة التي تسيطر على بؤرة النصّ الشعري، وتكون القوّة الوهميّة إلى جانب فعل المتخيّل يعملان باتجاه واحد، حيث إنّ الأحلام ومعانيها التي تتّكئ على القوّة الوهميّة، هي إحدى المشاهد المؤثرة التي تؤدّي إلى مستوًى معيّنٍ من التصوّر، يقول ابنُ سينا (إنّ الوهم يقف بوساطة الإلهامات والغرائز على المعاني النافعة أو الضارة الموجودة في المحسوسات. وتكتسب النفوس هذه الإلهامات والغرائز من مبادئها في العالم العلوي من اتّصال دائم بينها. فتفيضُ هذه الإلهامات والغرائز من هناك؛ فتستفيد منها النفوس في حياتها الواقعيّة، إذ بها تقف على المعاني الضارة والنافعة في المحسوسات، فتسعى إلى النافع وتحذر الضار1).

علاقةُ الوهم، علاقةٌ مطروحةٌ من خلال الطلبات غير المحقّقة، التي تكون عادةً بعيدةَ المنال، أو غير واقعيةٍ ولا تنتمي إلى المعقول بشكلٍ مباشر، وهي المعاني التي تستجيبُ للقوّة الوهميّة في النصّ الشعري الحديث. ووفق المفهوم السريالي؛ فإنّ الرغبات التي يتناولها الشاعر تكونُ متحرّرة، وهي شموليّةُ الفنّان فيما يطلبُهُ عبر الكتابة الآليّة. (الآليّة ليست غاية، إنّما وسيلةٌ لمعرفة الذات. عبر الكتابة الآليّة يتمّ نقل ما تعجّ به الذات من أحلام وأوهامٍ وهواجسَ وخيالات ورغبات، متحرّرةً من أيّ رقابة اجتماعيّة وأخلاقيّة. إنّها تتيحُ إنتاج ما يتشكّلُ في غير الشعور دون أن ندركه، وبهذا المعنى فهي تمثّل الوسيلة الأكثر فاعلية في استكشاف غير الشعور 2).

الشاعر ينقلب، ينقلب وينفلت من العلاقات الحسيّة، وخصوصًا تلك العلاقات المألوفة، لذلك فهو يتّجه نحو التعبير الداخلي وما خزّنته الذات والأثر المتبقي من العلاقات الحسّية، وعندما تختفي تلك العلاقات، يبدأ التحرّر المباشر من القيود التي (ربّما) يعاني منها الشاعر وهو في خضم الخلق الشعري، فالإبداعُ حركةٌ غيرُ متوقفة في ساحة أو زاوية معيّنة، وهو ليس تنويمًا مغناطيسيًّا، فالشاعر يخضع إلى حركة الإبداع من خلال الممكنات والواقع الممكن الذي يؤسّسه المبدع عادة، وهو القادر على جذب الأثر الفنّي بالشكل الذي تنتمي رؤيته إليه، وحسب المبادئ التي تنتجها التجربة الذاتية في الخلق الشعري، والأهم من ذلك الخروج من المنظور الاصطناعي الذي يتعلّق بالمألوف.. والإبداع (3) لا يظهر دون رفع القيود عنه، وتمتّعه بالحرية الكافية، وإلا يبقى حبيس الواقع الذي يلتفّ حول عنقه.

إنّ تبديل العبارات والمعاني العائمة في الواقع المباشر، حالةٌ استدلاليّة، فالتصوّرات التي يدخلها الشاعر ليست جاهزةً إلا بعلاقة مع الخيال وفعله الحركي، لذلك ربّما كلمةٌ واحدةٌ دالّةٌ تشيرُ إلى عبارة، وطالما أن النصّ الشعري الحديث يعتمد على التقشّف اللغوي وكذلك التقليليّة من ناحيتي؛ الزمنيّة واللغويّة، فمن هنا، تكون الإشارةُ الدالّةُ ذات منفعة في البعد النصّي، وذلك إذا كانت ضمن عملية الاستدلال.

إنّ البعدَ الرمزي الذي يحوي على التجهيزات البديلة خيرُ مثالٍ على تبديل الأشياء والعبارات والجمل، لكي تكون النتيجةُ دلالةً رمزية، وهذا ما نسعى إلى وجوده في البعد النصّي من خلال المنظور الرمزي. لكن عندما نذهب مع الواقع باعتباره منظورًا حتميًّا، والواقع اليومي الذي يحبس الكثير من الشعراء بمفاهيم يومية، نكون قد استغنينا عن التصوير الشعري الذي له الأهمية في المؤثرات؛ إذن، فمن الممكن جدًّا أن نعتني بالحلم واليقظة، والواقع الخيالي، أي ننقل المنظور الواقعي إلى مساحة من الخيال، ونتجنّب الواقع اليومي المليء بالتوترات والقلق الكتابي. فالأمل المزروع في الذات العاملة ما هو إلا المنظور الجديد عندما يتأمّل الشاعر ممكناته ومتعلّقاته من خلال الذات الحقيقية، وتشكّل الإطار الحقيقي في مساعي الشاعر نحو الكتابة ولو بشكلٍ جزئي.

نذهب إلى انفلات الحواس عن واقعها المباشر؛ لكيلا يكون الشاعر حبيس الحواس المباشرة، التي تعمل بشكلٍ يوميّ من خلال واقعها، ويكون الانتماءُ إلى المخيّلة، حيث إنّها الوحيدة القادرة على الامتثال الشعري، ويرى الفلاسفة، أنّ الطبيعة التصويريّة وغايتها

التخييليّة، تؤدّي إلى خطاب جماليّ يوظّف اللغة، تلك اللغة المختلفة التي نتداولها، وفي الوقت نفسه، لا لتعبّر بشكلٍ مباشر عن العالم الخارجي أو تنقلً معطياته، أو تنقل تلك الأشياء المنظورة، بل لتحيل كلّ شيء إلى الذات، وهي الذات الحقيقية التي تلاحق الخلق الشعري، ويرى (فردينان آلكيه): منذ أن يتخيل المرء، لا يعود يتطابق مطلقًا مع العالم، ولا مع نفسه، ولا يعود النوم مسموحًا به. ولكن ماذا يجب أن نفهم من التخيّل؟ يشجب (ديكارت) المخيّلة؛ لأنّها تبدو له أنّها تسهمُ في تزييف المعرفة المحسوسة؛ ويشجبها (باسكال)؛ لأنّه يرى فيها قدرة تلقائيّة للتركيب. ويميز (فولتير) المخيلة التي تعيد فنًا والمخيّلة التي تبدع؛ ويميّز أيضا (مالبرانش) بين المخيّلة المتعلّقة بالروح والمخيّلة المتعلّقة بالجسد. وفي الواقع، (إنّ عبارة «مخيّلة» تعني الحالات والعمليّات الأكثر اختلافًا: حالات ما بين النوم واليقظة، والهذيان، والأحلام، والإبداع الجمالي، والاختراع التقني. أو الاكتشاف العلمي4). فالمتعة الفنيّة والذائقة الشعريّة اللتان تبشران في الذات الشاعرة، ما هما إلا تجربة ذاتيّة شعريّة، تستطيع أن تفرز وتتولى أسلوب النصّ الشعري وطريقة تركيبه. الانفلاتُ الذي تعنيه تعيينًا منفلتًا أيضًا، ليس فقط في الحواس وعلاقاتها، فهناك انفلات اللغة أيضًا، وانفلات الأوهام، وانفلات الأحلام؛ فالبحث الذي يؤطر النصّ الشعري ليس هو البديل فقط وميوله إلى الدلائل، فهناك النقيضُ أيضًا، وهي من حالات الانفلات الفلسفي التي تلازم اللغة الشعرية، وخصوصًا أنّنا نبحث عن فعل الاستبيان في المنظور المنفلِت، ولكن هل ينفلت فعل الاستبيان أيضًا من موضوع التجميع التصويري؟

تميلُ الفلسفة إلى التبيّن المقروء قبلَ كلّ شيء، والبحث يرافق فعل الاستبيانِ الذي ينفلت في مواضيع، ويبقى راسخًا في مواضيع أخرى، لكن الذي يرافقه هو التعلق بجملة من الأفعال، ومنها فعل الإثارة وفعلُ القراءة وفعل التحصيل؛ فالقارئ أو المتلقّي عندما يرغب الاندماج مع فعل القراءة، فهو القارئُ الذي يعتني بالألفاظ المقروءة، وهي نفسها ضمن الفعل الكتابي، حيث إنّ النهاية التي ينتمي إليها الشاعر، نهاية التدبير اللغوي ومدى التغلغل بها.

رقصة الجزيئات النصّية:

هي ليست رقصات الحواس وتراشقها أو بناء العلاقات فيما بينها، بل هي الجملة الشعرية التابعة لذلك المنظور الذي يتلاعب به الشاعر حسب الإمكانيات المتاحة له، والجملة الشعرية بالرغم من تواصلها وامتدادها، إلا أنّ القوّة التابعة لعنصر الدهشة هي التي تُظهر رقصتها بوضوح، هذا إذا كنّا مع المتعة واللذة في التركيب والمتطابقة بين الذات وما هو مرسوم أمام الشاعر. إنّ الجملة الشعرية وعلاقتها اللغوية عبارةٌ عن لعبة لُغويّة يتمتّع بها الشاعر ليعكسها رسالةً جزئيّةً ضمن النصّ الشعري المجانس للذات الحقيقية التي أوجدت رسالتها للمتلقّي، وفي طبيعة الحال لا تهمّنا كيفيّة التركيب والذهاب بها إلى التركيب النحوي، بقدر ما يهمّنا هنا اللغة المناسبة التي ينتمي إليها الشاعر من خلال الكتابة الثانية للنصّ، وماذا نعني بالكتابة الثانية للنصّ حينما نبرم اتّفاقًا مع اللغة المناسبة؟!

يفتح الشاعر بعض الدلالات الإضافيّة التي يكشفها المتلقي، وهي ليست ضمن التخطيط والتوزيع النصّي، أي ما يبرمه من اتفاق بين النصّ المقروء والنصّ المكتوبٍ من خلال الذات الحقيقيّة، ينفلت هذا الاتفاق وتتوسّع الرؤى، فتكون كتابة ثانية للنصّ الشعري، ليكون المتلقي المبدع مكتشفًا إضافته النوعيّة إلى القراءة الثانية للنصّ الشعري.

إنّ تجميع الجزيئات في البنك النصّي، لم يكن على صيغة واحدة في العمل، إذا عددنا أنّ كلّ جزء يمثّل نصًا فرعيًا خاضعًا للمتن (البنكُ النصّي)، فطالما يبدأ النصّ بكلمة كأصغر وحدة لغويّة، فالكلمة تمتدّ إلى تركيب، لنحصل على جملة شعريّة، وقد نكتفي بهذه الجملة أوَ نشكّل مقطعًا من المقاطع النصّية، لتصبح نصًّا مصغّرًا تحملُ صوتًا فريدًا لا يشبه بقيّة الأصوات في الجمل والمقاطع الشعريّة، لذلك فنظام النصّ الشعري، نظام من الأصوات المختلفة، وذلك بحكم التنغيم المختلف في النصوص المصغّرة في البنك النصّي الشعري. (إنّ ثمة تراسلًا بين المشاعر وبين التأثيرات الحسّية التي تصدرها اللغة. فالانطباعات الصوتية محكومةٌ بما لبعض الأصوات من قدرة - مهما تكون درجتها - على إحداث تأثيرات معينة عندما تتوافق القيم الصوتية مع حركة الشعور عند المتكلم أو عند السامع الفاهم) فالكلمة منغّمة (في اللغة العربية وهي غنائية أيضًا) وهي راقصةٌ إذا كانت مفردة، وفي الوقت نفسه، لا نستطيع تكثيف الكلمة واختصار حروفها، فالمكون الذي أمامنا من الثبوتيات مع المعاني المنفردة، وتدخل الكلمة وحدةً لُغويّة في النصّ ولها تصوّراتها قبيل التركيب، فكيف إذا كانت مركّبة، سيكون لها رقصة ثانية وأكثر إثارة في النصّ الشعري. «يتبيّن من منظور التحليل الوظيفي، - بناء على ما يُفضي إليه التمفصل المزدوج أنّ كل عنصرٍ له دالّ وله مدلول، وبتعبير آخر «كلّ اختلاف في الشكل يقابله اختلاف في المدلولً (المضمون) 6 «إنّ الفعلين ذهبنا ورجعوا ليسا كلمة واحدة مثلما نجد في التحليل اللغوي القديم، وإنما هما عنصران مركبان يتكوّن كل منهما من كلمتين: ذهب + نا.. رجع + وا» 7. فالحالة التي مررنا بها، وظيفة تركيبية تكوّنت في نفس الكلمة بإضافة بعض الضمائر المتّصلة، وكذلك لو أضفنا أيضا «الـ» التعريف على بعض الكلمات غير المعرفة، ستكون حالة معرّفة تؤدي إلى دراية معلومة، مما تسهّل علينا إيجاد بعض التبدلات الرمزية ■

هوامش:

1- الإدراك الحسي عند ابن سينا – ص 173 – د. محمد عثمان نجاتي

2- السريالية في عيون المرايا ص 93 – ترجمة وإعداد: أمين صالح

3- الإبداع، انطلاقا جواب، أو تصحيح، وقد يكون تعويضا ولكنه ليس صدى. إنّه، إذن، مشروع رد على ظرف موضوعي بإمكانات هذا الظرف عينها. من هنا كان حركة جدلية. هذا يقودنا إلى كون السلب عنصرا أساسيا في العملية الإبداعية. والسلب هنا لايمكن أن يكون آليا، بل هو مشروط بالوعي، مشروط بفسحة الحرية. - الإبداع حركة جدلية- من كتاب حركة الإبداع دراسات في الأدب – خالدة سعيد – ص 10

4- فلسفة السريالية – ص 181 – فردينان آلكيه – ترجمة: وجيه العمر

5- اتجاهات البحث الأسلوبي – ص 33 – شكري محمد عياد

6- وظيفة الألسن وديناميتها – ص 103

7- اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات - ص 329 – تأليف: د. مصطفى غلفان.

النرجسية «اليهودية»: مظاهر وأسباب

سعيد بشتاوي. كاتبٌ وباحثٌ فلسطينيٌّ/ سورية

يُعدّ الكيانُ الصهيونيُّ مجتمعًا يعجُّ بالعنصريّة والتعصّب للهُويّة اليهوديّة؛ ما يجعلهُ كيانًا لا يقبلُ التعايش مع غيره من شعوب أو أديان، وإنْ كان هذا التعايشُ يظهرُ على الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي إلا أنه في الحقيقة تعايشٌ تمثيليٌّ غيرُ حقيقي؛ غايتُه تحقيقُ مآربَ وغايات سياسية.

إنَّ عنصريَّةَ هذا الكيان أو هؤلاء الجماعة لا تحتاج إلى كثيرٍ من البحث والتقصي إذ تبدو جليّة، ففي معتقدهم الديني يُعرَف غيرُ اليهود بالأغيار، وهو - لا شك - مصطلحٌ تمييزيّ هدفه تمييزُ اليهوديِّ وتفريقُهُ من غيره، ولا شكَ أيضًا أنّ قانون القوميَّة الذي طُرِح في عهد نتنياهو في الكنيست الصهيوني، كان أيضًا من مظاهر عنصريّة هذا المجتمع، كما تبدو هذه العنصرية أيضًا في محاولة الكثير من الحاخامات المتطرّفين المتحفّظين في تضييق معايير اعتناق الأغيار للدين اليهودي، في محاولتهم لحكر هذا الدين عليهم، أو لأنّهم يرَون أنَّ هذا الدين لا يستحقُّ دخولَه أيًّا كان، في إشارة واضحة لانكفاء الجماعة على نفسها وعدمِ تقبّلها للغير، وقد رأى الحاخام اليهودي إبراهام إسحق -كما جاء في كتاب الفكرة الصهيونية- أنَّ البشريةَ إذا بدأتْ بالانهيار فإنَّ ولادتَها من جديد تكون بولادة الشعب اليهودي.

يؤمنُ اليهودُ أنَّهم الوحيدون الذين يخدمون الربّ من خلال الصلاة وتطبيق الوصايا التوراتيَّة، وقد آمن اليهودُ بفكرة اختيار الله لهم ليطهروا هذا العالم من النجاسة والظلام، وهذا المعتقد متجذّرٌ في معتقداتهم ما ساهم في تعميق ظنِّهم بأنَّهم خير من وطِئ هذه الأرض؛ الأمر الذي يزيد عنصريّتهم تُجاه الغير. ويعتقدون بكونهم الشعبَ الوحيد الذي يُحَقّ له حملُ رسالة الربّ عن سائر الديانات الأخرى ولا يُحَقُّ لغيرهم ذلك؛ إذ هم مختارون عند الله دون غيرهم لتخليص العالم من الشرور وتربية الأمم على الأخلاق والقيم لذا تراهم قد رسّخوا هذا الفكر من خلال تلقينه أطفالَهم منذ نشأتهم. كما نجحوا في إقناع الشعوب الغربية من أوروبا والولايات المتحدة بأنَّ دينهم دينُ حضارة وسلام ومحبَّة؛ لذلك يسعى الغربيون جهدَهم في دعم هذه الرسالة اليهودية، ولا سيما في احتلال فلسطين التي آمنوا بأحقيّتهم فيها من خلال وعد إلهيٍّ يعيدهم إلى هذه الأرض - أرض الميعاد، ولا غرابة في ذلك؛ فالأوروبيون يحتفون بالاستيطان الأوروبي لأستراليا، كما أنَّ الأمريكيين يحتفون بسلب أرضهم من أصحابها الأصليين من قبل كولومبوس، فلا ضير في دعمهم لكتلة معينة تحتلّ أرضًا ما يريدونها، فاتّفق المذكورون في غاياتهم وتوجهاتهم.

نجد الكاتبة الصهيونية روز مارين أنها رأتْ أنَّ الشعبَ اليهوديّ بما يملكه من إرث ثقافي وحضاري وأخلاقي ومثل عليا هو الذي ساهم برفد الحضارة الإنسانية بالأدب والأخلاق والفنون.

لقد دأب اليهود على إحياء العواطف الدينية المتعصبة في محاولة منهم لكسر ولاء اليهوديِّ نحو البلَد الذي يعيش فيه، والمجيءُ به إلى أرض فلسطين، التي سيحصل فيها على جميع حقوقه بفضل دولة (إسرائيل). ولقد بلغتْ نرجسيَّةُ اليهود ذروتَها عندما قال رئيس الوزراء البريطاني في ثلاثينيات القرن الماضي اليهودي درزائيلي: إنَّ الذين يؤمنون بحضارة اليهود وتراثهم ويؤمنون بالقوة الأخلاقية التي يتمتّع بها الدين اليهودي هم الوحيدون المهيؤون لقيادة الكون. في إشارة منه إلى أنَّ الشرط الوحيد لقيادة هذا العالم هو أن تكون يهوديًّا بامتياز. وكأنَّ غيرَ اليهودي غيرُ مؤهل لحكم العالم؛ لأنَّ اليهودي صاحب الأخلاق والمبادئ وصاحب الإرث الحضاري الوحيد في الكون.

لكن السؤالُ الذي يطرح نفسَه، كيف تأصّلت هذه الروح العنصريَّة والنرجسيَّة عند هؤلاء الجماعة، وما غايتُهم من عنصريتهم ونرجسيتهم. الجواب يكون بالعودة إلى النص الديني اليهودي؛ فقد ورد الكثير من نصوص العهد القديم (التوراة) ما يؤكّد أحقيَّتَهم في تطهير العالم من الدنس وأولويتهم عند الله دون سواهم. جاء في العهد القديم: (أنا يهوه إلهكم الذي خيّركم من الشعوب) [لاويين: 26/20] وقد ورد أيضًا: (أنتم أولاد للربّ إلهكم، وقد اختارك الربُّ لكي تكونَ له شعبًا خاصًّا فوق جميع الشعوب الذين على وجه الأرض) [تثنية: 1/14] وجاء مؤكّدًا على تلك الخصوصية عند الرب: (واعدُك الربُّ أن تكونَ له شعبًا خاصًّا وأن يجعلك مستعليًا على جميع القبائل وأن تكونَ شعبًا للربِّ إلهِك) [تثنية: 18/26].

هذه النصوص وغيرُها في التوراة أسهمت إلى حدٍّ كبير في تجذير فكرة تميزهم على غيرهم للدرجة التي اعتقدوا فيها أنهم أولادُ الإله الذي وعدهم بالمجد والتجمّع بعد الشتات والتيه وإقامة مملكتِهم الموعودة، كما ساهمت هذه النصوص بتعميق سيادة اليهودي على غيره أو على كل هذا العالم، وأنَّ الناسَ تبعٌ له؛ جاء في سفر إشعيا: 10/60: (وبنو الغريب يبنونَ أسوارَك وملوكُهم يخدمونك). كما وصل بهم الحال إلى الإيمان بأنَّ الأغيار الأجانب عليهم حق خدمة اليهودي وعبادته: (ويقف الأجانب ويرعون غنمكم ويكون بنو الغريب حرّاثيكم وكرّاميكم أما أنتم فتُدعَون كهنة الرب؛ تأكلون ثروةَ الأمم وعلى مجدها تتآمرون). [إشعيا:5/61]. وإذا ما قرأنا وصايا الدين اليهودي المشهورة: لا تقتل، لا تزن، لا تسرق.. إلخ نجدها وصايا على بعضهم؛ أي لا يجوز أن يفعلوا ما عكس هذه الوصايا ببعضهم. ويجوز لهم فعلها بغيرهم من الشعوب، ويهمّنا من هذه الوصايا وصيتهم (لا تقتل) يقول الدكتور جورجي كنعان في كتابه (أمجاد بني إسرائيل) إنَّ موسى أو يهوه الموسوي أو من دوّن شريعة موسى لم يقصد بوصية (لا تقتل) النهيَ عن ارتكابِ جريمة القتل بحق الناس الآخرين. وإنّما هذا النهي هو نهيٌ عن قتل اليهودي لليهودي أما الشعوب الأخرى من غير اليهودية فشرعٌ قتلُها، وما يؤكّد هذا القول إنَّ الرب أمرَ موسى بأن ينتقم له وينتقم لبني إسرائيل من المديانيين فجنّدوا أنفسهم لقتال المديانيين والقضاء عليهم. وذلك بيّنٌ في سفر العدد: 1/31: (فتَجنَّدُوا على مديان كما أمر الربُّ وقتلوا كل ذكر وملوك مديان قتلوهم فوق قتلاهم).

وفي الحقيقة فإنَّ قتلَهم لغيرهم لم يقتصر على المديانيين بل إنّ أول مجزرة لهم كانت على المديانيين ومن يطالع كتاب التوراة يجد الشواهد كثيرة باعترافهم بحقهم لقتل وإفناء غيرهم. كما أنَّهم لم يشرّعوا فقط قتل غيرهم بل أيضا شرّعوا تدبير المكائد والقلاقل للأقوام غيرهم؛ ابتغاء تدميرهم وإنهاء وجودهم حتى يتّسع مدُّهم اليهودي أو حتى يحقّقوا مآربَهم الشخصيَّة؛ فمثلًا النبيِ داود الملك كما جاء في شريعتهم قد أعجِب

بإحدى زوجات جنوده فدبّر مكيدةً كي يتزوج بهذه الامرأة، فأصرّ داود أن يخرج زوجُها إلى إحدى مهمات القتال وقد دبّر لهذا الرجل خطّةً يُقتَل من خلالها الرجلُ في المعركة بسهمٍ من خلفه حتى تصبح زوجته أرملةً ويتزوجها داود. ولا تخفى المكيدة التي دبّرتها رفقة زوجة إسحق كي تغتصب حق النبوة من عيسو لابنها يعقوب (إسرائيل).

أما تشريعُهم لقتل غيرهم فلاعتقادهم أنَّ جميع الشعوب دونهم وأعداء لهم وأنَّ أموال هذه الشعوب حلالُهم وعليه فإنَّ لهم الحق في إبادة أي شعب وإفناء كل القبائل التي ينالونها وكل ذلك مردُّه إيمانُهم بتفوقهم على غيرهم، وغيرهم لا يستحق الحياة.

تتضخّم الأنا اليهودية خصوصًا عندما يأمرهم شرعُهم أن يُفْنُوا كلَّ شعب من غيرهم وأن يسحقوا كل قوم لا يدينون لهم بالولاء وأن يعامل اليهود بعضهم غيرَ معاملة العبيد والشعوب التي لا تخضع لهم. ويظهر هذا التشريع في سفر لاويين 39/25 إذا جاء فيه: (لا تستعبد أخاك استعبادَ عبد، ولا تتسلّط عليه بعنف، وأما عبيدك وإماؤك فيكونون لك من الشعوب الذين حولكم؛ تستملكونهم من بعدكم ميراث ملك، تستعبدونهم إلى نهاية الدهر).

فأي دين سَمِح يسمح بذلك، وأي دين سام هذا الذي يدعو إلى استعباد الغير حتى نهاية الدهر. نجد هذا في الواقع تغوّل كبير في النرجسية ظنًّا منهم أنهم الأنقى والأسمى والأجدر في هذا الكون.

لقد كان لإله اليهود الذي أسمَوه يهوه كثيرٌ من الأسباب التي عمّقت نرجسية الجماعة لأنه إذا نظرنا في شخصية هذا الإله فسنجدها شخصية نزقة منفعلة متعطشة للقتل والغدر؛ إذ لا يجد هذا الإله حرجًا في أن يأمر أتباعه بسبي الشعوب الأخرى وسلبها وسرقتها، وهذا كله مشروع ما دام أنهم ليسوا بيهود. وإذا نظرنا في الأديان الأخرى على اختلاف مسمياتها وأنواعها فإننا سنجد فيها شيئًا من الدعوة إلى الرحمة وإن لم يكونوا أتباعًا لتلك الأديان، على عكس الدين اليهودي الذي يأمر باسم الإله بإفناء وقتل أي شعب غير يهودي، وإنّي فيما وقفتُ عليه من نصوص يهودية لم أجد ما يدعو إلى استمالة الغير بالحسنى، ويأخذنا الدكتور جورجي كنعان إلى حقيقة مفادها: أن الشعب اليهودي حاول أن يرسم هذه الصورة لإلههم تشريعًا منهم لتحقيق أهدافهم وغاياتهم وأطماعهم ونواياهم [أمجاد بني إسرائيل: 124]؛ فيظهر الإله يهوه إلهًا يبارك العنف ويتّخذ من الانتقام سلاحًا داعيًا أنبياءه إلى ذلك من غير حرج.

وإذا ما نظرنا في بناء هذه النصوص الدينية التي اتخذتها شواهد تبيّن نرجسية اليهود، مضمونًا وشكلًا، فإننا سنجدها نصوصًا لا ترقى إلى أن تكون نصوصًا إلهية قيلت عن الرب، أو نبيّ ما، وهي لا تعدو أن تكون قصصًا سردية تُكتب من بشر، ولا ترقى إلى أن تكون كلام إله، ما يجعلنا نعتقد أو نظن أنها نصوص مبتذلة كُتبَت وحُوّرت من قبل بشر لتحقيق مطالب وغايات ما، على أن يكون الدين والرب مشرّعين لذلك ■

نفسي تستحقُّ الحبَّ أكثر ممّا يفعلون

ثائر أبو عياش. كاتبٌ وباحث/ فلسطين

تصبح الكتابةُ هي الملاذُ الأخيرُ لمن يفقد القدرة على العيش بشكلٍ طبيعي؛ حيث تصبح الكتابة هي التعبيرُ المكثف عن التجربة، وأكثر البحث عن الإجابة للاسئلة المتراكمة داخل العقل، تلك الأسئلة التي أنجبتها الحركة المفرطة مع التجربة، والقراءة، وللتوضيح أكثر: إنّ الأسئلة التي تدور بشكلٍ هستيريٍّ داخل سيكولوجيّة الكاتب، التي تبدأ مثلًا بسؤال: «مَن أنا؟ وما معنى هذا الوجود؟ من هو اللّه؟ وما الهدف من الكتابة؟» والسؤال الأخير هو المحك في تجربة الكاتب، ويبقى هذا السؤال يطارد أفكار الكاتب مهما حاول الهرب.

تتوقف الكلماتُ عن الانسياب، وأكثر عن الخفقان داخل دوامةِ المعضلات التي يبحث فيها الكاتب عن حلول، وهذه لحظةٌ مفصليّةٌ في حياة الكاتب الذي يكتب من أجل تفسير المشكلات، وتحليلها، والتنبؤ بالحلول لتلك المشكلات، وهنا نستطيع القول عن المشكلات الفرديّة الخاصّة بالكاتب، وأيضًا عن المشكلات العامة.

يبقى الكاتب يواجه هذا السؤال حتى إيجاد إجابة له، وهناك من يتوقّف عن الكتابة، وهناك نوعٌ يهربُ من الإجابة نحو الاندفاع بجنون نحو القراءة والكتابة، وهناك نوعٌ آخر ينغمسُ في الدين خصوصًا عند فقدان القدرة على التفسير العلمي، ولذلك يلجأ لتفسير الدين دون وعي بالتفسير الديني أساسًا، الذي يصبحُ علميًّا إذا تمّ اللجوء إليه بوعي.

ومن هنا يمكن طرح سؤال «ماذا تعني الكتابة ؟»، وهنا أعتقد أنّ لكلّ كاتب إجابةً خاصّةً فيه تنبع من التجربة التي شكّلت حياته الخاصّة، تحديدًا كلما تقدّم الكاتب يصبح ملزمًا تجاه القرّاء كما يقول الكاتب أحمد توفيق، وأكثر يصبح سؤال معنى الكتابة يلح على الكاتب بسؤال آخر «هل كتابتي تستفزُّ القراء على التفكير ؟»، والسؤال الأخير هو المحك في تجربة الكاتب؛ لأن عدم التفكير بعد القراءة تعني أن كلمات الكاتب ولدت ميتة.

نحو تفكير أعمق، وعصف ذهنيّ بناء عما سبق يطرح سؤال أخر «من هُو الكاتب الناجح ؟، وهل بالضرورة أن يكون الكاتب مثقفًا ؟ بمعنى أن يكون قارئًا نهمًا ؟، كل هذه الأسئلة تشكّل بيت الكاتب قبل كلّ شيء، وأمّا أن يكون هذا البيت هو بيت عنكبوت، وأما بيت كما السماء قائم بلا أعمدة، ولكن لا يهدم أبدًا، وبالعودة إلى الأسئلة يمكن القول إن الكاتب الناجح هو بائعٌ للأمل، حيث لديه القدرة على تحويل الشيء السلبي إلى إيجابي، وربّما يكون الكاتب نجارًا، أو حدادًا، أو عامل بناء، أو طبيبًا...، وتتولد الكتابة من التجربة، وتدعمها القراءة، وهنا الكتابة ليست مهنة، بل هي ترميم للذات، أو كما يقول الكاتب «همنغواي»: «ليست الكتابة بالأمر الصعب، ما عليك سوى أن تجلس أمام آلة الكتابة وتبدأ بالنزيف».

لا تتوقف الأسئلة عن جنونها الخاص بالاندفاع نحو عقل الكاتب، فهي تلاحقه في مركبة العمومي، وعلى موقف بائع القهوة في الشارع، وفي عيون الناس الذاهبين إلى حتفهم اليوم، وأكثر تقفز تلك الأسئلة في فلسطين تحديدًا مع كلّ شهيد ينبتُ من بين الركام بباقةٍ من الأمل تفوحُ منها رائحة الحريّة.

في فلسطين خصوصًا يأتي السؤالُ كاملًا «ألم يكن فعل الشهيد نفسه هو الإجابة الأخيرة والأبدية لمعنى الوجود الذي نبحث من خلال الكتابة عنه ؟»، وهنا يقول الشهيد باسل الأعرج في وصيّته :» وأنا الآن أسير إلى حتفي راضيًا مقتنعًا، وجدت أجوبتي، يا ويلي ما أحمقني وهل هناك أبلغ وأفصح من فعل الشهيد».

تتراكم الأسئلة وما أثقلها إذا بقيت في دوامة التراكم، ولم تخرج إلى حيّزها النوعي بالإجابة عنها، حيث التراكم دون قفزة نوعيّة في حياة الكاتب تصبح تلك الأسئلة معطوبة، وتتعفّنُ داخل أفكار الكاتب، والأخطر داخل السلوك، وأعتقد أن هذا العفن يأتي من القراءة دون فهم أوّلا، وثانيًا من الكتابة دون تأثيرها على حياة الكاتب، والقصد يصبح سلوك الكاتب قائمًا على التضحية، حيث التضحية هي الاختبار الأول للكاتب الحقيقي الذي يترجم معنى ما يكتب، وأكثر دون الإحساس بما نكتب، بل دون الانغماس مع كلّ كلمةٍ كما ينغمس الحبر على الورق.

من زاوية مختلفة نحاول من خلالها البحث عن شيء يشبع فضولنا، وهنا نأخذ الفلاح مثالا، حيث يقومُ الفلاحُ كثيرًا بعمليّة «التطعيم للشجرة»، وللتوضيح يأتي الفلاحُ مثلًا بجذع شجرة لوز من النوع الحلو، ويقوم بغرس هذا الجذع ليس في الأرض بل في جذع الشجرة المرة، ويقوم بتركيب هذا الجذع بشكل جيّد في مخزون الشجرة المرة، وبعد فترة تموت الغصون المرّة وتُثمر الغصون الحلوة، وهذه هي الكتابة التي نبحث عنها، ونقصد الكتابة التي في مخزونها تحمل التعبير عن الإنسانية، حيث فقدان الكتابة للبعد الإنساني تعني فقدان إنسانية الكاتب نفسه.

في أحد الحوارات الشيقة مع رجل يقوم ببناء البيوت قال لي: «عندما أقوم ببناء بيت أعمل كأنني أبني هذا البيت لي، حيث البيت الجيد يأتي لي ببيت آخر عند شخص آخر»، وعندما أكمل جملته قلت في نفسي: « وكذلك الكتابة نفس الشيء»، وعليه قبل أن تكتب للقارئ اكتب لنفسك، قبل أن تقوم بإصلاح مشكلات المجتمع التي تبحث عن حلول لها من خلال الكتابة قم بإصلاح نفسك، أبدأ بنفسك أوّلا تلك هي القاعدة.

لا يمكنُ معالجة هذه القضية الفلسفية من خلال نص متواضع، وخصوصًا أنني اواجه هذه القضية باعتباري كاتبًا، وقامت بشل القدرة لدي ومنعتني طويلا عن الكتابة، ولكن على كاتب بشكل منفرد أن يطرح الأسئلة ويهزم الشيطان في التفاصيل عند البحث عن الإجابة المعمّقة، وعليه رفض الاستسلام، والتجديف دائمًا نحو برّ الأمان، وأن تبقى قضيّة معنى الكتابة تعيش مع كلّ كلمة يقوم بكتابتها، وأكثر عليه أن يكتب شيئًا جديرًا بالقراءة، أو أن يقوم بشيء جدير بالكتابة عنه، حتى تأتي اللحظة التي يكون فيها وجهًا لوجهٍ مع كلّ ما كتب، وهنا تبيض وجوه وتسود وجوه.

يقول غسان كنفاني، وأعتقد أن هذا القول يصلح خاتمةً هنا:

- هل لديك حبيب ؟
- لا
- لمن تكتب ؟
- لنفسي
- لنفسك!
- كلام حب ؟

مالفا... روايةُ وجودٍ لم يكتمل

تغريد عبد العال. شاعرةٌ وكاتبةٌ فلسطينيّة/ لبنان

إنّها مالفا، ابنةُ الشاعرِ نيرودا التي لم يعترفْ بوجودها؛ لأنّها كانت مصابةً بمرض الاستسقاء الذي جعلها مشوّهةً وماتتْ في عمرِ الثامنة. نقلت حكايتها بسرد شاعريٍّ مشوّق الشاعرةُ الهولنديّة هاخر بيترز في روايتها مالفا بترجمة الشاعرة لمياء مقدم الصادرة عام 2018، عن دار الساقي، بعد بحث طويل عن حياة نيرودا في مذكراته التي لم يذكر فيها اسم ابنته المشوّهة من زوجته الأولى.

تجعلنا الروايةُ نتأمّلُ تلك الأسباب وراءَ تجاهل تلك الفتاة، وتأمّلِ المعنى العميق لمعنى الشعر، دون أن نعطيَ أحكامًا قاطعةً للأشخاص. لكنّه مجرّد تأمّلٍ في حياة شاعرٍ معروف ومهمّ. فنتساءل: لماذا لم يعترفْ بها في وسَطِ حياةٍ شاعريّةٍ مليئة بالأحاسيس والمشاعر؟

«إنّها حياةٌ ما بعد الموت، هي حياةٌ كشف الأوراق الكبرى». هكذا تقولُ مالفا، في سردها الشائق لكاتبة الرّواية وهي تحكي لها أسرارًا، فكأنّما تبدأ مالفا حياةً أخرى بعد الموت، حكايةً تكشفُ فيها تلك الأوراق المخفيّة في الحياة المهملة والمنسيّة، فتبدو لنا حياتها أشبه بقصيدة نثرٍ تنافسُ القصائد، وتدخلُ في حوارات حيّةٍ وشيّقة مع الشّخصيّات والشّعراء الموجودين بقوّة في حياةِ أبيها، لنَسأل ذاك السّؤال البديهي والواضح أمامنا، ما الحياةُ التي ينكر وجودها الشعر؟ وإلى متى تظلّ الإنسانيّةُ ناقصةً في ظلّ شعرٍ اعترف به العالمُ أنّه مكتمل؟

تبدو مالفا وكأنّها عينٌ ثالثة، تترصّد الأحداثَ التي سبقت حياتها، في وجود زوجينِ يُقدمان على قرار الزواج حلًّا لنقص عندهما، فتكون النتيجة كائنًا ناقصًا، تدخل في تفاصيلَ الحياة قبل أن تأتي إلى العالم، ثمَّ تنتقلُ إلى لحظات قدومها واحتفال الشاعر بها، ثمّ إلى نسيانها التّام وإرسالها إلى عائلةٍ أخرى لتبنّيها، وما تبع ذلك من ألم وإهمال.

لكنّها، وبالرغمِ من كونها ضحيّة؛ فإنّها لا تتحدّث بلسان ضعيف، فاللغةُ شعريّة، وتذهب إلى عمق الأحداث لتحلّلها وتناقشها وترسمُ وجودًا آخر يفرضُ لغته بقوّة. إنّها لغة الوجود الخالص التي هي مهمّة الشّعر؛ كي يبحث عنه ويستخرجه من اللّغة والحياة. إنّه السير بالاتجاه المعاكس، لكنّه اتّجاهٌ موازٍ لعالم الشعر ونداءاته الإنسانيّة. تتحدّث الضحيّةُ عن مكامن قوّتها وتنسابُ لتأخذ حقّها باللغة وبالحياة، فترسم عالمًا غامضًا وشاعريًّا، يكشفُ عن نفسه وجودًا قائمًا بذاته في حياة شاعر عالميّ، كان موته غامضًا، وكذلك حياته المليئة بالقصص والسّرديات.

لم يذكر الشّاعر العالمي مالفا في مذكّراته، وهو الشّاعر الذي كُتبت عنه أيضًا رواية (ساعي بريد نيرودا) لأنطونيو سكارميتا، لكن مالفا التي تذكّر أنّ اسمها هو اسمُ نبتةٍ جميلة يسمونها مالفا نغليكتا أو الزهرة المهملة، بدأتْ الرّوايةَ بإعطاء كلّ شيء مهمل أهميّة، حتى جعلتنا نصدّقُ ذاك المنسي، ذاك المهمَل، ونؤمنُ به أنه الشعر نفسه، ففي عالم الأمسيّات والسّهرات والحبيبات، نبحثُ في الرواية عن جواب نصدّقه، لسؤالٍ حقيقيٍّ هو: لماذا ينسى الشعرُ هذه التفاصيل الإنسانيّة؟

وحتّى القصائد التي كانت تُلقى حول مالفا وعلى مسمعها، حتّى قبل أن تولد، فقد كان لها التّأثير الأقوى على حياتها وعلى ولادتها، فهذه هي الولادةُ الّتي أتت من رحم الموت، لقد كانت قصائد مُشَبعة برائحة الدّم، كما قالت في إحدى صفحات الرواية، هذه إشارةٌ حيّةٌ وواضحةٌ على أنّ اللّغة تلد العالم، إنها لغةٌ ليست فقط مكترثةً بترتيب الكلمات واختيارها، إنّما هي الشيفرة التي نأتي منها، فتظهر وكأنّ مالفا واعيةٌ لذاتها ولولادتها من رحمِ هذه اللّغة.

تكوّن مالفا صداقات لها مع كائنات أخرى مشوّهة من عالم الأدب، وتدخلُ في حوارات معها، ومع شعراء وشاعرات مثل شيمبروسكا التي تسمّيها: الجدّة شيمبروسكا، تُخبرها فيها كل مرّة عن قضيّة ما شعريّة وإنسانيّة والأهمّ وجوديّة.

هي - إذًا - مالفا، التي تعرّفنا عليها من جديد في حياة شاعر كبير؛ روايةٌ تعطي الشعرَ أسئلة أخرى؛ لنتوقّف عندها في أسئلتنا عن الوجود، تترك مالفا الحكاية مفتوحة على الخيال، لكنّها تبتكرُ النهاية التي تليقُ بها على اعتبارها ابنة لشاعر، وتخترعُ له النهاية المشرّفة، وهي أن يقدّمها إلى العالم بكلّ حبّ، أن يقف معها على مسرح الحياة ويقول: أنا آسفٌ؛ لأنّي أخفيت حكايتها عن الوجود، لكن الوجود لا ينسى، فالشعرُ يأتي من المكان الذي ننساه. ولذلك تنهي مالفا حكايتها بـ: «أيتها السيدات والسادة: ها هي أخيرًا، تلك التي رأيتموها منذ قليلٍ ترقصُ على الطّاولة، إنّها ابنتي الرائعة مالفا مارينا»■

كارل ماركس والمسألة اليهودية

خاص (الهدف)

في كتابه «المسألة اليهوديّة» ردَّ فيه كارل ماركس على «برونوباور» وهو عالم لاهوت ومؤرّخ ألماني، وهو الذي قال: «إنّ المسيحيّة المبكرة تدين بوجودها إلى الفلسفة الرواقية اليونانيّة أكثر من التوراة»، واستنكر على اليهود الألمان مكانتهم بالتحرّر قائلًا لهم: «عليكم أن تتحرّروا وتتخلّصوا من يهوديّتكم أو دينكم»، كما طالب أيضًا كل الناس التخلص من أديانهم، فأجابه ماركس قائلًا: «إنّ الحل لا يكمن في تخلص الناس من الدين، بل في تحرّر الدولة وانعتاقها من الدين، حتى لو كانت أغلبيّة الشعب متديّنين».

الموضوعُ الجوهريُّ في كتاب ماركس «المسألة اليهوديّة»؛ انتقاده المعادلة التي تقول: «إنّ التحرّر الاجتماعي لليهودي هو تحرّر المجتمع من اليهوديّة» ويردّ ماركس على هذه المقولة العنصريّة الألمانية، بقوله: «إنّ الحل الجذريّ يقوم على نظرة اليهودي والمسيحي للدين، باعتباره مرحلةً من مراحل التطوّر للفكر الإنساني» وقال: «يجب أن يكفّ اليهوديّ عن كونه يهوديًّا، بحيث يذهب يوم السبت ليمارس نشاطًا سياسيًّا أو اجتماعيًّا على الضدّ من تقاليده، وإذا أصرّ اليهوديّ على ديانته فلا ضير، شرط أن يدرك أن تحرّره مرتبطٌ بتحرّر الدولة الألمانيّة سياسيًّا واجتماعيًّا من سيطرة الدين أو اللاهوت كما هو الحال في أمريكا، حيث تمَّ فصل الدين عن الدولة».

لم يقصد ماركس أنّ دعوته إلى التحرّر من الدين تعني إلغاء الدين، بالعكس فقد عدَّ كما يقول أحمد الفارابي - «إنّ وجود الدين لا يتعارض مع وجود الدولة، بحيث تضمن عدم تحويل المسائل الحياتيّة الدنيويّة إلى مسائلَ لاهوتية، ومن ثَمَّ تصبح علاقة التحرّر السياسيّ هو تحرّر الدولة من الدين، وهو هنا يتّفق مع برونوباور، ولكن شرط ماركس هو التحرّر السياسيّ للدولة من كل الأديان، وليس تحرّر اليهود من دينهم فقط، ولكن ماركس دعا إلى تحرير اليهودي من عبادته للمال، وهنا تتحرّر البشريّة من اليهوديّة؛ لأنّ المال أهم شيء لدى اليهود، كما أشار ماركس إلى «أنّ المسيحيين لا يختلفون في الرأسماليّة عن اليهود في علاقتهم بالمال وحرصهم عليه، فالمجتمع البورجوازي يُوَلِّد - رمزيًّا - من أحشائه يهود المال، ويقصد بذلك التشبيه المسيحيين البورجوازيين الذين مارسوا كل ما مارسه اليهود».

لقد أشار ماركس بوضوح إلى أن تعبير «المسألة اليهوديّة» هو نتاج التاريخ الأوروبّي، ودور اليهود المالي (المرابي) البارز كان جزءًا من هذا التاريخ. فالمشكلة، من ثَمّ، ليست في الدين اليهوديّ (الذي هو دينٌ شرقيٌّ عربيّ)، بل في اليهودي الواقعي الذي أصبح دينه هو المال. وهذا هو الدور التجاري/الربوي الذي مارسه اليهود في مجتمع القرون الوسطى القائم على سيادة الاقتصاد الطبيعي، وغياب السلعة والنقد، رغم أن تحوّلات الرأسماليّة كانت تقود إلى إفقار قطاعات مهمّة من اليهود كلّهم؛ الفئات الاجتماعية في تلك المجتمعات، وتحكّم بعض اليهود باقتصاد دول كما يشير ماركس في النصّ، وهذا الدور التجاري/الربوي هو الذي أسّس في مرحلة الرأسمالية لنشوء «المسألة اليهوديّة»، حيث أصبح المال هو دينُ الرأسماليّة ذاتها.

ومن ثَمَّ، فإنّ ماركس كان يناقش مشكلةً أوروبيّة، هي مشكلة الانغلاق اليهودي (الغيتو)، والدور المالي التاريخي، رغم أنّ معظم اليهود كانوا قد أصبحوا فقراء، في الوقت الذي بات بعضهم من كبار رأسماليي أوروبا. لهذا كان يرى أن مبدأ المواطنة هو الذي يجب أن يحكم الرؤية ما دام اليهودُ جزءًا من التكوين القومي في الأمم الأوروبيّة، في حين يُحلّ الدور المالي في إطار تجاوز الرأسماليّة ■

الهدف
AL-HADAF
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية
٩ آذار
يوم الشّهيد الجبهاوي
الذكرى الخمسين لاستشهاد الرفيق
القائد محمد الأسود (جيفارا غزة)
ورفيقيه عبد الهادي الحايك وكامل العصمي
١٩٤٦ - ١٩٧٣
جيفارا غزة

الفارسُ المقاتل: معنى وديع حداد اليوم

في الأزمنة القديمة، كان يمكنُ لأيٍّ كان أن يرتدي درعًا، ويحمل سيفًا، ويمتطي حصانًا، ولكن هيهات هيهات أن يجعل هذا منه فارسًا.

فكرةُ الفارس، أن يضحّي، أن يحمي، أن يتخلّص من عبادة الذات، ليضع روحه في خدمة الجموع، وخدمة الضعفاء. كان هذا هو الحال والمعيار حتى في عصور الظلام في أوروبا.

عندما نتأمّلُ في سيرة (الخال) وديع حداد؛ نجد أمرين اثنين يحدّدان ويميّزان الفارس الذي كان فيه: التواضع الشديد حدّ التماهي في الكلّ حرفيًا، وفائض الإنسانيّة الذي تميّز به مقاتلٌ ثوريّ، ولا نخطئ إنْ قلنا: مقاتلٌ عنيفٌ في سبيل حرية شعبه والعدالة لوطنه.

كان الخال فارسًا، مثل أولئك الذين في الحكايات، ونحن، الذين لم يكن من حظّنا أن نلتقي معه، وأن نشمّ غبار مجده؛ نقفُ اليوم متسلّحين بدروسه العظيمة، وكيف لا وهو يمثّلُ النموذج المعياري لجيلٍ جديدٍ لا يعرفه شخصيًا. لكنّه يعرف المعاني السامية التي مثلها.

اليوم يبرزُ جيلٌ من الفرسان في فلسطين، يتّبعون خطى الخال، ويثيرون ذلك النوع ذاته من غبار المجد، دون أن يعرفوه ربّما، يتمثّلون قيمه الثوريّة حتّى لو خالفوه أيدلوجيًا، رغم أنّه حتّى بالمعنى الأيدلوجي كان وديع حداد من ذلك النوع الذي يحمل فكرته الخاصّة عن كيف يكون قوميًا أو مسيحيًا أو مسلمًا، ولكن بالأساس كيف يكون إنسانًا.. وفلسطينيًا.

الفكرتان أعلاه، اللتان تميّزان (الخال)، هما ما يحدّدان فرسان اليوم في حوارة وجنين ونابلس وأحياء فلسطين... هما ما يحدّدان معنى التضحية القصوى في مواجهة التهميش الأقصى؛ معنى الفارس الحقيقي الذي يحمي ويضحي... ولكنّه ينكمشُ تواضعًا في مواجهة الأضواء.

يأتي هؤلاءِ في لحظة اليأس ليضيؤوا مشعلًا، يأتون عندما يعتقد الجميع أن الأبواب أُغلقت... يأتون على أحصنة الأمل، يحملون سيوف النصر، ويحتمون بدروع الإيمان؛ الإيمان بأن فلسطين تستحقّهم، وأن شعبهم يستحقهم، وأنّهم حملةُ راية... وورثةُ سلسالٍ عظيمٍ من الفداء.

أحمد. م. جابر

AL-HADAF
الهدف
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية